سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 695 – الأحد 15 حزيران/ يونيو 2025 – السنة الرابعة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

خطوات تربك طريق العدالة في سوريا

11

02

أخبار سوريا

حرب تل أبيب– طهران.. الصمت يسيطر في دمشق

04

أخبار سوريا

تجريف وأوامر إخلاء إسرائيلية تنبئ بنيات احتلال أراضٍ بالقنيطرة

05

أخبار سوريا

القومية الكردية واللامركزية في حقيبة الوفد الكردي

09

شؤون محلية

الطيران المدني من وإلى سوريا.. ما الرحلات والشركات المشغلة

17

اقتصاد

فعالية عودة "سويفت" تتطلب تأهيل البنوك والشفافية المالية

22

رياضة

سباقات الخيول تنشط في رأس العين وتل أبيض

وزير المالية محمد يسر برنية لعنب بلدي:

سوريا مؤهلة لمنح بمليار دولار سنويًا

وزير المالية محمد يسر برنية (تصوير: عنب بلدي)

حوار خاص

الجنسية.. هل ينصف العهد الجديد أبناء السوريات

دراسة طب الأسنان في جامعة "دمشق" لم تكن إنجازًا بالنسبة لمهند أبو شقرا وأخيه حسام، وهما لبنانيا الجنسية ومن أم سورية.

يروي مهند أبو شقرا (35 عامًا) لعنب بلدي، الفارق الذي عاناه كمواطن لبناني من أم سورية، واضطراره للعيش في سوريا إثر وفاة والده.

يشعر مهند بالانتماء لسوريا أكثر من بلده الأم لبنان التي لم يزرها سوى مرتين...

18

حرب تل أبيب– طهران.. الصمت يسيطر في دمشق

عنب بلدي – عمر علاء الدين

تنأى سوريا بنفسها عن الصراع بين إسرائيل وإيران، على الرغم من وقوعها في إطار جغرافي يجعل سماءها ساحة للصواريخ والطلعات الجوية، والهجمات المضادة.

وبدأ هذا التصعيد غير المسبوق بهجمات جوية إسرائيلية طالت مراكز قيادية ومنشآت نووية وعددًا من قادة الصف الأول العسكريين في إيران.

وقتل أكثر من 20 قياديًا إيرانيًا، بحسب ما نقلته وكالة "رويترز"، بينما شاركت نحو 200 طائرة مقاتلة إسرائيلية في الهجوم، وضربت نحو 100 هدف في مناطق متفرقة داخل إيران، بحسب ما قاله المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، إيفي ديفرين، في تصريح للصحفيين، في 13 من حزيران الحالي.

كذلك استُخدمت 300 قنبلة في إطار تنفيذ تلك الهجمات، بينما تواصل الطائرات الحربية مهاجمة منشآت في إيران.

في المقابل، أطلق الجيش الإيراني نحو 300 صاروخ، في رشقتين منفصلتين، باتجاه إسرائيل، ردًا على الهجمات الإسرائيلية، وصرح مسؤولون إسرائيليون للقناة "13" الإسرائيلية عن دمار غير مسبوق في منطقة تل أبيب الكبرى بسبب سقوط صواريخ إيرانية.

وكانت سماء سوريا ساحة عبور للطيران الإسرائيلي وللصواريخ الإيرانية، كما أسقطت إسرائيل صواريخ فوق سوريا في المحافظات الجنوبية.

ويرى الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، أن هذه الضربات الواسعة التي شنتها إسرائيل ضد قادة الصف الأول في إيران ومواقع عسكرية استراتيجية منها المفاعلات النووية "سيشمل تأثيرها المنطقة ككل، وتداعياتها ستشمل استقرار المنطقة"، خاصة الفضاء "الجيو-عسكري" وفضاء العمليات الذي يشمل سوريا ولبنان والأردن والعراق.

الموقف السوري

تناولت المواقف الدولية بشأن التصعيد في إيران بدءًا من تركيا، إذ قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن إدارة نتنياهو تجر المنطقة والعالم إلى كارثة بـ"أفعالها المتهورة والعدوانية وغير القانونية"، مضيفًا أن هجمات إسرائيل على إيران تمثل استفزازًا واضحًا وتجاهلًا للقانون الدولي.

كما أدانت المملكة العربية السعودية ما أسمته "الاعتداءات الإسرائيلية السافرة" على إيران، معتبرة أن الهجوم الإسرائيلي على إيران يمثل انتهاكًا ومخالفة صريحة للقوانين والأعراف الدولية، وفقًا لما نقلته وكالة الأنباء السعودية.

وسط هذا بقيت سوريا صامتة إزاء هذا التصعيد، بين طرفين يعدان خصمين للحكومة الجديدة، رغم تصريحات دمشق بالسعي إلى اتفاقيات مع إسرائيل.

وليس من مصلحة الحكومة السورية أن تتسرع في موقف بين هؤلاء الخصوم، وفق ما يرى الباحث وائل علوان، فإيران تعد خصمًا لما كانت تساند به النظام السابق ولموقفها بعد سقوطه، كما أنها لا تزال تكن العداوة للحكومة السورية الجديدة والشعب السوري ولاستقرار سوريا.

وفي المقابل، فإن إسرائيل لا تزال تنظر إلى الحكم الجديد في سوريا على أنه خصم قابل لأن يتم التفاوض معه مستقبلًا، لكن تل أبيب إلى الآن تنفذ توغلات واعتداءات في الأراضي السورية.

وأضاف علوان أنه "لا بد أن يكون هناك موقف يستنكر مباشرة أي شيء يطول الأراضي السورية أو القوات السورية في هذا الاعتداء أو رده".

في 12 من حزيران الحالي، أدانت الخارجية السورية بشدة التوغل الإسرائيلي في بلدة بيت جن بريف دمشق، واعتبرت الخارجية أن هذه الأعمال الاستفزازية تعرقل جهود تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، داعية قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأندوف) إلى تحمل مسؤوليتها.

وكان الجيش الإسرائيلي أعلن عن اعتقال أفراد ينتمون لـ"حركة المقاومة الإسلامية" (حماس)، قال إنهم "يحاولون الترويج لمخططات إرهابية متعددة ضد مواطني دولة إسرائيل وقوات جيش الدفاع في سوريا، في بلدة بيت جن جنوب غرب العاصمة دمشق".

الباحث علوان يرى أن جزءًا من هذا الصراع الدائر بين إسرائيل وإيران يمكن أن يمر من فوق سوريا، ويتوقع أن تكون هناك بعض الآثار والتداعيات التي تطولها، وبالتالي يمكن أن يكون هناك "موقف مستتر لما سيطول سوريا من هذه الهجمات".

وفي 13 من حزيران، سقطت بقايا مخلفات صواريخ إثر القصف المتبادل بين إسرائيل وإيران في ريف درعا خلال عبورها الأجواء السورية، ورجحت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) أن تكون تلك البقايا من خزان وقود فارغ لطائرة حربية إسرائيلية أو من صاروخ إيراني، ولم تسفر عن أي أضرار مادية أو بشرية، وفقًا لما ذكرته الوكالة.

وذكرت قناة "الإخبارية السورية" الرسمية أن بقايا المخلفات هي صواريخ إيرانية تم إسقاطها في مدينة إنخل وقرب مدينة الصنمين شمال درعا.

لا ناقة لسوريا ولا جمل

يعتقد الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، أن بوصلة سوريا اليوم هي ما يؤثر عليها بشكل مباشر سلبًا أو إيجابًا، لذلك فالحكومة الجديدة ليست معنية بأن تتأثر بتموضعات سوريا السابقة أو التقليدية، وإنما بمصلحة سوريا على المستوى الإقليمي والدولي.

ولذلك فإن الحكومة السورية تتريث، خصوصًا أن الطرفين ليسا بأصدقاء للشعب السوري وكلاهما يتصرف باستفزاز تجاه استقرار سوريا، بحسب علوان.

ويتوقع الباحث أن يكون الموقف السوري "مترقبًا ومستنكرًا" لأي شي يطول استقرار سوريا ضمن هذا الصراع.

إذا لم يكن هناك اعتداء مباشر يطول سوريا، فإن هذه التداعيات لا ناقة لسوريا فيها ولا جمل، بحسب علوان، إلا أنها على المستوى الاستراتيجي، يُتوقع أن تزيد "الصلف الإسرائيلي"، الذي بات يقلق حكومات المنطقة كلها وليس فقط الشعب السوري.

ويتفق مع هذا الطرح المحلل السياسي السوري بسام سليمان، الذي قال لعنب بلدي، إن أفضل موقف من الممكن أن تأخذه سوريا هو الحياد، متسائلًا، ما علاقة سوريا بأن تقف مع إيران ضد إسرائيل، أو العكس؟ معتبرًا أن سوريا تنتهج سياسة "صفر مشاكل".

ويتوقع المحلل السياسي أن يكون الموقف السوري مستقبلًا استمرارًا لسياسة "النأي بالنفس" وتعزيز التواصل مع ما وصفه بـ"محور البناء والازدهار"، قاصدًا حلفاء سوريا الإقليميين، دول الخليج العربي وتركيا.

وأشار سليمان إلى أن "محور البناء والازدهار"، الذي تسير به سوريا، يتطلب بطبيعة الحال سياسة "صفر مشاكل".

مواقف سابقة

خسرت إيران نفوذها في سوريا مع سقوط نظام الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، بينما أخذت إسرائيل موقفًا متشنجًا من الحكم الجديد في سوريا، ونفذت عدة توغلات وهجمات صاروخية عديدة طالت مواقع عسكرية سورية، كما احتلت بعض القرى والمناطق المحاذية للحدود.

وبينما تنعى إيران أن وجودها في سوريا كان "استشاريًا"، تشير الوقائع والدراسات إلى أنها أرسلت عشرات الآلاف من عناصر الميليشيات ومولتهم وأدارتهم، كما استغلت سفارتها في دمشق كمركز لتنسيق العمليات العسكرية ضد الشعب السوري، ما يعزز اتهامات تورطها المباشر في دعم القمع وتأجيج الصراع.

من جانبه ذكر الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في مقابلة له مع صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية، أن سوريا كانت "منصة لإيران" تدير من خلالها أربع عواصم عربية، وتسبب تدخلها في حروب وفساد وإغراق المنطقة بالمخدرات.

وأكد الشرع أن إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا حقق استقرارًا أمنيًا، معتبرًا أن المشروع الإيراني تراجع 40 عامًا، وهو ما ذكره في مقابلات صحفية متفرقة.

من جهتها، ترى إيران أن سوريا "محتلة" من إسرائيل وتركيا وأمريكا، في ظل سعي إسرائيلي لتحقيق حلم "من النيل إلى الفرات"، على حد تعبير مساعد وزير الخارجية الإيراني، محمد رضا رؤوف شيباني، في تصريح له قبل أيام.

على الضفة الأخرى، فإن الموقف السوري من إسرائيل هو موقف رافض للتدخلات، وداعٍ للتفاوض وتطبيق اتفاق فض الاشتباك 1974، وهو ما جاء على لسان الرئيس الشرع مرارًا بدعم اتفاقية وقف إطلاق النار لعام 1974 مع إسرائيل، وتلميحه إلى تطبيع العلاقات يومًا ما بين البلدين.

وبعد سقوط النظام، سيطر الجيش الإسرائيلي على المنطقة العازلة منزوعة السلاح التي تبلغ مساحتها 400 كيلومتر مربع (154 ميلًا مربعًا) في مرتفعات الجولان، ونفذ توغلات محدودة في جنوبي سوريا، وشن غارات جوية يقول إنها تهدف إلى منع وقوع الأسلحة في الأيدي الخطأ.

ومع بداية سيطرة السلطات الجديدة على الحكم في دمشق، كانت تل أبيب تعتبرها "حكومة إرهابية"، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو أظهر اهتمامه بالتفاوض على اتفاقية أمنية مُحدّثة، والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع سوريا، وفق ما نقله موقع "أكسيوس" في 11 من حزيران الحالي.

تبادل إسرائيل وإيران القصف من سماء سوريا دون موقف رسمي من دمشق – 14 حزيران 2025 (رويترز)

قوى محلية تنتقد التعيينات وتنصح بدمج عناصر محلية

بصمات تنظيم "الدولة" وإيران في اغتيالات درعا

عناصر الأمن الداخلي في محيط المسجد العمري في درعا البلد – 30 نيسان 2025 (عنب بلدي /محجوب الحشيش)

عنب بلدي – محجوب الحشيش

تصاعدت حوادث الاغتيال في محافظة درعا جنوبي سوريا، واستهدفت مؤخرًا عناصر في قوى الأمن الداخلي وناشطين إعلاميين. كان أبرز هذه الحوادث استهداف دورية أمنية، في 12 من حزيران الحالي، على طريق مساكن جلين بعد خلاف مع قيادي سابق في "الجيش الحر".

وفي 10 من حزيران، قُتل عنصر من قوى الأمن الداخلي في بلدة حيط في ريف درعا الغربي، سبقها بأيام استهداف عنصرين على طريق مساكن جلين.

ووثقت عنب بلدي 15 عملية اغتيال ومحاولة اغتيال منذ مطلع حزيران الحالي، دون تبني أي جهة لعمليات الاغتيال المذكورة، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

ولم تقتصر عمليات الاغتيال على عناصر الأمن، إذ قُتل الناشط الإعلامي عبد الرحمن الحريري وشخص آخر كان برفقته، في 10 من حزيران الحالي.

سلاح منفلت وأطراف لها مصالحها

تراجعت وتيرة عمليات الاغتيال خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد سقوط نظام بشار الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، لكن سرعان ما عادت مستهدفة شخصيات قيادية وإعلامية ومتطوعين في قوى الأمن الداخلي.

المحامي عاصم الزعبي المقيم في محافظة درعا، أرجع أسباب عودة حوادث الاغتيال لضعف القوة الأمنية في مختلف أنحاء المحافظة، وإلى وجود مجموعات تتبع لعدة جهات أبرزها الميليشيات الإيرانية، معتبرًا أنها صاحبة المصلحة الكبرى بضرب الاستقرار في المحافظة.

وقال المحامي لعنب بلدي، إن هناك إهمالًا وتراخيًا في نزع السلاح وعدم تفعيل المراكز الأمنية بالشكل اللازم في المحافظة.

من جهته، الشيخ أحمد أبو دولة، وهو أحد وجهاء ريف درعا، أرجع عودة عمليات الاغتيال إلى ضعف جهاز الأمن الداخلي وتراخيه مع السكان وعدم جديته في تجريم حمل السلاح أو حتى سحبه من أيدي السكان وحصره فقط بيد الدولة.

وقال أبو دولة لعنب بلدي، إن بعض من كانوا من أصحاب السوابق أو من عناصر التنظيمات أو النظام أصبحوا ضمن جهاز الشرطة والجيش، وهذا يتطلب تطهير جهاز الأمن من "الشوائب" وتفعيل دوره، علمًا أنه حاصل على قبول وتفويض شعبي في ضبط الأمن.

مساعد أول منشق عن قوات النظام وهو ضمن ملاك وزارة الدفاع حاليًا، قال لعنب بلدي، إن عمليات الاغتيال يقف خلفها تنظيم "الدولة الإسلامية" عبر خلايا بدأت بالعمل مؤخرًا ونشطت في استهداف عناصر الأمن. ويترتب على الحكومة تفعيل جهاز استخبارات خاص في تتبع خلايا التنظيم ومحاربتهم قبل إعادة ترتيب أوراقهم وتجنيد عناصر جدد، ولا سيما في ظل تراجع فرص العمل وانتشار البطالة بين جيل الشباب، حسب قوله.

"لا فائدة منها في تقويض السلطة"

الباحث في الجماعات الدينية عبد الرحمن الحاج، يرى أن عمليات الاغتيال في الجنوب ليس لها فائدة إن كان تنظيم "الدولة الإسلامية" يريد تقويض سلطة الرئيس السوري، أحمد الشرع.

ورجح الباحث، في حديث إلى عنب بلدي، أن يكون اغتيال قيادات سابقة في "الجيش الحر" بدرعا واغتيال عناصر في الأمن العام مؤشرًا على أنها جزء من ثارات تغذيها أطراف أخرى مرتبطة بفلول النظام مثل "المجلس العسكري" في السويداء وبقايا "اللواء الثامن" في درعا.

وأضاف أن استهداف سلطة الشرع واستقرار حكمه لا يمكن أن يتم إلا في مراكز ممارسة السلطة، لذلك يحاول التنظيم النشاط في المراكز الحضرية التي تتركز في العاصمة والمدن الكبرى وشمال شرقي سوريا.

أحقاد وخلافات

سجلت مدينة الصنمين وحدها خمس عمليات اغتيال منذ مطلع حزيران الحالي، جراء اشتباكات حدثت على خلفية خلافات فصائلية بين مجموعات تتبع للقيادي محسن الهيمد التابع لـ"الأمن العسكري" ومجموعات تتبع للقيادي جمال اللباد التابع لـ"أمن الدولة".

إثر هذه الخلافات في 1 من حزيران الحالي، قُتل القيادي ماهر اللباد ونجله الطفل وبرفقته محمد سليم الشتار على يد ملثمين متهمين بتبعيتهم للقيادي محسن الهيمد، تبعتها اشتباكات بين المجموعات التي تتبع للباد مع عناصر تتبع للهيمد، وقتل على إثرها مدنيان بينهما طبيب.

وفي آذار الماضي، اقتحم الأمن العام مدينة الصنمين، وفكك مجموعة عسكرية يقودها محسن الهيمد، المتهم بتنفيذ عمليات اغتيال في المدينة، لكنه تمكن من الهرب.

وفي كانون الثاني الماضي، حدثت مواجهات بين فصائل محلية، استدعت تدخل الأمن العام الذي فرض تهدئة وبدأ بسحب السلاح من الفصائل.

ما الحلول

المحامي عاصم الزعبي، يرى أن الحلول تكمن بوضع خطة أمنية للاحقة أي مجموعات خارجة عن القانون ومحاسبتها، وتفعيل دور الأمن العام وإعطائه صلاحيات حقيقية، وتزويد الأمن العام بعناصر من خارج المحافظة للتخلص من العقلية العشائرية والمناطقية.

ومن الحلول، وفق الزعبي، إعادة تفعيل عمل القضاء بشكل واضح، معتبرًا أنه الأساس للحد من حوادث الاغتيال أو تخفيفها بالحد الأدنى.

الباحث الدكتور محمد العمار المقيم في درعا، يرى أن المخرج من دوامة الاغتيال هو انفتاح الحكومة على حواضن الثورة، وتسليم الأمن في كل منطقة إلى قيادييها من أبناء المنطقة.

وأضاف العمار، وهو ناشط في المجتمع المدني، أن الثورة أحدثت خلال السنوات الماضية خلافات عشائرية او فصائلية أو مالية ما زال المجتمع يعاني من ارتداداتها، وهي تُترجم بحوادث اغتيال متفرقة.

المؤسسة المستقلة تبدأ تحقيقات بشأن المفقودين

أعلنت رئيسة "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا"، كارلا كينتانا، أن المؤسسة بدأت التحقيقات في الأطفال المفقودين، والمختفين قسرًا من قبل النظام السابق، وطالبي اللجوء المفقودين، مشيرة إلى وجود شراكة بناءة مع السلطات السورية، لم تكن موجودة قبل 8 من كانون الأول 2024.

وأوضحت كينتانا، خلال إحاطتها غير الرسمية الأولى في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 12 من حزيران، أن المؤسسة الأممية حاليًا تقوم بجمع المعلومات عن الأشخاص المفقودين على يد تنظيم "الدولة الإسلامية".

ومع ذلك، فإن فتح خط تحقيق معيّن لا يعني أننا لا نبحث عن الجميع طوال الوقت، كما ترى المسؤولة الأممية، التي أكدت التزام المؤسسة بـ"البحث عن جميع المفقودين دون استثناء".

وبحسب المسؤولة الأممية، فإن المبدأ الأول لعملية البحث عن المفقودين هو الافتراض بأنهم على قيد الحياة، "لكن وللأسف، في حال لم يكونوا على قيد الحياة، فمن الضروري تحديد هويتهم وإعادة رفاتهم إلى أحبائهم بطريقة تكفل الحفاظ على كرامتهم".

وتشير جهود منظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا على مدى سنوات عديدة إلى أن أعداد المفقودين تتجاوز 100,000 شخص، بحسب ما قالته رئيسة المؤسسة، لعنب بلدي، في وقت سابق.

أفق جديد

وقالت كينتانا إنه بعد سنوات طويلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والنزاع العنيف، تقف سوريا أمام أفق جديد.

وفي حين أن التحديات لا تزال هائلة، فقد ظهرت فرص جديدة للبحث عن عشرات الآلاف من المفقودين والشروع معًا في البحث عن الحقيقة، بحسب المسؤولة الأممية.

كينتانا اعتبرت أن مصير المفقودين ليس أمرًا محوريًا بالنسبة للعائلات فحسب، بل بالنسبة للمجتمع السوري ككل.

وأشارت إلى أن معالجة هذه القضية أمر ضروري لتحقيق المصالحة وبناء سلام مستدام، فدعم العائلات ومشاركتها في توضيح مصير المفقودين ومكان وجودهم أمر لا غنى عنه من أجل التعافي المجتمعي.

ولا يمكن إنكار تسارع الأحداث اليومية في سوريا، بحسب رئيسة المؤسسة المستقلة، التي طالبت المجتمع الدولي بأن "يرتقي إلى مستوى اللحظة ويتصرف بمسؤولية".

وتعمل "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا" على تطوير استراتيجية دعم شاملة للعائلات تُراعي الواقع المتغيّر داخل سوريا وعبر الحدود، من خلال رسم خريطة لمقدّمي الخدمات للمساعدة في إنشاء نظام إحالة يستجيب لاحتياجات الأسر.

ركائز العمل

اعتبرت رئيسة "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا" أن بناء مؤسسة مكلفة بمهمة ضخمة للبحث عن آلاف الأشخاص ليس بالأمر السهل، ويستغرق وقتًا طويلًا.

وأشارت إلى أن هذا الأمر يتطلب العديد من الخطوات، ويشمل ذلك إنشاء العمليات، وتنفيذ المنهجيات، والتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتلقي المعلومات واستيعابها، وتعزيز الثقة مع العائلات والمجتمع المدني والسلطات والمجتمع السوري بأكمله.

واتخذت المؤسسة المستقلة خطوات "مهمة" للبدء ببناء هذه الركائز، بحسب كينتانا، إذ جرى تعيين موظفين تقنيين، وصياغة النصوص التوجيهية والخطط، ورسم خرائط للجهات الفاعلة والأحداث والمواقع، وإجراء تحليل للسياق وخطوط التقصي الضرورية للبحث عن الحقيقة.

وأما على المستوى التقني، فقد جرى إنشاء مركز بيانات آمن ومنصة تحليل لجميع المصادر، مع استكمالها بإطار قانوني لمعالجة المعلومات، كما استثمرت في التكنولوجيا المتقدمة لعمليات البحث.

ما "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا"

تأسست بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 من حزيران 2023، وهي كيان تابع للأمم المتحدة، جاء "استجابة للنداءات العاجلة من أفراد أسر الآلاف من الأشخاص المفقودين في سوريا لاتخاذ إجراءات لتحديد مصيرهم ومكان وجودهم".

وينص القرار التأسيسي للمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين على: توضيح مصير ومكان وجود جميع الأشخاص المفقودين في سوريا.

تـوفير الدعم الكافي للضحايا، بمن في ذلك الناجون والناجيات وأسر المفقودين.

تجريف وأوامر إخلاء إسرائيلية تنبئ بنيات احتلال أراضٍ بالقنيطرة

عنب بلدي – بيسان خلف

شهدت محافظة القنيطرة، خلال اليومين الماضيين، توغلًا بريًا لقوات الاحتلال الإسرائيلي، تزامن مع تجريف للأحراش الشمالية والغربية في محمية جباتا الخشب، إضافة إلى قطع للطرقات بإقامة حواجز مؤقتة في عدد من قرى وبلدات المحافظة.

وقال الناشط أحمد كيوان من بلدة جباتا الخشب، لعنب بلدي، إن الاحتلال الإسرائيلي بدأ "عملية ممنهجة"، بتجريف أحراش محمية جباتا الخشب الطبيعية من الجزء الشمالي والغربي الذي يمتد من البلدة إلى طريق قرية سحيتا الواصلة بين جباتا وقرية حضر.

واستولت قوات الاحتلال الإسرائيلي على برج مراقبة سلامة المحمية من الحرائق، وثبتت عليه نقطة عسكرية.

وأضاف كيوان أن المحمية الطبيعية بجزأيها الشمالي والغربي، تحتوي على أشجار صنوبر وسنديان عمرها مئات السنين، إذ تعتبر رئة محافظة القنيطرة، وتجريف هذه الأشجار يضع المحافظة أمام كارثة بيئية وتغيير في طبيعة المنطقة المناخية.

أوامر إخلاء

يحتوي محيط المحمية الطبيعية في بلدة جباتا الخشب على منازل وأراضٍ زراعية للأشجار المثمرة، وأخرى لتربية المواشي، إذ توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ثالث أيام عيد الأضحى (في 8 من حزيران الحالي)، وأعطت مهلة ساعة لإخلاء البيوت الواقعة في محيط المحمية، من أجل البدء بعمليات التجريف.

ووفقًا للناشط أحمد كيوان الذي خسر عشرة دونمات من أرضه في جباتا الخشب، فإن العديد من أهالي القنيطرة خسروا منازلهم وأراضيهم الزراعية، التي تم تجريفها أو تخريبها، للسيطرة عليها تمهيدًا لبناء قواعد عسكرية ونقاط مراقبة فيها.

وقال مدير زراعة القنيطرة السابق، أحمد ديب، لعنب بلدي، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي أنذرت الأهالي في موقع الشحار غربي جباتا الخشب، الذي تبلغ مساحته 510 دونمات ويعتبر من المواقع الحرجية النموذجية أيضًا بكثافة 90% من الأشجار، إذ يحوي أشجار صنوبر مثمرة وسنديان معمرة.

إنذار الإخلاء من موقع الشحار جاء تمهيدًا لتجريفه بالكامل، ويعيش في هذا الموقع أكثر من 13 عائلة، بحسب ديب.

في حين حفرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خندقًا بعمق ستة أمتار تحت الأرض، وأنشأت ساترًا بجانب الخندق بطول أربعة أمتار، ولا يعرف أهالي القنيطرة ما الهدف من حفر هذا الخندق.

كم تبلغ مساحة الأراضي المجرفة

أوضح مدير زراعة القنيطرة السابق، أحمد ديب، لعنب بلدي، أن التجريف في جباتا الخشب، بدأ بعدما استولت قوات الاحتلال الإسرائيلي على برج مراقبة الحرائق هناك، حيث باشرت القوات الإسرائيلية بتجريف الأراضي حول البرج بحوالي 150 دونمًا.

وقال ديب، "ظن السكان أن إسرائيل توقفت لكننا تفاجأنا ببدء عمليات التجريف"، في غابة طرنجة التي تبلغ مساحتها 330 هكتارًا، ومحمية جباتا الخشب التي تبلغ مساحتها 1330 دونمًا.

جرفت إسرائيل ما يقارب 1000 دونم من محمية جباتا الخشب، التي تعتبر من المحميات النموذجية في سوريا، كما نقلت أشجار السنديان الطبيعي التي اقتطعتها من المحمية إلى الداخل الإسرائيلي، وفقًا لديب.

ومنذ سيطرتها على القنيطرة، جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي 1860 دونمًا من أحراج الصنوبر في بلدة كودنة منذ شهرين، كما جرفت 50 دونمًا من الطريق الذي يصل مدينة السلام بالقنيطرة، ويحتوي هذا الطريق على أشجار الكينا والسرو، بحسب ديب.

وبيّن أحمد ديب أن المجتمع المحلي ومديرية الزراعة في القنيطرة، تواصلوا مع وزير الزراعة، الذي بدوره تواصل مع الرئاسة السورية، من أجل التدخل لوقف الانتهاكات الإسرائيلية، والحد من تجريف الأراضي الزراعية التي تتبع ملكيتها للدولة السورية، ويستخدمها المواطنون لرعي الماشية والزراعة، وأراضٍ أخرى تعود ملكيتها لمواطنين هنا ك .

وبحسب ديب، فإن وزير الزراعة وعد أهالي القنيطرة، بأن الحكومة السورية ستتفاوض مع الجهات الخاصة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية.

انتهاك للقانون الدولي

الصحفية نسرين علاء الدين من مدينة القنيطرة قالت لعنب بلدي، إن التوغل الإسرائيلي وتجريفه للأراضي في القنيطرة، يُعد دون شك "جرائم حرب"، فالجهة التي تقوم بهذه الأفعال هي قوة احتلال لأراض سورية، مما يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، ويجب التوقف عنده بجدية.

ما يجري حاليًا في محمية جباتا الخشب ليس الحادثة الأولى، إذ سبق وتم تجريف محمية أخرى في قرية كودنة، وهذه الأفعال ليست مجرد تعديات عابرة، بل هي ممارسات ممنهجة تمثل "جرائم حرب" بحق الأراضي السورية، ويجب على المجتمع الدولي التحرك لمنع استمرارها، وفقًا لنسرين.

ميثاق محكمة نورنبرغ العسكرية الدولية عام 1945 حسب المادة 6، والمتعلق بانتهاكات قوانين الحرب وأعرافها، يعتبر "تدمير المدن أو القرى"، و"التدمير الذي لا تبرره الضرورات العسكرية" نوعًا من جرائم الحرب.

وفيما يتعلق بموقف الحكومة الحالية مما يحدث في القنيطرة، قالت نسرين، إن هناك تهميشًا وإهمالًا غير مبرر، فقد تم تغيير أكثر من محافظ خلال فترة زمنية قصيرة، رغم أن القنيطرة لطالما كانت محافظة ذات ثقل سياسي كبير، ولها دور محوري في القضية السورية.

وأضافت أن القنيطرة شهدت زيارات بروتوكولية لعدد محدود من الوزراء، بينما كان الاحتلال الإسرائيلي لا يبعد عنهم سوى أمتار قليلة، ومع ذلك، "لم نلمس أي خطوات عملية تعكس حضورًا حقيقيًا أو ثقلًا للحكومة في هذه المنطقة الحساسة".

الغموض والتجاهل للوضع في القنيطرة انعكس سلبًا على أهالي القنيطرة، الذين يشعرون بأنهم تُركوا وحيدين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وكأن القنيطرة لم تعد تحظى بأولوية لدى الحكومة الحالية، بحسب نسرين.

وتابعت أن أهالي القنيطرة اليوم خسروا مصدرًا اقتصاديًا بالغ الأهمية، بل وربما المصدر الوحيد للبعض، سواء من خلال الزراعة أو من خلال استخدام الأراضي للرعي وتربية المواشي، هذه الخسارة أثرت بشكل مباشر على معيشة الناس.

نيات احتلال

الخبير في الشأن الإسرائيلي الدكتور سمير أبو صالح، أوضح لعنب بلدي، أن سياسة إسرائيل منذ عام 1948، قائمة على قضم الجغرافيا، وتغيير الديموغرافيا، بعد طرد أصحاب الأراضي الشرعيين منها، بذريعة الحفاظ على أمنها.

ويرى أبو صالح أن الاحتلال الاسرائيلي للجولان، بمحطتيه في عام 1974 و1967، يشبه ما تمارسه إسرائيل من احتلال قسم كبير في مرتفعات جبل الشيخ، ومساحات كبيرة من محافظة القنيطرة ومنطقة شمال غربي محافظة درعا، ومحاولة الاشتباك المباشر مع أبناء هذه المناطق، وإجبار بعضهم على التخلي عن أراضيهم وقراهم بحجة أنها تبحث عن مسلحين وأسلحة قد تستعمل ضدها، ما أدى إلى تجريف مئات الدونمات من الأراضي في القنيطرة.

تجريف الأراضي يهدف إلى كشف المنطقة وتحويلها لمنطقة صحراوية من أجل المراقبة، وهذا يعني أيضًا القضاء على أهم مصدرين لمعيشة أبناء المنطقة هما الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، إضافة لتحويل التربة الخصبة إلى تربة ملوثة وغير مؤهلة للعودة ثانية لدورها الإنتاجي، بحسب أبو صالح.

ويعتقد سمير أبو صالح أن مجمل الإجراءات الميدانية التي تمارسها إسرائيل في أراضي القنيطرة، تهدف لاحتلال المنطقة لأطول فترة ممكنة، مستغلة المناخ السياسي والعسكري في المنطقة، وهو ما يفسر إقامتها عددًا من المعسكرات ونقاط المراقبة هناك.

إنشاء إسرائيل مراصد متطورة ومهابط طائرات في القنيطرة، إضافة إلى مراكز وأبنية خدمية لأعداد كثيرة من القوات العسكرية، يشير إلى أنها تنوي البقاء في المنطقة لسنوات طويلة، على الرغم مما كشفت عنه التصريحات، بأن إسرائيل تريد التفاوض، وفقًا لأبو صالح.

الدبابات الإسرائيلية تتوغل في داخل القنيطرة 11 كانون الأول 2025 (وكالة الأناضول)

لجنة عليا لانتخابات مجلس الشعب

أصدر الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، مرسومًا يحمل الرقم "66" لعام 2025، يتضمن تشكيل لجنة باسم "اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب"، في 13 من حزيران.

وورد في المرسوم أن تشكيل اللجنة جاء بناء على أحكام الإعلان الدستوري، ولاسيما المادة "24" منه، وإيمانًا بتفعيل السلطة التشريعية كركيزة أساسية لبناء الدولة بسلطاتها الكاملة.

وكلف المرسوم بتشكيل لجنة باسم "اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب"، تتألف من:

- محمد طه الأحمد: رئيسًا للجنة
- حسن إبراهيم الدغيم: عضوًا
- عماد يعقوب برق: عضوًا
- لارا شاهر عيزوقي: عضوًا
- نوار إلياس نجمة: عضوًا
- محمد علي محمد ياسين: عضوًا
- محمد خضر ولي: عضوًا
- محمد ياسر كحالة: عضوًا
- حنان إبراهيم البلخي: عضوًا
- بدر الجاموس: عضوًا
- أنس العبدة: عضوًا

ونص المرسوم على إشراف اللجنة العليا على تشكيل هيئات فرعية ناخبة، وتنتخب تلك الهيئات ثلثي أعضاء مجلس الشعب.

وحدد المرسوم عدد أعضاء مجلس الشعب، ويبلغ 150 عضوًا، موزعين حسب عدد السكان على المحافظات، وفق فئتي الأعيان والمثقفين، ووفق شروط تقرها اللجنة العليا للانتخابات.

مقاعد للمحافظات

يعيّن ثلث الأعضاء رئيس الجمهورية، بينما يُنتخب ثلثا الأعضاء وفق لجان انتخابية معتبرة، موزعين على المحافظات كالآتي:

- حلب: 20 مقعدًا
- دمشق: 11 مقعدًا
- ريف دمشق: 10 مقاعد
- حمص: 9 مقاعد
- حماة: 8 مقاعد
- اللاذقية: 6 مقاعد
- طرطوس: 5 مقاعد
- إدلب: 7 مقاعد
- دير الزور: 6 مقاعد
- الحسكة: 6 مقاعد
- الرقة: 3 مقاعد
- درعا: 4 مقاعد
- السويداء: 3 مقاعد
- القنيطرة: مقعدان

وكان "مؤتمر النصر" أعلن عن حل مجلس الشعب واللجان المنبثقة عنه، بينما نصت المادة "24" من الإعلان الدستوري، على أن يشكّل رئيس الجمهورية لجنة عليا لاختيار أعضاء مجلس الشعب.

وتشرف هذه اللجنة على تشكيل هيئات فرعية ناخبة، وتنتخب تلك الهيئات ثلثي أعضاء المجلس، فيما يعيّن رئيس الجمهورية الثلث المتبقي لضمان التمثيل العادل والكفاءة.

كما ينص الإعلان الدستوري على أن يتولى مجلس الشعب العملية التشريعية كاملة والسلطة التنفيذية.

نقاش سابق

وكان المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون، التقى وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، في 23 من أيار الماضي، في دمشق، وناقشا التشكيل المرتقب لمجلس الشعب، والانخراط الدولي.

بيدرسون رحب خلال جلسة في مجلس الأمن الدولي، عُقدت في21 من أيار الماضي، ليحث آخر التطورات في سوريا، بتشكيل هيئة العدالة الانتقالية، والهيئة العليا للمفقودين في 17 من أيار.

واعتبر أن الخطوة التالية الأساسية وفقًا للإعلان الدستوري، هي تشكيل اللجنة العليا المسؤولة عن اختيار أعضاء مجلس الشعب الجديد قائلًا: "ناقشت مع السلطات المؤقتة ضرورة بذل جهود حقيقية لضمان الشمولية والشفافية والانفتاح".

هل تتوافق مع سياسات دمشق

القومية الكردية واللامركزية في حقيبة الوفد الكردي

اجتماع اللجنة المختصة بإتمام الاتفاق مع قوات سوريا الديمقراطية مع وفد من "قسد" – دمشق 1 حزيران 2025 (سانا)

عنب بلدي – أمير حقوق

يتجه الحوار بين النسيج الكردي وحكومة دمشق نحو خطوات عملية، قد تفضي إلى تفاهمات على إدارة مشتركة، أو تحديد آليات لضمان حقوق جميع مكونات النسيج، بما يناسب تطلعات الحكومة، وذلك في إطار خطوات ترسخ فكرة الحل السياسي الشامل.

آخر مؤتمر "وحدة الصف الكردي" الذي عُقد في مدينة القامشلي، في 26 من نيسان الماضي، بتشكيل وفد كردي، مهمته التفاوض حول حقوق الشعب الكردي في سوريا ومستقبله.

وقال قائد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، مظلوم عبدي، إن تشكيل "الوفد الكردي الموحد الذي سيتفاوض مع الحكومة السورية بشأن مخرجات مؤتمر "وحدة الصف الكردي"، يأتي في إطار تنفيذ اتفاقه مع الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع.

وأوضح عبدي في تغريدة نشرها عبر حسابة بمنصة "إكس"، في 5 من حزيران، أن "الوفد الكردي الموحد" يؤكد على تثبيت حقوق الشعب الكردي دستوريًا في سوريا موحدة.

القومية الكردية لبّ المناقشة

التحركات الأخيرة هذه، تطرح عدة تساؤلات حول طبيعة التفاهمات الممكنة بين الأطراف المختلفة، وكيفية المباحثات التي من شأنها الوصول لاتفاق بين المكون الكردي ككل، وبين الحكومة السورية.

مدير المكتب الكردي للدراسات، نواف خليل، قال لعنب بلدي، إن الوفد الكردي سيناقش بُعدين، أولهما البعد العام لشكل الدولة السورية، وهذا البعد يؤسس لسوريا الغد، وسيتضمن حقوق جميع السوريين في التمثيل والمشاركة في العملية السياسية ومؤسسات الدولة، بناء على الكفاءات وبغض النظر عن الخلفية الدينية.

أما الثاني فهو البعد الخاص المتعلق بالقومية الكردية، باعتبار أن المجتمع الكردي مجتمع أصيل في الدولة السورية، وتضمن الحكومة حقه في المواطنة وجميع حقوقه الدستورية، وهذا "لبّ ما سيتم مناقشته"، بحسب خليل.

وقال إن الهدف الوصول إلى مخرجات، أهمها الاعتراف دستوريًا بالقومية الكردية، والحقوق الدستورية للكرد، إذ طالبت الأحزاب الكردية أن تكون سوريا دولة لامركزية ديمقراطية.

> الوفد الكردي يطالب بالاعتراف دستوريًا بالقومية الكردية، والحقوق الدستورية للكرد، وأن تكون سوريا دولة لامركزية ديمقراطية.
>
> نواف خليل
> مدير المكتب الكردي للدراسات

معارضة حول اللامركزية

الباحث السياسي حسن النيفي، يرى أن المسافة بعيدة بين ما يطرحه الوفد الكردي، وما تطالب به وتريده حكومة دمشق.

وأوضح لعنب بلدي أن الوفد الكردي يتمسك بمسألة اللامركزية، ورغم أنها غامضة بعض الشيء، ولا أحد يعلم حدودها، فإن المؤشرات تصب حول اللامركزية السياسية، بناء على مخرجات مؤتمر القامشلي، وهذا ما لا تقره حكومة السورية.

واعتبر النيفي أن المفاوضات الحالية لا تلامس صلب الموضوع، وإنما تتشكل لجان، للتأكيد على أن لغة الحوار ما زالت قائمة بين "قسد" والحكومة المركزية.

ويعتقد أنه بالإضافة إلى اللامركزية، أيضًا يوجد خلاف حول اندماج قوات "قسد" بوزارة الدفاع السورية، إذ تريد "قسد" أن تحافظ على قوتها العسكرية ككتلة واحدة، ولا تحبذ الاندماج كأفراد بوزارة الدفاع، وأن تتمومض بمكانها الحالي بالجزيرة السورية، لتحافظ على مكتسباتها، وهذا ما ترفضه الحكومة السورية.

وفدان مكملان لبعضهما

أكد مظلوم عبدي أن الوفد الممثل لشمال شرقي سوريا (وفد الإدارة الذاتية) والوفد الكردي الموحد، مسار متكامل، يجسدان التزام "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) بالحوار الوطني كخيار استراتيجي نحو مستقبل يحقق العدالة والمساواة.

وهنا اعتبر الباحث السياسي حسن النيفي، أن وفد "الإدارة الذاتية" يمثل "قسد" حصرًا، أما الوفد الكردي فيمثل جميع مكونات الطيف الكردي، أي الأحزاب الكردية التي اجتمعت في مؤتمر القامشلي.

أما مدير المكتب الكردي للدراسات، نواف خليل، فيعتقد أن الوفد الكردي سيبحث عن وضع أسس دستورية للاعتراف بالقومية الكردية، وما يترتب على ذلك، وذلك ضمن ما ينضوي عليه الاتفاق القائم بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، والجنرال مظلوم عبدي.

وكانت الأوساط الكردية، أوضحت أن وفد "الإدارة الذاتية" يضم في صفوفه العرب والكرد والسريان الآشوريين، ومهمته التفاوض حول كل ما يتعلق بـ"الإدارة الذاتية"، أما الوفد الكردي فيضم فقط مكونات النسيج الكردي، ويبحث عن القضايا المتعلقة بالشعب الكردي.

> الوفد الكردي يطرح مسألة اللامركزية، وهذا ما لا تقره حكومة دمشق، وبالتالي المسافة بعيدة بينهما.
>
> حسن النيفي
> باحث سياسي

جدية دمشق و"قسد" بالاتفاقية

شهدت العاصمة دمشق، في 1 من حزيران، زيارة لوفد رفيع المستوى يمثل "الإدارة الذاتية"، حيث عقد اجتماعًا مع اللجنة المختصة بإتمام الاتفاق مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

وتم خلال الاجتماع التوافق على عدد من الملفات المهمة، أبرزها تشكيل لجان فرعية تخصصية، لمتابعة تنفيذ اتفاق 10 من آذار الماضي، الموقّع بين الرئيس أحمد الشرع، وقائد "قسد" مظلوم عبدي.

الباحث في العلاقات الدولية محمود علوش، قال لعنب بلدي، إن الاجتماعات والحوارات هي استكمال للاتفاقية التي حصلت في 10 من آذار، وهي تعطي مؤشرين مهمين، أولهما جدية لدى "قسد" ودمشق في تطبيق اتفاقية الاندماج، والثاني أن الدول الراعية لهذه الاتفاقية (تركيا والولايات المتحدة الأمريكية)، تدفع بقوة باتجاه استكمال هذه الاتفاقية، ومع نهاية العام الحالي يفترض أن يكون هناك تقدم كبير بهذا المسار.

ويرى أن الاتفاقية الأصلية لم تحدد بوضوح شكل الاندماج، ولا مستقبل الهيكل العسكري لـ"قسد"، ولا مستقبل "الإدارة الذاتية"، بل أوجدت حالة من الضبابية، وهذه الحالة أوجدت حالة لـ"الإدارة الذاتية" من أجل طرح تصورات خاصة.

علوش يتوقع أن تركز الملفات الكبرى على مستقبل الهيكل العسكري لـ"قسد"، ودمجها كأفراد وكتكتل عسكري، ومستقبل "الإدارة الذاتية" الموجودة في شمال شرقي سوريا، وطرح اللامركزية، وتقاسم الموارد الاقتصادية الموجودة بالمنطقة، وأيضًا المسألة لا تقتصر على العلاقة بين "قسد" ودمشق، بل هناك مصالح تركية في المنطقة، وكذلك مستقبل الوجود الأمريكي وملفات محاربة الإرهاب.

لا تفاصيل

أما مدير المكتب الكردي للدراسات، نواف خليل، فيرجح أن العلاقة بين "قسد" وحكومة دمشق قائمة ومستمرة، وبحاجة للتنسيق بين الجانبين، إذ بدأت المحادثات بين الطرفين منذ بدء عملية "ردع العدوان".

الباحث السياسي حسن النيفي، قال إن اتفاق 10 من آذار هو اتفاق على مبادئ عامة، وهو خالٍ من التفاصيل، وجاء نتيجة دفع دولي وضغوطات دولية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لذلك تضمن بنودًا عامة، ولم يتطرق إلى التفاصيل.

رغم إنذار التموين

نفايات فرن "الذرّة"

تهدد سكان "الميدان" بحلب

نفايات متراكمة في ساحة فرن "الذرة" بحي الميدان بحلب – أيار 2025 (عنب بلدي)

حلب – محمد ديب بظت

في قلب حي الميدان بحلب، حيث يتردد المواطنون يوميًا لشراء الخبز من فرن "الذرّة"، تقبع خلف الأبواب ساحة داخلية تحولت من مرفق خدمي إلى مصدر تهديد بيئي وصحي.

الصور ومقاطع الفيديو التي حصلت عليها عنب بلدي توثق تراكمًا للنفايات الغذائية وعبوات تالفة مرمية بإهمال، في مشهد أقرب لمكب نفايات مكشوف.

مراسل عنب بلدي في حلب تحقق ميدانيًا من الشكاوى، ووثق وجود كميات من المخلفات الغذائية وأكياس الطحين الفارغة، إلى جانب روائح كريهة تنبعث من المكان، فضلًا عن آثار واضحة لانتشار القوارض والحشرات، ما يهدد السلامة العامة للسكان القاطنين في الأبنية المجاورة.

ورغم أهمية الموقع كمصدر رئيس للخبز في الحي، فإن الإهمال الظاهر في محيطه الداخلي دفع السكان إلى إطلاق شكاوى، محذرين من تحول المكان إلى "مرتع للقوارض والحشرات"، على حد وصف أحد المتضررين.

مكب نفايات

قال أحد سكان البناء المجاور، فضل عدم ذكر اسمه، إن الصور المتداولة تعود للساحة الداخلية لفرن "الذرّة" القريبة من مكان تخزين مادة الطحين والمازوت، وفي الوقت نفسه تتكدس داخله النفايات.

وأوضح أن الطحين ومخلفاته، إلى جانب بقايا المواد الغذائية، هي ما يجذب الحشرات والقوارض التي باتت تصل إلى منازل الجيران المحاذية.

واشتكى من تسلل القوارض إلى منزله أكثر من مرة جراء تراكم القمامة، قائلًا، "كل يوم نشم رائحة كريهة تنبعث من الساحة، وبدأت الجرذان تدخل إلى المنزل، لم يعد المكان يبدو كفرن، بل تحوّل فعليًا إلى مكب للنفايات".

وتابع أن القائمين على الفرن يلقون أكياس الطحين والخميرة الفارغة، إلى جانب الخبز الباث داخل الساحة، وهو ما يشكل مصدر جذب للقوارض التي تجد في هذه المواد غذاء مناسبًا.

وتساءل صاحب الشكوى عن السبب وراء غياب أي آلية دائمة لترحيل النفايات أو تنظيف الساحة بشكل دوري، رغم أن الفرن يعد من المنشآت الإنتاجية الكبيرة في الحي، ويتمتع بطاقم تشغيلي وآليات يومية مخصصة للعمل، ويوزع الخبز يوميًا على آلاف المواطنين، "فهل يعقل ألا توجد خطة بسيطة أو مسؤول واضح يتابع النظافة".

"ضبط إنذار".. المشكلة مستمرة

رئيس شعبة النظافة في مديرية خدمات السليمانية، موفق الأخرس، ذكر في تصريح لعنب بلدي، أن مسؤولية النظافة داخل الساحة تعود لإدارة الفرن نفسه، باعتباره تابعًا لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وقال، "نحن فقط يستعان بنا أحيانًا لترحيل النفايات، لكن الترحيل المفترض يقع على عاتقهم بالكامل، وليس ضمن مهامنا الأساسية".

عرضت عنب بلدي الموضوع على مديرية التجارة الداخلية، إذ أكد المكتب الإعلامي في المديرية أنه جرى تحويل الشكوى مباشرة إلى مسؤول الشكاوى بمديرية التموين، وتنظيم ضبط بحق إدارة الفرن، نظرًا لما تم توثيقه من مخالفات.

وأوضح المكتب الإعلامي أن الضبط الذي جرى تنظيمه بحق إدارة الفرن هو "ضبط إنذار"، وليس مخالفة مباشرة، وذلك لأن الساحة التي وثقت فيها المخالفات تقع خارج بناء الفرن وليس داخله.

وأشار إلى أن مسألة النظافة تخضع لأنظمة محددة تفرق بين ما هو داخل المنشأة وما هو خارجها، مضيفًا أن هذا النوع من الإهمال، حين يقع خارج المنشأة، يقابل عادة بالتنبيه في المرة الأولى، مع إمكانية تنظيم مخالفة تموينية في حال تكرار المخالفة أو الامتناع عن تنفيذ إجراءات الرش والتنظيف.

وبحسب الإفادة، نظفت إدارة الفرن في وقت لاحق الحاوية الرئيسة للنفايات داخل الساحة، كما تم رش مبيد حشري في المكان، في محاولة لتحسين الوضع الصحي.

ومع ذلك، ووفق ما أفاد به السكان مجددًا، فإن الوضع عاد إلى سابق عهده بعد أيام قليلة، إذ عادت النفايات للتراكم من جديد، دون وجود خطة متابعة حقيقية.

ومع استكمال الجهات المعنية إجراءاتها بناء على الشكوى المقدمة، يبقى واقع النظافة في محيط المنشآت الإنتاجية مرتبطًا بآليات المتابعة والتنسيق بين الإدارات المختلفة، دون أن تتضح حتى الآن ملامح أي تغيير فعلي مستدام.

المجلس المحلي يُرجع السبب إلى أعطال الأفران

شكاوى من رداءة الخبز في مدينة تل أبيض

عنب بلدي – تل أبيض

يشتكي سكان بلدة سلوك وتل أبيض شمالي محافظة الرقة من رداءة الخبز المنتج في الأفران الآلية التابعة للمؤسسات الرسمية، مع غياب الرقابة وضعف الالتزام بالمعايير الأساسية في صناعة الرغيف.

وأبدى أهالٍ استياءهم من رداءة الخبز الذي توزعه هذه الأفران، إذ يتفتت سريعًا ولا يبقى صالحًا للاستهلاك بعد ساعات قليلة من إنتاجه، فضلًا عن التغيّر الواضح في طعمه ورائحته، ما يدفع بعضهم إلى تسخينه أو تحميصه لتجنّب رميه.

تراجع في الجودة

تراجعت جودة الخبز خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حيث لاحظ الأهالي في كثير من الأحيان عدم خبزه بشكل كامل وسليم، كما شكا بعضهم من وجود رائحة غير مرغوبة تشبه رائحة المحروقات أحيانًا.

محمد عدنان (45 عامًا)، من بلدة سلوك، أعرب عن استيائه من تراجع جودة الخبز، قائلًا إن الخبز المتوفر تغيّر خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وصار سيئًا من حيث الطعم والشكل، ويضطر السكان إلى شرائه بحكم الحاجة، رغم أنه لا يصلح غالبًا للتناول دون تحميص أو تعديل.

وأضاف لعنب بلدي أن الرغيف غالبًا ما يكون محروق الأطراف أو غير ناضج من الداخل، ما يدفع الأهالي إلى تقطيعه وتحميصه، وفي بعض الحالات يُرمى بالكامل.

وعزا محمد ذلك إلى سوء الرقابة على الأفران ونوعية الطحين، لافتًا إلى أن الأهالي باتوا يفكرون بالعودة إلى الخَبز المنزلي رغم صعوبته وارتفاع تكاليفه.

مندوب للخبز في بلدة سلوك، أكد لعنب بلدي تراجع جودة الخبز منذ نحو ثلاثة أشهر، الأمر الذي أثار استياء السكان وقلّل من إقبالهم على تسلم مخصصاتهم اليومية.

وأوضح المندوب الذي فضل عدم نشر اسمه، أن بعض الأهالي توقفوا عن تسلم الخبز بمجرد رؤيتهم سوء الجودة، ولجأ بعضهم إلى إعداد الخبز في المنازل باستخدام الصاج أو التنور.

وأضاف أنه كمندوب تكبّد خسائر مالية نتيجة بقاء كميات من الخبز دون تصريف، ما اضطره إلى تقليص الكميات التي يشتريها من الفرن لتجنب مزيد من الخسائر.

وأشار إلى أن شكاوى السكان تمت إحالتها إلى مديرية التموين والفرن الآلي، حيث لوحظ تحسن تدريجي وبطيء، مطالبًا الجهات المعنية بالتدخل الفوري والعاجل لحل المشكلة بشكل جذري.

أما في مدينة تل أبيض، فلا يختلف الحال كثيرًا، إذ اشتكى حارث الحسون من رداءة الخبز، ووصف الرغيف بأنه هش وسريع الجفاف.

وأوضح أن الخبز يتكسر بمجرد لمسه، ولا يحتفظ بقوامه لأكثر من ساعتين ما يجعله غير صالح لأن يكون وجبة أساسية كما كان سابقًا.

هذا التراجع في الجودة، بحسب رأيه، لا يتعلق فقط بالأفران، بل بمنظومة الرقابة على الطحين والمخابز، والتي باتت غائبة تمامًا عن المشهد.

وطالب حارث بضرورة التدخل الفوري لتحسين جودة الخبز، معتبرًا أن كرامة الناس تبدأ من رغيف محترم يصلهم بشكل جيد ويحافظ على صحتهم.

أربعة أفران

تعتمد بلدة سلوك ومدينة تل أبيض على أربعة أفران تابعة للمجلس المحلي، ثلاثة منها في مدينة تل أبيض وواحد في بلدة سلوك، وتتولى هذه الأفران تأمين الخبز المدعوم للسكان.

يبلغ سعر الربطة 15 ليرة تركية تتضمن 25 رغيفًا، وهو سعر يُعدّ أقل من نظيره في مدينة رأس العين المجاورة، حيث تُباع الربطة المؤلفة من 20 رغيفًا بسعر 16 ليرة تركية.

وتتكرر أزمات نقص الخبز في مدينة تل أبيض وبلدة سلوك بشكل دوري، نتيجة انخفاض كميات الطحين المقدمة من قبل منظمة إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد/AFAD)، مما يؤدي إلى أزمات متلاحقة تؤثر على حياة السكان.

يبلغ عدد سكان مدينة تل أبيض 138465 شخصًا، ويعيش غالبيتهم أوضاعًا مادية صعبة بسبب قلة فرص العمل، ويعتمد أغلب السكان على الزراعة والثروة الحيوانية.

متابعة شكاوى السكان

مدير مكتب الإعلام في المجلس المحلي بتل أبيض، متعب حسين، قال لعنب بلدي، إن جودة الخبز المنتج من الأفران الآلية الأربعة في المدينة تعتبر مقبولة نسبيًا، مع حدوث أعطال أحيانًا تؤثر على الكمية والجودة، ويتم التعامل معها سريعًا لتفادي أي تأثير سلبي.

وذكر أن كمية الخبز الموزعة ترتبط بشكل مباشر بتوفر مادة الطحين، وعندما تقل كميات الطحين الموردة إلى تل أبيض، تنخفض بالتالي كميات الخبز الموزعة على سكان مدينة تل أبيض وبلدة سلوك، ومن المأمول أن تُحل هذه المشكلة مستقبلًا بالتنسيق مع الحكومة السورية، وفق قوله.

وأضاف أن عملية التوزيع تتم عبر مندوبين معتمدين من مديرية الأفران والتموين، الذين يتابعون شكاوى الأهالي بشكل مباشر، وفي حال عدم حلّها تُحال إلى مكتب التموين المختص.

أما الخبز غير المطابق للمواصفات، فيُعاد إلى الفرن لاستبداله فورًا، وفق قوله.

وأشار إلى أن مديرية الأفران تعمل باستمرار على تحسين جودة الخبز وضمان استمرارية الإنتاج، من خلال تشغيل أكثر من أربعة أفران آلية، بعضها يعمل بشكل دائم وبعضها يُفعل كخطة احتياطية، مع متابعة مستمرة من مكتب التموين والمندوبين، وتوفير قنوات تواصل مفتوحة مع الأهالي لتلقي الملاحظات والشكاوى.

ويعتمد سكان مدينة تل أبيض وريفها بشكل رئيس على قطاع الزراعة كمصدر للعيش، وتعد الليرة السورية العملة الأساسية المتداولة في المنطقة، لكن الواقع الاقتصادي المضطرب والحصار أرهق الأهالي، ما جعل تأمين احتياجاتهم اليومية أمرًا بالغ الصعوبة.

يشتكي سكان مدينة تل أبيض شمالي محافظة الرقة من رداءة الخبز (عنب بلدي)

"الكرفانات".. حل مؤقت لمشكلة أزمة السكن في درعا

درعا – محدوب الحشيش

على مقربة من بيته المدمر في حي طريق السد أحد أحياء مدينة درعا جنوبي سوريا، بنى محمد الحاميد بيتًا من الألواح مسبقة الصنع وهو ما يعرف محليًا بـ"الكرفانة".

كانت "الكرفانة" خياره الوحيد، بعد ارتفاع إيجارات المنازل إلى أرقام غير مسبوقة، إذ لم يستطع محمد ترميم منزله المدمر في حي طريق السد، ولم يتمكن من استئجار منزل بمدينة درعا.

"الكرفانات" هي عبارة عن ألواح صاج محشوة بمادة "الفوم" العازلة للحرارة والرطوبة، صارت تنتشر في معظم مناطق محافظة درعا، ولها مراكز بيع وورشات تتعهد بتركيبها وتسليمها جاهزة للسكن.

أقل تكلفة

قال محمد الحاميد لعنب بلدي، إن تكلفة إعادة بناء منزله المدمر لا تقل عن 300 مليون ليرة سورية (32 ألف دولار أمريكي) بالحد الأدنى، وهو لا يملك هذا المبلغ، لذلك لجأ لشراء منزل مسبق الصنع بسعر 24 مليون ليرة سورية (2500 دولار) يتألف من ثلاث غرف ومطبخ وحمام.

اضطر محمد لهذا الحل، فهو بحاجة إلى منزل مستقل لأنه يعيش في بيت أهله، ولديه عائلة مكونة من خمسة أشخاص.

وأضاف أنه سيسكن في منزله المستحدث خلال أسبوع فقط، معتبرًا أن ذلك أهون الحلول وأسرعها وأوفرها ماليًا.

بعد سقوط نظام الأسد وعودة متواترة للمهجرين من الشمال السوري وممن كانوا في الأردن وتركيا ولبنان، انتقلت فكرة الأبنية مسبقة الصنع من محافظة إدلب إلى محافظة درعا.

حجز دور للتركيب

عاد شادي المصري لتركيب الغرف مسبقة الصنع بعد سقوط النظام السوري السابق، عبر شحنها بشكل ألواح منفصلة من محافظة إدلب شمال غربي سوريا.

لفت شادي إلى وجود إقبال على تركيب الغرف مسبقة الصنع، قائلًا لعنب بلدي، إن السكان يحجزون عنده قبل وقت حتى يستطيع تركيب الغرف لد يهم .

وأضاف أنه لم يتوقف عن العمل خلال عطلة عيد الأضحى، من أجل الإسراع في تركيب بعض المنازل.

ويصل سعر الغرفة الواحدة بطول أربعة أمتار وعرض ثلاثة أمتار إلى 600 دولار أمريكي، وهو رقم زهيد مقارنة بأسعار مواد البناء التي انعكست على ارتفاع تكاليف إنشاء الأبنية.

الإيجارات مرتفعة

قبل عزمه على تركيب "الكرفانة"، بحث محمد الحاميد عن منزل للإيجار، لكن عدم توفر منازل في درعا وارتفاع الإيجارات دفعه للعزوف عن هذه الفكرة.

وقال لعنب بلدي، إن تأمين منزل للإيجار ليس حلًا، لأن المؤجر يطلب إخلاء منزله أو يطالب برفع الإيجار في أي لحظة.

أما لؤي الحشيش المقيم في الأردن منذ 13 عامًا، فلم يستطع إيجاد منزل للإيجار في درعا أو حتى في الريف، وقال إنه أجّل عودته إلى سوريا حتى يجد منزلًا.

وقال لؤي لعنب بلدي، إنه يفكر بشراء غرف مسبقة الصنع في حال لم يتمكن من العثور على منزل.

وارتفعت إيجارات الشقق السكنية في محافظة درعا وخاصة ضمن مراكز المدن، ووصل إيجار بعض الشقق في مدينة درعا إلى 2.5 مليون ليرة سورية، وبحسب الإفادة، نظفت إدارة الفرن في وقت لاحق الحاوية الرئيسة للنفايات داخل الساحة، كما تم رش مبيد حشري في المكان، في محاولة لتحسين الوضع الصحي.

ومع ذلك، ووفق ما أفاد به السكان مجددًا، فإن الوضع عاد إلى سابق عهده بعد أيام قليلة، إذ عادت النفايات للتراكم من جديد، دون وجود خطة متابعة حقيقية.

ومع استكمال الجهات المعنية إجراءاتها بناء على الشكوى المقدمة، يبقى واقع النظافة في محيط المنشآت الإنتاجية مرتبطًا بآليات المتابعة والتنسيق بين الإدارات المختلفة، دون أن تتضح حتى الآن ملامح أي تغيير فعلي مستدام.

عبد الرحمن الصمادي مالك مكتب عقاري في مدينة درعا، قال لعنب بلدي، إنه لا يوجد سعر محدد أو قانون ناظم لتحديد سقف الإيجار في محافظة درعا، وهذا الأمر يتحكم فيه المؤجر ويفرض السعر الذي يريده.

وأرجع الصمادي أسباب ارتفاع أسعار الشقق السكنية إلى عودة المهجرين لسوريا بعد سقوط نظام الأسد، إذ كان سائدًا قبل سقوطه كثرة الهجرة وتوفر المنازل.

وأضاف أن بعض العائلات خرجت من سوريا عائلة واحدة وعادت أربع عائلات بعد زواج أبنائها، فضلًا عن كثافة الدمار الذي شهدته المحافظة، لافتًا إلى وجود إنشاءات جديدة في السوق العقارية، إلا أنها لا تغطي الطلب المتزايد على الشقق.

وشهدت محافظة درعا مواجهات بين قوات النظام السابق وقوات المعارضة، ما أدى إلى حدوث دمار في معظم المناطق.

ولم تعمل المنظمات الدولية أو مؤسسات النظام السابق على إعادة ترميم المنازل المدمرة بشكل كامل، إنما اقتصر عملها على ترميم جزئي من أبواب ونوافذ ودورات مياه.

تحسن طفيف في كهرباء اللاذقية.. الشركة تنفي التمييز بين المناطق

اللاذقية – شعبان شاميه

شهدت محافظة اللاذقية تحسنًا نسبيًا في ساعات التغذية الكهربائية مؤخرًا، إذ وصلت إلى أربع ساعات يوميًا، وهو ما اعتبره بعض الأهالي تغييرًا إيجابيًا مقارنة بالسنوات والأشهر الماضية، إذ لم تتجاوز مدة التغذية الساعتين يوميًا فقط خلال ذروة أشهر فصلي الصيف والشتاء بدوافع الأعطال وزيادة الحمولة.

ونفى المدير العام للشركة العامة لكهرباء محافظة اللاذقية، محمد الحكيم، وجود تمييز في توزيع التيار الكهربائي بين مناطق المحافظة، مبينًا أن جميع المناطق تتم تغذيتها وفق برامج تقنين موحّدة، تحدد بناء على كميات التوريد الكهربائي المتاحة.

وأكد الحكيم عبر تصريح له، في 12 من حزيران الحالي، أن العدالة في التوزيع تعد من المبادئ الأساسية التي تلتزم بها المؤسسة في جميع الدوائر الفنية والخدمية، منوهًا إلى أن هناك بعض الحالات الاستثنائية الخارجة عن إطار البرنامج الموحد.

وشملت المناطق المستثناة بحسب التصريح، منطقة صلنفة التي تتغذى بالكهرباء على مدار الساعة نظرًا لارتباطها بخط التغذية الخاص بمضخات مياه "جورين"، والتي تعد مرفقًا حيويًا لا يمكن فصل التيار عنه.

كما شملت بعض الخطوط السكنية التي تمر بها مؤسسات حكومية خدمية، وتتطلب هذه الحالات تنفيذ برنامج تقنين يدوي لضمان استمرارية العمل في تلك المؤسسات، ويتم تجميع ساعات التقنين الصباحية والمسائية ضمن فترة واحدة، تحقيقًا للعدالة في التوزيع لبقية المشتركين على الخط نفسه .

وجاء هذا التصريح بعد ورود شكاوى إلى المؤسسة حول عدم العدالة في توزيع التيار الكهربائي، كما رصدت عنب بلدي بعضًا منها على مواقع التواصل الاجتماعي، وتضمنت انتقادًا لحصول بعض المناطق في اللاذقية على ساعات وصل للتيار الكهربائي أكثر من غيرها، بالإضافة إلى غياب مواعيد ثابتة لوصل التيار.

وطالب مواطنون في اللاذقية شركة الكهرباء بإعلان جدول توزيع التقنين الكهربائي بشكل رسمي، لقطع الشك باليقين في محافظة تشهد عدم انتظام بساعات وتوقيت التغذية.

وفي 29 من أيار الماضي، وقعت وزارة الطاقة السورية مذكرة تفاهم مع مجموعة "Investments" العالمية، لتعزيز مجالات الاستثمار في قطاع الطاقة، بقيمة تصل إلى سبعة مليارات دولار أمريكي.

الشركة القطرية "UCC Conces-sion" ستتولى دور المطور الرئيس في الاتفاقية، إلى جانب شركتي "Kalyon GES Enerji Yatirimlari" و"Cengiz Enerji" التركيتين، وشركة "Power International USA" الأمريكية.

وقال وزير الطاقة، محمد البشير، إن قيمة الاستثمار بموجب مذكرة التفاهم سبعة مليارات دولار أمريكي، وستسهم بتوليد خمسة آلاف ميغاواط، الأمر الذي سيسهم في زيادة عدد ساعات التغذية الكهربائية وينعكس إيجابًا على جميع مناحي الحياة.

وأوضح البشير أن الاتفاقية تشمل تطوير أربع محطات توليد كهرباء بتوربينات غازية تعمل بالدورة المركبة (CCGT) في مناطق دير الزور، ومحردة، وزيزون بريف حماة، وتريفاوي بريف حمص، بسعة توليد إجمالية تقدر بحوالي 4000 ميغاواط، باستخدام تقنيات أمريكية وأوروبية، إلى جانب محطة طاقة شمسية بسعة 1000 ميغاواط في وديان الربيع جنوبي سوريا.

الطيران المدني من وإلى سوريا..

ما الرحلات والشركات المشغلة

مسافرون في أول رحلة من مطار دمشق إلى الإمارات العربية المتحدة – 20 نيسان 2025 (الهيئة العامة للطيران المدني/تلجرام)

عنب بلدي – نادين جبور

تعود حركة الطيران في سوريا إلى الواجهة بعد أكثر من عقد على العزلة الجوية، مع انفتاح جزئي لمطاري دمشق وحلب الدوليين أمام الشركات الأجنبية التي تدخل المشهد تدريجيًا، من تركيا والسعودية والإمارات، في الوقت الذي تسعى فيه شركتا الخطوط الجوية السورية "فلاي شام" إلى الحفاظ على الحد الأدنى من التشغيل.

في 7 من كانون الثاني الماضي، انطلقت أول طائرة سورية من مطار دمشق الدولي إلى مطار الشارقة في الإمارات العربية المتحدة، وفي اليوم نفسه، وصلت طائرة قطرية من مطار الدوحة إلى مطار دمشق.

أما الطيران الداخلي، فانطلقت الرحلة التجريبية الأولى له في 18 من كانون الثاني الماضي من مطار دمشق إلى مطار حلب. كما سجلت المعابر الحدودية السورية عودة أكثر من 425 ألف مواطن من لبنان والعراق والأردن منذ 8 من كانون الأول 2024، بحسب تصريح مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، مازن علوش، للوكالة السورية للأنباء (سانا).

الشركات المشغلة الداخلية

- **الخطوط الجوية السورية (السورية للطيران):** هي الناقل الرسمي في سوريا، وتشغّل رحلات داخلية وخارجية تشمل الإمارات العربية المتحدة (دبي وأبو ظبي والشارقة)، والسعودية (الرياض وجدة)، والكويت، وقطر، واسطنبول. ويجري العمل على زيادة عدد الطائرات الموضوعة في الخدمة إلى خمس طائرات خلال ثلاثة أشهر، بحسب ما ذكره مدير الخطوط الجوية السورية، سامح عرابي، وفق ما نقلته "السورية للطيران" عبر حسابها في "إكس". وتختلف أسعار الرحلات اعتمادًا على موعد السفر وقربه من تاريخ الحجز، إضافة إلى توفر الرحلة المطلوبة. وبالنسبة لأسعار الرحلات إلى الإمارات العربية المتحدة في حزيران الحالي، فتراوحت بين 5 و6 ملايين ليرة سورية للذهاب والعودة، وإلى الدوحة بين 5 و5 ملايين و700 ألف ليرة سورية للذهاب والعودة، بينما تتراوح تكلفة الرحلة إلى الكويت بين مليونين و4 ملايين ليرة سورية للذهاب والعودة.
- **"فلاي شام":** أطلقت عملياتها التشغيلية رسميًا في حزيران الحالي من مطار دمشق وحلب الدوليين، وتُعد أول استثمار إماراتي في قطاع النقل الجوي السوري بعد سقوط نظام الأسد.

وتشغل رحلات إلى الكويت والإمارات العربية المتحدة (دبي وأبو ظبي والشارقة) والسعودية (الرياض) وقطر (الدوحة) بشكل تدريجي.

الشركات المشغلة الخارجية

- الخطوط القطرية: كانت أول من استأنف رحلاته إلى دمشق في 7 من كانون الثاني الماضي، بعد قطيعة دامت 13 عامًا نتيجة الحرب.
- **طيران الإمارات:** يستأنف رحلاته إلى مطار دمشق الدولي اعتبارًا من 16 من تموز المقبل، وذلك بعد انقطاع استمر منذ عام 2012، بحسب ما قاله مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للطيران المدني السوري، علاء صلال.
- **"فلاي دبي":** وصلت أولى رحلاتها إلى مطار دمشق الدولي في 1 من حزيران الحالي، وبدأت تسيير رحلات مباشرة من دبي إلى دمشق، بعد استيفاء جميع المعايير التشغيلية للمطار بالتعاون مع الجهات المعنية.
- **"فلاي ناس":** شركة سعودية، ستبدأ تسيير رحلاتها خلال الأيام المقبلة بعد استكمال الترتيبات التشغيلية والحصول على الموافقات النهائية، وفق ما صرح به علاء صلال في لقائه مع وكالة الأنباء السورية (سانا) في 2 من حزيران الحالي.
- **الخطوط الجوية التركية:** استأنفت رحلاتها إلى دمشق في 23 من كانون الثاني الماضي، وقال مديرها العام، بلال إكشي، في منشور عبر منصة "إكس" في 15 من الشهر نفسه، إن الشركة ستنظم ثلاث رحلات أسبوعيًا إلى دمشق، ويتراوح أسعار الرحلات بين 7 و8 ملايين ليرة سورية.
- **شركة "Ajet" التركية (AnadoluJet سابقًا):** ستبدأ أولى رحلاتها إلى مطار دمشق الدولي في 16 من حزيران الحالي، ومن المقرر أن يزداد عدد الرحلات بين اسطنبول ودمشق إلى سبع رحلات أسبوعيًا في تموز المقبل، بحسب ما أعلنه وزير المواصلات والبنى التحتية التركي، عبد القادر أورال أوغلو.
- **"Dan Air" الرومانية:** تخطط لأن تكون أول شركة طيران في الاتحاد الأوروبي تقدم رحلات تجارية مباشرة إلى سوريا، بحسب الرئيس التنفيذي للشركة، مات إيان ديفيد.

وبحسب نظام الحجز الخاص بالشركة، ستبدأ الرحلات من مطار "هنري كوانده" الدولي في بوخارست إلى مطار دمشق الدولي في 15 من حزيران الحالي، بمعدل ست رحلات أسبوعيًا.

ومن المقرر إطلاق رحلات إضافية من مطارات "ستوكهولم أرلاندا" و"فرانكفورت" و"برلين براندنبورغ" بين 15 و17 من حزيران، بمعدل رحلتين أسبوعيًا لكل منها.

تأهيل مطاري دمشق وحلب الدوليين

بدأت أعمال تأهيل مطار دمشق منذ استحداث هيئة الطيران المدني، وتشمل إصلاح المدرجات، والصالة الأساسية، وأبنية الخدمات، بالتعاون مع شركات محلية. ولم تُحدد بعد التكلفة النهائية للمشاريع، التي لا تزال في توسع مستمر، وفق مدير العلاقات العامة لهيئة الطيران المدني، علاء صلال.

كما جرى تأهيل مطار حلب الدولي وافتتاحه منذ شهرين، وتجهيزه للعمل، وتم تقييم مطار دير الزور، وسيُعمل على تأهيله عند توفّر الإمكانيات.

أما مطار القامشلي فيخضع لمفاوضات بين الحكومة وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) لتفعيله، وفيما يتعلق بمطار اللاذقية، فإن تشغيله الدني مرتبط بمباحثات سورية- روسية، نظرًا إلى وجود قاعدة حميميم العسكرية.

ووقعت هيئة الطيران المدني اتفاقية تعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي في الشرق الأوسط (ICAO) في شباط الماضي، لتحديث البنية التحتية ورفع كفاءة الملاحة الجوية.

كما أجرت المجموعة "لوفتهانزا" الألمانية جولة تقييم فني في مطار دمشق الدولي بالتعاون مع الهيئة العامة للطيران المدني، في الشهر نفسه، بهدف بحث استئناف الرحلات الجوية بين سوريا وألمانيا.

الصيف يرفع الأسعار

الثلج دون رقابة صحية في دمشق وريفها

عنب بلدي – لمى دياب

تزداد حاجة المواطنين لشراء أكياس وألواح الثلج، في ظل ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة، وذلك من أجل تبريد المياه والطعام والمشروبات، ما يسهم في تخفيف معاناتهم اليومية.

وخلال جولة قامت بها عنب بلدي لرصد أسعار أكياس وألواح الثلج في المحال التجارية بدمشق وريفها، تبين أن سعر كيس الثلج الواحد يتراوح بين 4000 و8000 ليرة سورية.

ويثير الانتباه عدم وجود علامة تجارية (ماركة) مسجلة على الأكياس أو تاريخ ومحل الصنع.

وبالانتقال إلى ألواح الثلج، تختلف حسب نوع المياه المستخدمة، وبالنسبة للثلج المصنع من مياه صالحة للشرب مثل "الفيجة"، يتراوح سعر القطعة الكبيرة من اللوح بين 5000 و7000 ليرة سورية، أما الحجم الأصغر فيصل سعر قطعة الثلج الواحدة إلى 3000 ليرة سورية.

أما الثلج المصنع من مياه قد تكون غير صالحة للشرب (مياه آبار) فيتراوح سعر القطعة من الحجم الكبير بين 4000 و6000 ليرة، أما الحجم الصغير فسعره 3000 ليرة سورية.

حرارة مرتفعة وتقنين مستمر

نعمة مداد، بائعة جوالة، قالت لعنب بلدي، إنها تشتري ألواح الثلج من معمل في حي العدوي بدمشق، وتضعه في سياراتها وتتجول في مختلف مناطق دمشق وريفها، لكسب الرزق.

وذكرت أن ألواح الثلج التي تشتريها مجمدة من مياه الآبار، فصاحب المعمل الذي تشتري منه أخبرها أنه تم منع استجرار مياه "الفيجة" لصنع ألواح الثلج بسبب الجفاف الحاصل، بحسب قولها.

ويزداد الإقبال على شراء ألواح الثلج في مثل هذه الفترة الزمنية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع الكهرباء، بحسب نعمة، موضحة أنها خلال تجولها في شوارع العاصمة دمشق، تقصد الحدائق ومكان تجمع المواطنين لحاجتهم لشراء الثلج لتبريد الأطعمة والمشروبات.

بدوره، حسان الأحمد، صاحب معمل لصناعة ألواح الثلج في الزبلطاني بدمشق، أوضح لعنب بلدي أن الماء الذي يستخدمه لصنع ألواح الثلج إما من مياه "الفيجة" الصالحة للشرب أو من الآبار، وهذه يمكن استخدامها لتبريد الأطعمة فقط.

وأشار إلى أنه يوجد حاليًا إقبال على شراء الألواح بسبب ارتفاع درجات الحرارة وبدء الصيف من جهة، والاستمرار في تقنين الكهرباء لساعات طويلة من جهة ثانية، موضحًا أن المواطنين لا يملكون بدائل غير استخدام الثلج لتخفيف من معاناتهم المستمرة منذ زمن طويل.

لا رقابة على المعامل

عدم وجود رقابة على معامل تصنيع الثلج يثير قلق المواطنين، نتيجة احتمالية أن تكون المياه المستخدمة ملوثة وغير صالحة للشرب، ولكنهم مضطرون لاستخدام بدائل تخفف من ازدياد درجات الحرارة.

تتجدد معاناة المواطنين مع بدء كل فصل صيف، للحصول على مياه باردة ولتبريد الأطعمة في ظل انقطاع الكهرباء لساعات طويلة، ويعد هذا العام حرجًا مع ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، بحسب ما قاله أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حيزة، لعنب بلدي.

وتابع أن الجمعية سابقًا كانت تراسل كلًا من وزارة المالية والصحة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، لمراقبة العامل والبائعين لأن الثلج معرض للجراثيم، إذ "لا أحد يعرف مصدر المياه المستخدمة في صناعة هذه الألواح، وغالبًا يتم استخدام مياه الآبار".

وأضاف حيزة أنه يتم الطلب من البائعين الفصل بين الألواح المخصصة للتبريد والصالحة لوضعها في المياه من أجل الشرب، ومن المفترض أن تكون هناك أسعار محددة للبيع من قبل وزارة الاقتصاد، وبطاقة اسمية تحمل اسم المعمل وتاريخ الإنتاج وما إذا كان الثلج صالحًا للشرب.

وذكر أن الرقابة التموينية الموجودة حاليًا لا تكفي لمراقبة الأسواق بمختلف المجالات، وليس هناك عدد كاف لتغطية كامل جغرافيا دمشق وريفها، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك رقابة على المعامل والعاملين فيها، للتأكد من سلامتهم الصحية.

انخفاض إنتاج الكهرباء

مدير المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، خالد أبو دي، قال في تصريح سابق لعنب بلدي، إن التراجع بساعات التغذية الكهربائية في دمشق، يعود إلى انخفاض إنتاج الكهرباء، بسبب توقف توريد الغاز القطري، بالإضافة إلى زيادة الأحمال مع ارتفاع درجات الحرارة، ما أدى إلى تقنين أكثر.

وأوضح أنه قبل شهرين، كانت التغذية الكهربائية تصل إلى ست ساعات يوميًا، في بعض المناطق، وحاليًا انخفضت إلى ثلاث ساعات أو أقل، بسبب نقص الوقود.

وعزا تفاوت ساعات التقنين إلى أولويات التوزيع التي تعتمد على أهمية المناطق (مثل المستشفيات والمرافق الحيوية)، بالإضافة إلى الاختلاف في البنية التحتية للشبكة الكهربائية بين الأحياء.

ولفت إلى أن التحسن في وضع الكهرباء بسوريا، مرتبط بشكل أساسي بتفعيل زيادة التوليد والإسراع في الاتفاقيات مع تركيا، وبدء استيراد الغاز والكهرباء.

وكانت قطر أطلقت، في 13 من آذار الماضي، مبادرة لتزويد سوريا بالغاز الطبيعي عبر الأردن، للمساهمة في توليد الطاقة الكهربائية، عبر توفير مليوني متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا.

بائع ثلج على طريق مدينة سرمدا – 14 حزيران 2025 (محمد حبيب بطة/ عنب بلدي)

خطط مرتقبة لإعادة تأهيل حدائق دمشق

عنب بلدي – كريستينا الشماس

رغم الاعتماد المتزايد على الحدائق في دمشق، فإن الكثير منها ما زال يعاني من الإهمال وتهالك البنية التحتية وغياب الصيانة وانعدام تخديمها، والعديد من العوامل الأخرى التي تقلل من جودة التجربة التي يبحث عنها المواطن.

وتعد الحدائق العامة في دمشق ملجأ للعديد من المواطنين بقصد الترفيه والتنزه "المجانية"، خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وغلاء أسعار المطاعم والمقاهي، التي باتت خارج قدرة معظم العائلات السورية.

ولم يتخلَّ السوريون عن عادة النزهة في نهاية الأسبوع، التي تقتصر على وجبة منزلية في إحدى الحدائق المنتشرة بالعاصمة، في مساحة تلائم الأطفال للعب وبجلسات قد تصل لساعات في مكان لا يكلف شيئًا.

هذا التناقض بين الحاجة إلى الحدائق وواقعها المتراجع، يكشف حاجة ملحة إلى مشروع شامل يعيد الحياة إلى هذه المساحات الخضراء، بوصفها واجهة حضارية ومقصدًا للزوار.

ملاذ لفئات مختلفة

خالد الحريري (ستيني متقاعد) يعيش في منطقة أبو رمانة، قال لعنب بلدي، إنه يتردد على حديقة الجاحظ منذ أكثر من 20 عامًا، ويشكو من التغيير الكبير الذي طرأ على الحديقة.

"زمان، كانت الحديقة مقصدًا لأخذ قسط من الراحة وقراءة الجرائد، أما الآن فأصبحت تعج في الصخب، وتجمع الشباب مع أراكيلهم، إضافة إلى انتشار الأوساخ في الحديقة معظم الوقت"، قال خالد.

وتحدثت فاديا عمران، ربة منزل تقيم في منطقة الفحامة بدمشق، أنها تأتي كل أسبوع تقريبًا إلى حديقة قريبة من مكان سكنها مع أطفالها الثلاثة، وتجلب معها بعض الأطعمة والشراب وتقضي بضع ساعات فيها.

وترى فاديا بالحدائق ملاذًا لمحدودي الدخل، فوضعها المادي يمنعها من ارتياد مطاعم دمشق، التي تصل تكلفة أقل وجبة فيها إلى 100 ألف ليرة (10 دولارات وسطيًا)، بينما يقدر وسطي الرواتب بـ 50 دولارًا.

كما تشكو فاديا من قلّة المساحة المخصصة للأطفال في الحديقة وتهالك مقاعد الجلوس وغياب أماكن مخصصة لدورات المياه، آملة أن يتحسن حال الحدائق عمومًا ويزيد الاهتمام بتخديمها بشكل أفضل.

وروت ريتا عبدو، وهي طالبة جامعية وتقيم في منطقة القصاع، أنها تفضل ارتياد حديقة في برج الروس مع أصدقائها في نهاية كل أسبوع، لكن الحديقة عبارة عن مساحة خضراء مهملة ولا يوجد فيها مقاعد للجلوس، عوضًا عن ذلك فهي مغلقة في كثير من الأحيان ولا يمكنهم دخولها، ما يضطرهم للجلوس على أطراف الحديقة.

واقع يتطلب الاهتمام

تضم مدينة دمشق ما يقارب 177 حديقة مفتوحة موزعة في الأحياء السكنية، تختلف فيها بينها بالمساحة والخدمات المتوفرة، من أبرزها حديقة "تشرين"، وهي الأكبر مساحة، وحديقة "السبكي"، وحديقة "الجاحظ" في أبو رمانة، التي تعرضت مؤخرًا لحريق ألحق الضرر في قسم منها دون معرفة السبب وراءه.

نسبة قليلة من هذه الحدائق ما زالت محتفظة بالحد الأدنى من الخدمات، كمساحة قابلة للزيارة.

وبحسب رصد عنب بلدي لحال هذه الحدائق، يعاني قسم كبير منها نقصًا في الخدمات الأساسية، كغياب دورات المياه العامة، وفي حال وجودها فهي غير نظيفة أو مغلقة معظم الوقت، عوضًا عن تراكم النفايات في أرجاء الحديقة خصوصًا في عطلة نهاية الأسبوع.

كما أن كثيرًا من المقاعد الخشبية متهالكة وغير صالحة للجلوس، ومعظم المصابيح مكسورة أو معطلة، ما يجعل الحديقة غير آمنة ليلًا، كما تفتقر معظمها لألعاب الأطفال أو أنها قديمة ومعطلة، ما يحرمهم من الاستمتاع الكامل بالمكان.

وبحسب شهادات الأهالي الذين قابلتهم عنب بلدي، فإن بعض الحدائق تستخدم ليلًا كمكان لتجمعات غير مضبوطة، ما يقلل من الإحساس بالأمان.

يعكس واقع الحدائق غياب نظرة استراتيجية للمرافق العامة التي تتطلب إعادة تأهيلها، وليس الاكتفاء بها كمجرد مساحة مزروعة.

خطط مرتقبة

مشرف مديريات الحدائق والنظافة في مديرية نظافة دمشق، صبري عباس، قال لعنب بلدي، إن هناك خططًا لإعادة تأهيل جميع الحدائق في دمشق بما فيها حديقة "الجاحظ"، وفقًا لمخططات مدروسة تسهم في تقديم حدائق بالشكل النموذجي.

وفيما يخص الميزانية المالية المخصصة لمشاريع إعادة تأهيل الحدائق، أشار عباس إلى أن مديرية النظافة تقوم برفع دراسات تقريبية لكل حديقة على حدة، بما فيها الميزانية، إلى محافظة دمشق.

وأوضح عباس أن معايير اختيار الحدائق التي ستخضع لإعادة تأهيل تتجلى في تحديد عدد زوارها ومدى الإقبال عليها، والمساحة الخضراء.

وبيّن عباس أن هناك دراسات ستنفذها المحافظة، وأخرى ستطرح ضمن مناقصات على القطاع الخاص، وقسم آخر سيوضع ضمن الاستثمار مقابل إعادة تأهيله.

مشاريع حكومية لتشغيل محطات المياه بالطاقة الشمسية

عنب بلدي – بيسان خلف

نفذت وزارة الطاقة السورية، خلال الأسابيع الماضية، مشاريع لاستجرار وضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية في محافظتي إدلب وحلب.

وافتتحت الوزارة، في 31 من أيار الماضي، محطة صناعية لضخ مياه الشرب باستخدام الطاقة الشمسية، في مدينة الأتارب بريف حلب، بقدة 340 كيلوواطًا، وتغذي ما يقارب 57 ألف نسمة، وتعد ثاني أكبر محطة في شمال غربي سوريا.

كما افتتحت محافظة إدلب، في 24 من أيار، حقل منظومة الطاقة الشمسية في مدينة "العرشاني" المغذية لمدينة إدلب، باستطاعة إجمالية 1.5 ميجاواط.

مشاريع وزارة الطاقة في تشغيل محطات المياه باستخدام منظومات الطاقة الشمسية، لاقت تفاعلًا واسعًا من المواطنين، وسط تساؤلات ومطالب حول إمكانية تنفيذ مشاريع أخرى، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص المياه.

وتعاني العديد من المحافظات في سوريا من نقص التوريد في المياه، نتيجة اعتماد عملية ضخ المياه على الكهرباء، وخاصة في المناطق التي تعاني من انقطاع التغذية الكهربائية.

كما يعاني القطاع المائي في سوريا العديد من المشكلات، أكثرها إلحاحًا، وفق ما رصدته عنب بلدي، هو ري المناطق الزراعية، التي تحتاج إلى إعادة تأهيل محطات معالجة المياه، وتشغيلها باستخدام الطاقة الشمسية لتوفير حل مستدام وتقليل اعتماد المحطات على التغذية الكهربائية.

حلول إسعافية

أوضح معاون وزير الطاقة لشؤون الموارد المائية، أسامة أبو زيد، لعنب بلدي، أن مشاريع تركيب منظومات الطاقة الشمسية في محطات ضخ المياه، مثل "العرشاني" في إدلب ومحطة أخرى في حلب، تأتي ضمن جهود الوزارة لتعزيز استدامة تشغيل المرافق العامة.

وأكد أبو زيد أن هذه المشاريع في الوقت الحالي مخصصة للمناطق التي تعاني من ضعف أو انقطاع التغذية الكهربائية، كحلول إسعافية لتأمين استمرارية الخدمة في المحطات المتضررة.

وتضررت البنية التحتية للعديد من محطات المياه في سوريا، إثر قصف النظام المتعمد لمحطات المياه، لقطع التغذية عن المناطق الواقعة خارج سيطرته، خاصة محطة مياه "العرشاني" شمال غربي إدلب، التي تعرضت لقصف الطيران الروسي، بشكل متكرر، ما أدى إلى تعطلها .

مشاريع تُقلل الاعتماد على الكهرباء

كشف معاون وزير الطاقة لشؤون الموارد المائية، أسامة أبو زيد، خلال حديثه إلى عنب بلدي، أن وزارة الطاقة تعمل على إعداد خطة استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى توسيع استخدام الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، في مختلف قطاعات المياه.

وتشمل خطة وزارة الطاقة محطات الضخ ومحطات المعالجة، إضافة إلى شبكات التوزيع في جميع المحافظات، وفقًا لأبو زيد.

وقال أبو زيد، إن الهدف من هذه الخطة، هو تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، وخفض التكاليف التشغيلية، وضمان استمرارية الخدمات حتى في حالات الطوارئ.

وأكد أبو زيد أن وزارة الطاقة تعمل على التنسيق مع عدد من الجهات الدولية الداعمة لوضع خارطة طريق لهذه المشاريع.

توجه إلى الطاقة الشمسية

مهندس الكهرباء محمد خير بك، أوضح لعنب بلدي، أن تشغيل محطات المياه في سوريا باستخدام الطاقة الشمسية، يقلل من الاعتماد على المصادر التقليدية ذات التكلفة المرتفعة كالوقود، ويوفر مصدرًا مجانيًا ومستدامًا للكهرباء.

النظام الشمسي يضمن الاستقلال الطاقي لمحطات المياه، كما يضمن استمرارية التشغيل حتى في غياب التغذية الكهربائية الحكومية.

وتتطلب أنظمة الطاقة الشمسية صيانة بسيطة، إذ تدوم الألواح الشمسية بين 20 و25 سنة دون أي أعطال، وفقًا لخير بك.

وأكد خير بك أن سوريا تتمتع بإشعاع شمسي عالٍ على مدار السنة بسبب موقعها الجغرافي خاصة في مناطق شمال شرقي سوريا، ما يجعل الاستثمار في الطاقة الشمسية ذا جدوى.

منشقّو الإعلام.. طوبى للغرباء في بلادهم

علي عيد

منذ منتصف آذار 2011، رفع صحفيون سوريون أقلامهم وأطفؤوا كاميراتهم، وتوقفوا عن العمل في الإعلام الرسمي، في موقف واضح تجاه سياسات النظام ومخابراته وآلته الحربية، ومن المصادفات أن كثيراً منهم ما زالوا أحياء، فقد وضعت أسماؤهم على لوائح الاعتقال، وقُتل بعضهم بالرصاص المباشر أو داخل المعتقلات.
وهؤلاء الصحفيون الذين عملوا في المؤسسات الرسمية، قسم منهم غطّى وكتب من داخل سوريا، كالقابض على الجمر، ومنهم من كان يخلط العمل الصحفي بالعمل الإغاثي أو التنسيق مع ناشطين ومواطنين لنقل الأحداث.
لا مجال لسرد ما فعله الصحفيون السوريون المنشقون، لكن يبدو أن هناك من لا يرى، أو من لا يريد أن يراهم جزءًا أصيلاً في الثورة.
للعلم، أذكر قبل أكثر من شهرين من الثورة نشاط صحفيين يعملون في مؤسسات الإعلام الرسمية وهم ينشطون أمام السفارتين المصرية والليبية ومبنى البرلمان وفي غير أماكن، طمعًا بأن تنطلق شرارة الثورة في سوريا، وكنت أصادف أو أسير مع كثير منهم في تلك التجمعات، وعندما اندلعت الثّورة وجدتهم متظاهرين في درعا البلد ودوما وغيرها الكثير من الأماكن.
لقد كتبنا من داخل سوريا "روايات برائحة الدم" حين كانت أجهزة الأمن تقتل على النيات وليس على النشر الصريح، وشرحنا للعالم قصة فتية "جاك الدور يا دكتور".
قُتل زملاء وأصدقاء كثر منهم مصعب العودة الله (جريدة تشرين) أمام أطفاله، والرسام أكرم رسلان (جريدة الثورة) داخل سجن "صيدنايا"، ومهران الديري (سانا) في درعا، والقائمة تطول، واعتقل العشرات من "سانا" والتلفزيون وغيرهما من وسائل الإعلام، كما تعرض المئات للتهديد بالقتل ووضعوا على لوائح منع السفر والاعتقال.
وعندما خرجوا من مناطق سيطرة النظام إلى مناطق النزوح وبلاد اللجوء، قدّموا مع زملائهم الناشطين نموذجًا فذًا، لا ينكره العالم، وذوو الخبرة منهم أداروا فرقًا للتحرير، وأنتجوا أفلامًا ووثائقيات، وكتبوا مقالات وقصصًا عن التعذيب والقتل والقصف ومعاناة الأهل في الداخل والخارج، كما أسهموا في تدريب ناشطين أو زملاء ليتضموا إلى قافلة الإعلام الحر.
عملنا كصحفيين منشقين في أهم وسائل الإعلام العربية والدولية، وأنشأنا مع زملائنا الناشطين في المنفى مؤسسات ووسائل إعلام من العدم، وأسهمنا في تجارب بعضها استمر وبعضها الآخر أوقفته الصعوبات المادية أو بيئة العمل وتراجع الحريات في بعض الدول مع تغير سياساتها، لكننا لم نفقد الأمل ولم نتراجع.
خلال 14 عامًا، ذاق الصحفيون المنشقون عذابات لا آخر لها، وما زالوا، فقدوا أحبابًا وزملاء وبيوتًا وذاكرة، عاش معظمهم بلا موارد رزق، وتحكم فيها من لا يجب أن يحكمهم، وضاعوا في أربع رياح الأرض.
بعد 8 من كانون الأول 2024، مررت بوكالة "سانا"، ويعرف من تركها ومن بقي فيها قصتي وزملائي المنشقين معها. وقفت نحو ربع ساعة أنتظر عند باب الدخول حتى يأذن لي موظف الاستعلامات زيارة المؤسسة التي خرجت على خطابها على رؤوس الأشهاد، دخلت حزينًا كغريب، وكنت لا أودّ زيارتها.
بعد فترة ذهبت طالبًا ما يشير إلى أنني لم أعد موظفًا فيها، بناء على طلب شرطي الحدود، وكنت أكثر حزنًا، رأيت وجوهًا لا أعرفها وأخرى أعرفها، لم تكرمني تلك المؤسسة التي تحررنا منها لنحررها، بل كانت معاملة إثبات فصلي بقرار من أجهزة الأمن تحتاج لدفع المال، لقد فصلني النظام كما فعل مع زملاء لي لأننا قلنا لا، ولأننا ثرنا على الأكاذيب، وطلبت مني إدارة العهد الجديد أن أبرئ ذمتي من فعل الثورة، ويكفيني أن أقف على بوابة الوكالة الخارجية لتتلقفني الخيبة.
لم نتوقف عند خروجنا من سوريا، وما قمنا به واجب لا منّة فيه، وقد يستغرب البعض إن قلت إنني لم أرغب يومًا بالعودة إلى "سانا" بسبب الرعب الذي عشته فيها، ولكم أن تتخيلوا مؤسسة إعلامية يحمل فيها الصحفيون العصي لضرب المتظاهرين أمام الجوامع، ويحمل بعض صحفييها البنادق فوق رؤوس زملائهم.
قال لي أحد صحفيي "سانا" ذات يوم، "سنشنقكم من بيضاتكم" (وكان يقصد الصحفيين الذين ناهضوا النظام ورفضوا خطابه) في ساحة المرجة، وها قد عدنا وغنينا في الساحة التي يفترض أن نشنق فيها، منتصرين مثل كل السوريين الأحرار، ومهزومين مثل معظم الصحفيين المنشقين.. فطوبى للغرباء في بلادهم.. وللحديث بقية.

حدثوا البرنامج.. وأعيدوا التشغيل

غزوان قرنفل

بينما يعمل العالم على أحدث أنظمة التشغيل وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وغيرها من البرمجيات خارقة التطور، قررت السلطة السورية الانتقالية إدارة البلاد على طريقة برنامج "ويندوز 1.0"، الذي صدر قبل 40 سنة بالتمام والكمال، وتزعم أنها تعمل على نقلنا إلى الزمن المعاصر بتلك الأدوات البدائية.
والحديث هنا بطبيعة الحال ليس تمامًا عن نظام "ويندوز"، ولا شك أن فطنة القارئ وحصافته ستقوده حتمًا لإدراك أن الأمر ليس إلا كناية عن تصوير واقع أداء هذه السلطة وطريقة مقاربتها لإدارة شؤون الدولة والمجتمع بأدوات وطرائق غاية في البدائية، رغم أننا نطوي الربع الأول من القرن الـ21.
دعونا بداية نتفق على بعض القواعد أو الخطوط الأساسية، التي أزعم أنها لا تشكل مساحة صدام أو اختلاف بين أبناء المجتمع السوري عمومًا، ومنها أن الدول لا تدار بعقلية الفصيل، ولا تؤسس على الاستئثار والتفرد، ولا تترسخ بالفرض والإكراه، وأن الدستور يجب أن يكون مرآة ما يراد أن يكون عليه المجتمع، وأن منطق الغلبة لا يفضي إلا إلى الاحتراب والدمار والتحلل والزوال، وأننا لسنا أمويين ولا عباسيين ولا فينيقيين بل شعب سوري يتعين عليه أن يتعايش في هذه الجغرافيا وأن يفهم أن خلاصه يكون بالتطلع إلى المستقبل لا إلى الماضي، وأن ما حصل عليه السوريون من حرية في الكلام ليس هبة ولا منحة من الحاكم بل حق انتُزع بالصبر والمكابدة، وأن ما سيحصل عليه السوريون أيضًا من شراكة وطنية في الحكم والإدارة والثروة والقرار، كلها حقوق سيتحصلون عليها لا بمنّة من حاكم، بل هي حق يقر به ويمتثل لمقتضيات ممارسته، فالدولة الجديدة ملك لكل سوري أينما كان وأينما وجد وليست حقًا حصريًا لا لـ"هيئة تحرير الشام" ولا لغيرها من الفصائل، وليست ملكًا خالصًا للسنّة بل لكل السوريين على اختلاف مللهم، وأن التحرير فعل مجتمعي سوري في المقام الأول أسهم فيه كل بما يستطيع وما قدر له، ودفع أغلبية السوريين أثمانه، لكن ما نراه مع الأسف بعد مضي ستة أشهر على هذا النصر ليس كذلك، ولا تزال السلطة تدار بخلاف ما يجب أن تكون عليه، ويكاد يكون كل ما قامت به من أفعال وما اتخذته من قرارات يخالف ليس فقط تلك المبادئ العامة وإنما يخالف القانون ويتجاوز الدستور.
من المسلّم به أن الدستور الذي هو الناظم لعلاقة السلطة بالمجتمع ولعمل مؤسسات السلطة، وهو مصدر مشروعيتها ومشروعية الأفعال والأقوال والإجراءات والقرارات التي تصدر عن تلك المؤسسات إذا ما امتثلت لنصوصه وقواعده، سواء أكان هذا الدستور صادرًا عن الإرادة الحرة للناس أو عن السلطة نفسها ومفصلًا على مقاسها.
وبالتالي يترتب على تجاوز أحكامه أو تجاهلها من قبل تلك السلطة بطلان تصرفاتها وكل ما صدر عنها خلافًا لما ورد فيه، ويجعل مشروعيتها نفسها محل شك.
مناسبة الخوض في هذا الأمر الآن هو أن السلطة الانتقالية الحالية يُفترض أنها موجودة لتنقل الدولة السورية والمجتمع السوري من حال التردي والانهيار الذي ورثته عن نظام الاستبداد السابق إلى حال مختلف، تستخدم فيه كل ما هو ميسر ومتاح لها من موارد بشرية ومادية لتحقيق نقلة، مهما كانت متواضعة، بهدف إرساء القواعد التأسيسية للدولة بالشكل الذي يتوافق عليه السوريون والذي يعبر عن عموم مصالحهم وشراكتهم الوطنية.
لكن واقع الحال يؤشر إلى أن ما تفعله السلطة هو التأسيس لمنظومة سلطوية وليس لمؤسسات دولة، وأن ما اتخذته من قرارات وإجراءات وما أبرمته من عقود يؤسس لسلطة خارج نطاق الدستور، ويمهد السبيل لدولة الرعية بديلًا عن دولة القانون، والأمثلة على ذلك كثيرة، وقد أشرت إلى بعضها في غير مقال كتبته في هذا الشأن، ولا بأس من تجديد الإشارة لبعض هذه الأمثلة، كتعيين ستة من المقاتلين الأجانب في مراكز قيادية بالجيش السوري الجديد رغم أنهم غير سوريين، وكذلك القرار بضم المقاتلين الأجانب لبنية الجيش السوري الجديد ضمن لواء خاص بهم رغم أنهم لا يحملون الجنسية السورية بعد، ولم يحسم أمر تجنيسهم من عدمه، وكذلك قرار تشكيل هيئة سياسية لا نعرف طبيعتها الدستورية ولا صفتها أو دورها في بنية الحكم والسلطة. وكذلك قرار تعيين رئيس لمجلس الدولة خلافًا لما نص عليه القانون، وكذلك جل القرارات التي اتخذت من قبل لجنة السلم الأهلي بإطلاق سراح موقوفين لأنه ثبت لديها أنهم غير ضالعين بارتكاب جرائم أو لأنهم منحوا الأمان قبل تسليم أنفسهم، بينما هي لا تملك هذا الحق أصلًا الذي هو من اختصاص القضاء، ولا تملك أن تمنح أحدًا ما الأمان رغم أنها تملك حق العفو عنه بعد صدور حكم قضائي بحقه! تعيينات وتسريحات وإبرام عقود في غفلة من السوريين ودون رقابة أي سلطة على تلك العقود، كل ذلك يتم خلافًا للقانون.
لذلك أعتقد أنه صار من المهم الآن أن تدرك السلطة أن ما تقوم به وما تسعى لتأسيسه لا يسهم في بناء دولة، ولا ينقل سوريا إلى المستقبل، إلا بتحديث الرؤية وبرنامج العمل وإتمام عملية إعادة التشغيل مجددًا إن كنا حريصين على سلامة سوريا ووحدتها، والبداية تكون بالمكاشفة والشفافية وإشراك الناس من مختلف المشارب والوصول إلى توافقات ومشتركات وطنية، فسوريا ليست غنيمة لغزوة دمشق ومن شاركوا بها ولن تكون، بل هي مغنم للسوريين جميعًا، وعلى من آلت إليهم مسؤولية القرار إدراك ذلك والعمل عليه.

عنب بلدي
ملف العدد 695
الأحد 15 حزيران 2025

إعداد:
حسن إبراهيم
عمر علاء الدين

وقفة أمام القصر العدلي في حلب دعمًا لتعزيز العدالة الانتقالية كأساس لبناء دولة القانون - 10 حزيران 2025 (عنب جزماتي/ فيس بوك)

أشعلت تصريحات عضو اللجنة العليا للحفاظ على السلم الأهلي في سوريا، حسن صوفان، الغضب في الشارع السوري، وحرّكت المخاوف من تقويض مسار المحاسبة والعدالة الانتقالية، وزادت الاحتقان في أوساط السوريين، بعد تأكيد صوفان أن المتهم بتنفيذ جرائم حرب بحق المدنيين، "فادي صقر"، مُنح "الأمان" من قبل القيادة السورية بدلًا من التوقيف.

لا يقتصر الأمر على فادي أحمد، المعروف باسم "فادي صقر"، وهو قائد في "الدفاع الوطني" السوري، الرديف لقوات نظام الأسد المخلوع، والمتهم بالمسؤولية عن مجزرة "التضامن" (وقعت في 16 من نيسان 2013، يحي التضامن في دمشق، وأسفرت عن إعدام 41 شخصًا ودفنهم في مقبرة جماعية)، والذي تحول إلى "عراب تسويات" لإخراج موقوفين من سجون الحكومة الجديدة، فقد سبقته شخصيات أوغلت بالدم السوري وكانت أدوات بارزة في ماكينة القتل لدى نظام الأسد، ولا تزال بعيدة عن المحاكمات بعد مرور أكثر من ستة أشهر على سقوط النظام.

تصريحات صوفان جاءت بعد يوم من الإفراج عن عشرات الضباط في قوات النظام السابق، قال عنهم صوفان إنهم "ضباط عاملون" منذ عام 2021، وسلّموا أنفسهم طوعًا عند الحدود العراقية، مضيفًا أن من تم إطلاق سراحهم "لم تتلطخ أيديهم بالدماء"، وأُفرج عنهم لعدم وجود مبرر لبقائهم بالسجن، ونظرًا إلى ضرورات السلم الأهلي في مناطق الساحل بعد توترات استثنائية شهدتها.

رغم حديث صوفان بأن الإجراءات ليست بديلًا عن العدالة الانتقالية، وأن الإفراج عن هؤلاء الضباط هو جزء من إجراءات السلم الأهلي التي تساعد على تهدئة التوتر المجتمعي، خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع المتحدث باسم وزارة الداخلية، نور الدين البابا، الذي أقيم في دمشق في 10 من حزيران وحضرته عنب بلدي، إن الضباط المفرج عنهم خضعوا لتحقيقات ولم تثبت ضدهم أي تهم بارتكاب جرائم حرب، وإن بقاءهم في السجن لا يحقق مصلحة وطنية وليس له مشروعية قانونية.

وأكد أن "العدالة الانتقالية لا تعني محاسبة كل من خدم النظام السابق، والمحاسبة هي لكبار المجرمين الذين نفذوا جرائم وانتهاكات جسيمة"، معتبرًا أن هذه الإجراءات ليست بديلًا عن العدالة الانتقالية التي بدأت بالفعل، وهي مهمة اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية التي شكّلت بمرسوم رئاسي، موضحًا أن الإفراج عن هؤلاء الضباط هو جزء من إجراءات السلم الأهلي التي تساعد على تهدئة التوتر المجتمعي.

ولفت صوفان إلى أن وجود شخصيات، على غرار القيادي السابق في "الدفاع الوطني" فادي صقر ضمن هذا المسار، له دور في تفكيك العقد وحل المشكلات ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها سوريا.

وقال، "نحن نتفهم الألم والغضب الذي تشعر به عائلات الشهداء، لكننا في مرحلة السلم الأهلي مضطرون لاتخاذ قرارات لتأمين استقرار نسبي للمرحلة المقبلة".

بعد ساعات من المؤتمر المنعقد في 10 من حزيران الحالي، قال وزير الإعلام السوري، حمزة المصطفى، إن الضباط والعناصر المفرج عنهم سلموا أنفسهم طوعًا للدولة، مضيفًا أن مسار العدالة الانتقالية بدأ وبانتظار أن تتبلور طروحات اللجنة المستقلة.

وذكر المصطفى أن ما جرى ليس حكمًا نهائيًا للعدالة الانتقالية، وأن الدولة السورية تعي الثمن الباهظ الذي دفعه السوريون لنيل حريتهم.

سلم أهلي وعدالة انتقالية

لا تزال الضبابية حاضرة خلال الحديث السوري الرسمي عن السلم الأهلي والعدالة الانتقالية، إذ قال الرئيس السوري بالمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في شباط الماضي، إن الحكومة تلاحق كبار الضباط في نظام الأسد، ولن يكون هناك أي عفو، مضيفًا أن هناك خيطًا رفيعًا بين العدالة الانتقالية والسلم الأهلي، متوعدًا بملاحقة كل من أجرم بحق الشعب السوري، وخاصة "الرؤوس الكبيرة".

حسن صوفان في تصريحاته، اعتبر أن استقرار مسار السلم الأهلي هو "المقدّم في حقيقة الأمر حتى على مسار العدالة الانتقالية"، مشددًا على أن غياب الحد الأدنى من السلم الأهلي يجعل تحقيق العدالة الانتقالية مستحيلًا.

ما تحدث به صوفان لا يستند إلى مهام لجنة السلم الأهلي، التي تشكلت وفق قرار صادر من الرئيس السوري، أحمد الشرع، في 9 من آذار الماضي، وكانت مؤلفة من حسن صوفان، والدكتور أنس عيروط، والدكتور خالد الأحمد، إثر توترات أمنية في الساحل السوري. اللجنة مكلفة بثلاث مهام رئيسة هي: التواصل المباشر مع الأهالي في الساحل السوري للاستماع إليهم، وتقديم الدعم اللازم للأهالي في الساحل بما يضمن حمايتهم وأمنهم واستقرارهم، وتعزيز الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الحساسة.

إجراءات "تزيد الطين بلّة"

"صقر": أنا مجرد قيادي

في المقابل، نفى فادي صقر تورطه في مجزرة "التضامن"، قائلًا إنه جرى تعيينه قائدًا لـ"ميليشيا الدفاع الوطني" بعد المجزرة، وذكر في تصريح لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، أنه لم يحصل على أي عفو من الحكومة، وأبدى استعداده للخضوع للقضاء.

وتعرف ميليشيا "الدفاع الوطني" بأنها قوات مسلحة رديفة لجيش الأسد المخلوع، كانت تضم مقاتلين محليين، وشاركت في عمليات اقتحام المدن والقرى.

وقال صقر للصحيفة، "كانت الدولة (السلطات الجديدة) واضحة معي منذ البداية، لو كان لدى وزارة الداخلية أي دليل ضدي، لما كنت أعمل معهم اليوم".

وأبدى صقر استعداده للخضوع للقضاء، وفق الصحيفة، قائلًا: "سأخضع نفسي لأي قرار قضائي، وفقًا للإجراءات القانونية السليمة".

واعتبر أن خلفيته، ليس فقط كـ"علوي"، بل كقائد ميليشيا تابعة للنظام، منحته المصداقية لإقناع مؤيدي النظام السابق بعدم التخلي عن الحكومة السورية الجديدة، بحسب ما نقلت عنه "نيويورك تايمز".

لكن يبقى السؤال المحوري، بحسب ما قاله صقر للصحيفة هو، "هل سيقبلهم جمهور الثورة شركاء في الوطن؟"، مضيفًا أن "اسم فادي صقر هو اختبار لمدى إمكانية التعايش بين طرفي الصراع".

شغل فادي صقر قيادة "الدفاع الوطني" في التضامن ثم في دمشق، وفق "مؤسسة الذاكرة السورية"، وتزامنت قيادة صقر لـ"الدفاع الوطني" في التضامن مع ارتكاب مجزرة "التضامن"، وكان ضمن القادة المنفذين للمجزرة، حيث تولى قيادة الميليشيا في عام 2012، وحدثت مجزرة "التضامن" في 2013.

مجزرة "التضامن" كشف عنها تحقيق لصحيفة "الجاريدان" في نيسان 2022، ورد فيه أن قوات النظام السوري ارتكبت مجزرة في حي التضامن بدمشق، في 16 من نيسان 2013، أسفرت عن مقتل 41 شخصًا ودفنهم في مقبرة جماعية.

وكان صقر مديرًا في "المؤسسة الاستهلاكية بدمشق" بداية الثورة السورية عام 2011، وفق موقع "من هم". وترك عمله وانضم إلى "اللجان الشعبية" ومن ثم إلى "الدفاع الوطني".

تسلّم قائد قطاع التضامن في "الدفاع الوطني" ثم عيّن قائدًا للمنطقة الشمالية لـ"الدفاع الوطني"، ونائبًا لقائد مركز دمشق لـ"الدفاع الوطني"، ثم رئيسًا لمراكز دمشق، وفق "أرشيف الثورة السورية"، ولم يتسنّ لعنب بلدي العثور على التواريخ الدقيقة لتدرجه في هذه المناصب.

وينسب إليه "نجاح" عدة تسويات ومصالحات في دمشق وريفها، كانت تجري بعد حصار أو قصف ومجازر تنفذها قوات النظام السوري.

ناجون وذوو ضحايا: لا تقتلونا مرتين

كانت "إدارة العمليات العسكرية" التي أشرفت على معركة "ردع العدوان" وأدت إلى سقوط نظام بشار الأسد، أطلقت حملات ملاحقة فلول النظام السابق في عدة مناطق، وسبقها افتتاح مراكز "تسوية" لعناصر وضباط النظام في مختلف المحافظات، لتبدأ بعدها عمليات ملاحقة من لم يجرِ تسوية ويسلم سلاحه.

وزير الدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، قال خلال مقابلة سابقة، إن تسوية أوضاع عناصر نظام الأسد المخلوع لا تلغي عملية المحاسبة القانونية اللاحقة، وهدف التسوية ضبط الأوضاع، وعدم السماح بالفوضى، وتثبيت الوضع الحالي ريثما يتم التعاطي مع هؤلاء الأشخاص عن طريق السلطات المختصة، ومن عليه قضايا جنائية أو تعذيب يجب أن تتم محاسبتهم عن طريق المؤسسات القضائية.

حتى الآن لم يصدر أي حكم قضائي يخص محاسبة قادة النظام السابق ممن تم إلقاء القبض عليهم أو أجروا تسويات، ومن أبرز الشخصيات التي أجرت تسوية، القائد السابق لـ"الحرس الجمهوري" طلال مخلوف، في وقت يخضع فيه لعقوبات من الاتحاد الأوروبي نتيجة الجرائم التي ارتكبها أو شارك في ارتكابها بحق المدنيين، ولعقوبات بريطانية منذ 2015، ولعقوبات أمريكية منذ 2017.

نقابات وروابط لعائلات وذوي ضحايا ومفقودين استنكروا الإفراج عن المتهمين بارتكاب جرائم بحق السوريين، كما رصدت عنب بلدي تسع دعوات لوقفات احتجاجية رفضًا لتعويم "مجرمي الحرب" وحملت مطالب بالمحاسبة "الفعلية دون مواربة"، وعدالة انتقالية حقيقية فـ"لا مصالحة قبل محاسبة، ولا سلام قبل كشف الحقيقة، ولا استقرار قبل إنصاف المظلومين".

من بين الكيانات الداعية لهذه الوقفات الاحتجاجية، على سبيل المثال، نقابة المحامين بفرع حمص، والتي اعتبرت أن قرار لجنة السلم الأهلي بالعفو عن "فادي صقر" غير قانوني، وأن إطلاق سراح الضباط العسكريين يشكل توغلًا على اختصاص الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، ويخالف أبسط المبادئ القانونية، إذ يجب أن يصدر قرار الإدانة أو البراءة من السلطة القضائية.

وقالت النقابة، إن منح "الأمان" أو العفو غير المشروط لبعض الأشخاص، دون محاكمات عادلة وشفافة، يُشكّل انتهاكًا فاضحًا لمبادئ العدالة، ويقوّض ثقة المجتمع السوري في المؤسسات الانتقالية.

"إساءة" لضحايا وذويهم

مؤسس "رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا"، دياب سرّية، اعتبر أن إعطاء الأمان لمتورطين بارتكاب جرائم حرب في سوريا، ليس من حق أي شخص أو كيان سواء من لجنة السلم الأهلي أو من رئيس الجمهورية، إذ لا يمكنهم منح عفو عن جرائم حرب، فهو ليس من صلاحيتهم ولا من حقهم لا قانونيًا ولا شرعيًا.

وعن لعب المتورطين ومجرمي الحرب دورًا إيجابيًا في "تحرير العاصمة" كما هو متداول، أو في السلم الأهلي، قال سرّية، إن هذا الدور من الواجب توضيحه أمام السوريين، ومهما كان لا يعني أنه "عفا الله عما مضى ومسح ماضي المجرمين الملوث بالدماء".

سرّية، وهو معتقل سابق، اعتبر في حديثه لعنب بلدي أن ما يحصل معيب ومسيء للضحايا وذويهم وللناجين ولعذاباتهم، لأن الأهالي سيرون أن الحكومة غير مهتمة بتحصيل حقوقهم، ما يحوّل البلد إلى غابة دون قوانين، ويدفع الأشخاص لأخذ الحق بأيديهم.

زعزعة لا تعزيز لسلم الأهلي

مديرة قسم التوثيق في "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، نور الخطيب، قالت لعنب بلدي، إن السلم الأهلي لا يبنى على إنكار العدالة، بل على تحقيقها، وإن منح ما يسمى بـ"الأمان" لأشخاص يواجهون اتهامات موثقة بارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، تحت مبررات مثل "دورهم الإيجابي" أو "المساهمة في حقن الدماء"، يُهدد بتكريس ثقافة الإفلات من العقاب، ويقوض أي مسار جاد نحو العدالة الانتقالية.

وأضافت الخطيب أن المرحلة الانتقالية في سوريا معقدة ومحملة بتحديات أمنية ومجتمعية، وأن أي مقاربة مسؤولة يجب أن تراعي حساسية السياق، لكن هذا لا يعني شرعنة التسويات السياسية أو الأمنية على حساب العدالة وحقوق الضحايا.

واعتبرت الخطيب أن ربط العدالة الانتقالية فقط بمحاسبة من يصنفون بأنهم "كبار المجرمين" يمثل اختزالًا خطيرًا لهذا المفهوم، الذي يقوم على محاور متكاملة تشمل المساءلة، والاعتراف بالضحايا، وجبر الضرر، والحق في المعرفة، وضمانات عدم التكرار، مضيفة أن تغييب هذه المبادئ يسهم في تعزيز الهشاشة بدلًا من بناء الثقة المجتمعية.

وترى الصحفية المختصة في مجال حقوق الإنسان جيهان الأحمد، أن تصريحات صوفان أحرجت السلطة القضائية والنيابة العامة وهمّشتها، رغم قوله إن قوانين الدولة تمثل مرجعية للجنة السلم الأهلي، معتبرة أن من الضروري وجود خبير قانوني مؤازر يجب أن تراعي حساسية السياق، لكن هذا لا يعني شرعنة التسويات السياسية أو الأمنية على حساب العدالة وحقوق الضحايا.

وقالت جيهان الأحمد، لعنب بلدي، إنها لمست مخاوف من الأهالي في بعض مساحات مشتركة من منظمات المجتمع المدني من أن تتحول المحاسبة القانونية إلى حقوق فردية، وما تحدث به صوفان أعطى رسالة سلبية لذوي الضحايا والناجين بأن حقوقهم مهدورة، وبالتالي يفتح الباب باتجاه استيفاء الحق بالذات.

وقفة في دمشق لعائلات سورية من أجل المطالبة بالعدالة ومحاسبة المجرمين وكشف الحقيقة عن مصير المفقودين – 26 كانون الثاني 2025 (رابطة عائلات من أجل الحرية)

السلم الأهلي

حالة من الاستقرار والتعايش السلمي داخل المجتمع، ورفض جميع أشكال العنف والتقاتل، سواء كان ذلك من خلال الدعوة إليه أو التحريض عليه أو تبريره.

ويهدف السلم الأهلي إلى تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم بين مختلف مكونات المجتمع، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة السياسية والاقتصادية لجميع الأفراد دون تمييز.

العدالة الانتقالية

نظام وإجراءات تهدف لبذل كل ما يلزم في المجتمعات التي تحاول إعادة بناء نفسها من جديد والانتقال من تاريخ عنيف يتسم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتُكبت في سياق ممارسة القمع أو في سياق نزاع مسلح أو غير ذلك، والاعتراف بالانتهاكات ومنع تكرارها، وتلبية مطالب العدالة واستعادة نسيج المجتمعات المحلية الاجتماعي، وبناء سلام مستدام.

وتهدف العدالة الانتقالية إلى الاعتراف بضحايا تجاوزات الماضي على أنهم أصحاب حقوق، وتعزيز الثقة بين الأفراد في المجتمع الواحد، وثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، وتدعيم احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، وبالتالي، تسعى العدالة الانتقالية إلى المساهمة في المصالحة ومنع الانتهاكات الجديدة.

ويقع على عاتق الدول الالتزام بتوفير سبل انتصاف فعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتلبية حقوقهم في الحقيقة والعدالة والجبر.

وقفة في ساحة الأمويين للمطالبة بعدالة انتقالية حقيقية – 12 حزيران 2025 (رابطة عائلات من أجل الحرية/ فيس بوك)

> إن استخدام مصطلحات مثل "المصالحة" و"حقن الدماء" لتبرير الإفلات من المحاسبة، قد يُسهم فعليًا في زعزعة السلم الأهلي لا تعزيزه، لأنه يكرّس شعور الضحايا بأن أصواتهم غير مسموعة، وأن الألم الذي عاشوه قابل للتجاوز لمصلحة توازنات مؤقتة.
>
> نور الخطيب
> مديرة قسم التوثيق في "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"

لا اختصاص قانوني.. تداخل في الصلاحيات

في 17 من أيار الماضي، أصدر الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، المرسومين رقم "19" و"20" لعام 2025، القاضيين بتشكيل "الهيئة الوطنية للمفقودين" و"الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية".

وتتولى "هيئة المفقودين" مهمة البحث والكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسرًا، إضافة إلى توثيق الحالات، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية، وتقديم الدعم القانوني والإنساني لعائلات المفقودين. بينما تعنى "هيئة العدالة الانتقالية" بكشف الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة التي تسبب بها النظام السابق، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها بالتنسيق مع الجهات المعنية، وجبر الضرر الواقع على الضحايا، وترسيخ مبادئ عدم التكرار والمصالحة الوطنية. بعد أسبوع من المرسوم، أكد رئيس هيئة العدالة الانتقالية، عبد الباسط عبد اللطيف، أن العدالة في سوريا "لن تكون انتقامية"، بل قائمة على كشف الحقيقة، والمساءلة، والمحاسبة، ومنع الإفلات من العقاب، وترسيخ سيادة القانون، مشددًا على أن هذه الهيئة ستكون منصة فاعلة لإنصاف الضحايا، وتكريمهم، وتخليد ذكراهم، وجبر الضرر، وصولًا إلى مصالحة وطنية شاملة، تحفظ كرامة السوريين جميعًا.

وقفة تضامنية أمام القصر العدلي في حلب دعمًا لتعزيز العدالة الانتقالية كأساس لبناء دولة القانون – 10 حزيران 2025 (عمر جرعاني/ فيس بوك)

العفو ليس من صلاحيات "السلم الأهلي"

لا يعتقد الباحث الحقوقي في مركز الحوار السوري نورس العبد الله، أن من حق لجنة السلم الأهلي منح العفو الذي يمنع الملاحقة أو العفو الجزئي، لأنها لا تملك اختصاصًا قانونيًا رسميًا، مؤكدًا أنها ليست "هيئة عدالة انتقالية ذات صلاحيات استثنائية"، موضحًا أن ما تحدثت عنه اللجنة ليس منحها العفو عن صقر أو غيره، وإنما من فعل ذلك هي قيادة العمليات العسكرية مقابل التعاون السابق أو الخدمات الحساسة حاليًا.

ويرى العبد الله، في حديث إلى عنب بلدي، أن بعض تصريحات صوفان "غير موفقة"، وكان يمكن أن تصدر لاحقًا من "هيئة العدالة الانتقالية" صاحبة الاختصاص في تتبع ملفات المتورطين وإحالتها أو لا إلى الدوائر القضائية المتخصصة، فهي صاحبة الاختصاص الأصيل في إدانة أو إعلان براءة أو عدم مسؤولية الأفراد.

وذكّر العبد الله بمرسوم تشكيل لجنة السلم الأهلي ومهامها التي تركز على التواصل وأعمال تعزيز الوحدة ومواجهة خطاب الكراهية والإشكالات اليومية للسكان أو أي مخاطر، مشيرًا إلى أن المرسوم لا يمنح اللجنة صلاحيات ذات طبيعة قضائية أو ذات صلة بملف العدالة مباشرة.

وبالنظر إلى المراسيم الصادرة بتشكيل هيئتي العدالة الانتقالية والمفقودين، يرى الباحث في "مركز الحوار السوري"، أنها مراسيم موجزة جدًا وتفتح الباب أمام تبعثر ملف العدالة الانتقالية بين الهيئات، معتبرًا أن تداخل صلاحيات لجنة السلم الأهلي في ملف العدالة مؤشر على ذلك.

وعن قانونية ما قامت به لجنة السلم الأهلي، قال المحامي والحقوقي السوري عارف الشعال، لعنب بلدي، إن التوصية بإطلاق سراح موقوفين وإخلاء سبيلهم والعفو عنهم ليست من صلاحية لجنة السلم الأهلي، وليست من صلاحية وزارة الداخلية كما أشار إليها حسن صوفان، بل هذا الأمر من صلاحية السلطة القضائية فقط.

وترى مديرة قسم التوثيق في "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، نور الخطيب، من الناحية القانونية، أن أي قرارات تمنح لأشخاص متورطين في انتهاكات خطيرة، سواء كانت على شكل "تسوية" أو "أمان"، لا تسقط حق الضحايا أو ذويهم في اللجوء إلى القضاء، سواء داخل سوريا أو عبر الآليات القضائية الدولية، لا سيما في حال ارتكاب أفعال ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، وهي بطبيعتها لا تسقط بالتقادم.

تريث وحذر أم بداية جديدة

يقترح المحامي عارف الشعال مسارات قانونية لتحقيق السلم الأهلي دون المساس بحقوق الضحايا، أبرزها التريث والحذر في منح العفو عن المشتبه بهم، وعدم عرقلة أي تحقيق قضائي بجرائم يشتبه بارتكابها.

ولعدم حدوث تضارب بين لجنة السلم الأهلي وهيئة العدالة الانتقالية قانونيًا، يرى الشعال أن على لجنة السلم الأهلي، "التقيد بالصلاحيات الممنوحة لها بموجب صك مرسوم تشكيلها"، ولها في سبيل ذلك أن تتواصل مع الأجهزة التنفيذية في الدولة وتقترح التوصيات لها، وتطلب ما يخدم أهدافها عدا التدخل بأعمال القضاء.

وريثما يتشكل المجلس التشريعي، يقترح الشعال على لجنة السلم الأهلي "التقيد بالنظام القانوني للدولة والاستعانة بخبراء بالقانون يواكبون أعمالهم كافة".

من جهته، يعتقد الباحث نورس العبد الله، أن البداية الصحيحة تكمن بالتوقف وإطلاق مسار تشاوري جدي تقوده السلطة والوزارات المعنية والهيئات السابقة بشكل منضبط وشامل ومحدد بفترة قصيرة (ثلاثة أشهر كمثال)، يجيب عن كثير من التساؤلات ويحسمها وينتج قواعد واضحة قد تلغي ثلاثية اللجان (السلم الأهلي والعدالة الانتقالية والمفقودون) أو تحافظ عليها، لكن مع خطوط واضحة أو تحافظ عليها تحت مظلة هيئة واحدة وتتضمن لجانًا فرعية تعمل بشكل متناغم وبإطار واضح.

> يجب أن ندرك بأن مسار ومخاض العدالة طويل، ويحتاج إلى أكبر قدر من حشد الرأي العام والضحايا وذويهم، لذلك لا بد من حسم إجابات بسيطة ورئيسة، كحدود العفو والفرق بينه وبين الصفح والآليات التي تجمع بين مساءلة كبار المجرمين وبين إنصاف الضحايا حتى من المجرمين الآخرين.
>
> نورس العبد الله
> باحث في "مركز الحوار السوري"

واعتبر العبد الله أن العدد الهائل للمتورطين وللضحايا لا يعني إغلاق الملف كليًا، لأن ذلك لن يؤسس لاستقرار وسلم أهلي، إنما يعزز الانتقامات الفردية أو الغضب وغياب الثقة بالسلطة والمجتمع من الضحايا وذويهم.

وترى مديرة قسم التوثيق في "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، نور الخطيب، أنه في حال أرادت لجنة السلم الأهلي أن تلعب دورًا حقيقيًا، فعليها أن:

- تعي أن محاولات فرض المصالحة من أعلى، دون إشراك الضحايا أو احترام حقوقهم، لا تبني سلامًا حقيقيًا بل تؤسس لمجتمع هش، يتعايش فوق جراح لم تندمل، وينتظر لحظة الانفجار المقبلة.
- تتبنى نهجًا شفافًا ينصف الضحايا، وألا تتجاوز حدود دورها التنفيذي أو تمارس صلاحيات لا تخول لها قانونًا، خصوصًا عندما تتعلق بالمساءلة أو العفو أو التسوية.
- إن أرادت اللجنة أن تكون فاعلًا ذا مصداقية عليها أن تشرك منظمات المجتمع المدني وممثلي الضحايا في جميع مراحل عملها، من رسم السياسات إلى تنفيذها.
- تعتمد على مشاورات علنية ومفتوحة تضمن الشفافية، وترسخ مبدأ المشاركة المجتمعية كأساس لأي عملية سلم مستدام، إذ لا يوجد سلم حقيقي تقوم به لجنة بشكل منفرد دون المشاركة الفاعلة للمتأثرين والاستفادة من الخبرات التي راكمتها المنظمات المدنية السورية.

السلم الأهلي والعدالة في سياسات السلطة

لمى قنوت

كشف المؤتمر الصحفي لعضو اللجنة العليا للحفاظ على السلم الأهلي حسن صوفان، والمتحدث باسم وزارة الداخلية، نور الدين البابا، أثر توالي أخطاء السلطة الانتقالية في إدارة البلاد، على الرغم من أن المؤتمر كان مخصصًا للحديث عن إطلاق سراح عدد من الموقوفين من ضباط الجيش السوري السابق، إضافة إلى "إعطاء الأمان" لشخصيات مثل "فادي صقر"، وتبرير وجودها ضمن مسار السلم الأهلي بحجة "أهمية دورها في تفكيك العقد وحل المشكلات".

برز ترسيخ الحكم بعيدًا عن سيادة القانون، بدءًا من اختيار وزيرين، على التتابع، من خلفية شرعية لا حقوقية، إلى الأخطاء البنيوية التي ظهرت في المؤتمر الصحفي، من استخدام مصطلحات غير قانونية كـ"إعطاء الأمان" بدلًا من العفو الرئاسي المنصوص عليه في المادة "40" من الإعلان الدستوري، وهذا "الأمان" لا يُسقط دعوى الحق العام، ولا يحجب حق الضحية عن رفع دعوى شخصية بحق من شملهم "الأمان" أمام المحاكم السورية، وأن التحقيقات التي أجرتها وزارة الداخلية مع من أفرجت عنهم لاحقًا، بعد تبرئتهم، هو تعدٍ على القضاء صاحب الحق في التوقيف والتحقيق والإفراج، علاوة على ذلك، فإن اللجنة العليا للسلم الأهلي تغولت بدورها على دور هيئة العدالة الانتقالية التي شُكلت بمرسوم رئاسي في 17 من أيار الماضي.

وفي نفس الصدد، فإن صوفان وقع بتناقض خلال حديثه في المؤتمر الصحفي، فقد اعتبر أن لجنة السلم الأهلي وهيئة العدالة الانتقالية تسيران في مسارين متوازيين، وفي نفس الاتجاه وبحالة تناغم وتوازن، لكنه وبنفس الوقت حدد بأن الأسبقية هي لمسار السلم الأهلي. لا شك في وجوب ارتباط المسارين ببعضهما، ودعم كل منهما الآخر، لكن تبرئة مجرم كـ"فادي صقر" (فادي مالك أحمد) أحد كبار قياديي ميليشيا "الدفاع الوطني"، وتبييض صفحته، وإعطائه دورًا مركزيًا في "السلم الأهلي" بعيدًا عن مسار العدالة الانتقالية في معرفة الحقائق والمحاسبة وجبر الضرر وغيرها من الأركان الرئيسة، أسهم بتآكل الثقة في إمكانية تحقيق العدالة لمجتمعات ضحايا في ظل الحكومة الانتقالية وسياساتها، وخاصة بعد أن حُصرت مهامها، أي مهام هيئة العدالة الانتقالية، في جرائم النظام الأسدي، وبذلك تكون حرمت ضحايا باقي أطراف الصراع من العدالة ومعرفة الحقيقة وجبر الضرر، وطمست جرائم وانتهاكات، ومنعت بناء ذاكرة وطنية، وأسست التمييز بين المواطنين الضحايا، رجالًا ونساء بتنوعاتهن، بناء على هوية مرتكبي الجرائم، وأنكرت ما وثقته منظمات حقوق الإنسان وسرديات الناجين والناجيات على مدى 14 عامًا، وجذرت الانقسام والتشظي المجتمعي.

وعلاوة على ذلك، فإن السلطة الانتقالية استفزت الضحايا وأسرهم، وقوضت أهم الأسس التي تقوم عليها العدالة الانتقالية، وهي محورية الضحايا في المشاورات ورسم الخطط والبرامج ومراقبة تنفيذها، واحترام كرامتهم وأولوياتهم وآرائهم، وأرغمتهم، وعموم السوريين والسوريات، على مشاهدة مجرمين يتمتعون بالسلطة والنفوذ، وحشرت الكثير من المواطنين، نساء ورجالًا، ممن تعاونوا مع النظام البائد، من أعلى الهرم إلى أدناه، سواء من هم في سوريا أو ممن يرغبون بالعودة إليها، بتسوية أوضاعهم وتبرئتهم وحمايتهم، عبر مجرمي حرب أصبحوا وسطاء وممرًا نافذًا إلى السلطة الحالية، باسم "السلم الأهلي" وهو باب مشرع على الفساد والإفلات من العقاب.

وفي هذا المقام، لم يطلعنا صوفان في المؤتمر الصحفي على أعمال لجنة السلم الأهلي، التي اعتبرها أعمالًا غير قابلة للقياس، وعمّا تقدمه اللجنة لمجتمعات الضحايا، وبطبيعة الحال أيضًا، يحق لنا أن نسأل أعضاء اللجنة الثلاثية هل ينجح مسعاهم في تحقيق السلم الأهلي في ظل استمرار الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين من منبت علوي، والتي يتم توصيفها بالحوادث الفردية، وأجبرت الكثيرين منهم، نساء ورجالًا، على الحد من تنقلاتهم مقابل توخي السلامة؟ وماذا عن مشاركة السياسيين منهم والشخصيات ذات المصداقية، والتي لها مكانتها في سوريا، في بناء السلم الأهلي بدل الاعتماد على أشخاص ارتبط اسمهم بنهج القتل والانتهاكات كصقر وغيره، أو خالد الأحمد المستشار السابق للمخلوع بشار الأسد، وزميل صوفان في اللجنة المذكورة! وكان بإمكان الإدارة الانتقالية تخفيف العقوبة عن صقر وغيره مقابل معلومات تفيد تحقيق العدالة وبناء السلام المستدام كتحديد المقابر الجماعية والاعتراف بالجرائم والاعتذار من الضحايا.

يعود تخبط السلطة الحالية في إدارة المرحلة الانتقالية، إلى النهج الاستبعادي المنغلق على الخبرات السورية المتعددة من غير لونها، وبضمنها العدالة الانتقالية، الأمر الذي يعزز الانقسام المجتمعي، ويزيد من قلق الضحايا والحقوقيين والمسيسين والناشطين، من النساء والرجال، من الإجراءات التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد، والتي تؤسس لدولة الرعية لا دولة المؤسسات والقانون.

الصورة والسلطة.. كيف تحدد الشاشة نظامنا السياسي

أحمد عسيلي

في زمن الفيديو القصير والصورة المباشرة، لم تعد العلاقة بين الشعوب وسلطاتها تُبنى عبر البرامج والخطب والمشاريع فقط، بل أصبحت الصورة هي الفضاء الحقيقي الذي تعيد فيه السلطة تقديم نفسها، وتعيد الجماهير من خلالها اكتشاف موقعها من هذه السلطة: تابعة، متمردة، أو ببساطة متفرجة بلا موقف. الشاشة اليوم ليست مجرد وسيط، إنها تصنع السياسة، تصنع موقع المتحدث والمتلقي، تصنع حتى شعورنا بأنفسنا.

فقد بات واضحًا كيف يجري تصوير العلاقة مع السلطة من خلال فيديوهات تبدو بسيطة لكنها مشبعة بدلالات أبعد مما يظهر على السطح، دعونا نبدأ بقراءة هذه الظاهرة في بلدنا هذه الأيام من خلال ما شاهدناه مؤخرًا في مقطع يظهر فيه محافظ دمشق وهو يعايد عمال النظافة ورجال الشرطة، بينما يسير خلفه شخص يوزع على الواقفين مغلفات مالية صغيرة، هل هي حركة عفوية؟ ممكن، لكنها أقرب إلى استعراض أبوي قديم، يعيد إنتاج فكرة أن الحاكم هو مصدر العطاء، وأن العلاقة بين المسؤول والناس ليست علاقة قانون ومواطنة بل علاقة مانح وممنوح، سيد ومرؤوس.

في مقطع آخر، يظهر وزير الثقافة وهو يوضعية الجلوس، أنيق، واثق من نفسه ومبتسم، بينما يقف أمامه طفل فقير، ثم يسأل الطفل بشكل مفاجئ عن أبي العلاء المعري، سؤال عبثي أمام كاميرا مفتوحة على الفقر والجهل والإحراج، لكنه ليس عبثيًا إذا قرأناه بوصفه صورة مركبة لعلاقة السلطة بـ"رعاياها": الوزير المثقف الجالس الذي يحتفظ بموقعه العلوي، في مواجهة الطفل الفقير الذي يُفترض أننا الحريصون على حالته النفسية وعلى زيادة ثقته بنفسه، لا على إحراجه وكشف عدم معرفته أمام الملأ.

لو قرأنا هذين المشهدين بعين المحلل النفسي الفرنسي فيليكس غاتاري، لوجدنا أنفسنا أمام "آلات" لا مجرد صور، بالنسبة لغاتاري، الإعلام ليس ناقلًا محايدًا، بل جهاز دقيق داخل منظومة كبيرة هدفها إنتاج نوع معين من الرغبات. الصورة هنا لا تخبرنا "ماذا حدث"، بل تقول لنا ضمنيًا "كيف يجب أن نشعر". المطلوب أن يشعر المشاهد بأن المحافظ كريم والوزير مثقف، والمطلوب أكثر أن يشعر الطفل بأنه صغير وجاهل أمام الدولة، وأن يشعر العامل بأنه مدين بماله للمسؤول وليس لوظيفته. غاتاري سماها أجهزة إنتاج الذاتية (machines de production de subjectivité)، هي صورة تقول لك من تكون: تابعًا، صغيرًا، محتاجًا، دائمًا في الأسفل أمام الصورة الكبيرة التي لا يمكنك التحكم بها، المشكلة أن هذا الإنتاج يتم بلا وعي منا، نحن نستهلك هذه الصور يوميًا، نعلّق عليها، نضحك أو نغضب، لكننا نعيد إنتاج الشعور العميق بالهامشية أمام السلطة كل مرة.

هذه اللعبة ليست حكرًا على الأنظمة السلطوية، فحتى في الأنظمة الديمقراطية الغربية، الصورة السياسية ليست دائمًا أكثر تحررًا، بل مختلفة في طريقتها، يكفي أن نتذكر مشهدًا شهيرًا في فرنسا، عندما أوقفت امرأة من أصول مغاربية الرئيس إيمانويل ماكرون في الشارع، طالبة مساعدته بالحصول على إقامة قانونية لأنها تعيش بلا أوراق، بدا ماكرون في هذا الفيديو ضعيفًا، عاجزًا، يشرح لها بهدوء أن الأمر لا يعود له، بل إلى دائرة المحافظة الخاصة بها. رئيس الدولة الأقوى في فرنسا لم يكن بـ"الأب الكريم"، بل كان موظفًا كبيرًا عاجزًا عن كسر البيروقراطية.

في مشهد آخر أكثر رمزية، وقف ماكرون في أرض الملعب بعد خسارة فرنسا نهائيات كأس العالم، محاولًا مواساة كيليان مبابي، نجم المنتخب الفرنسي، كان مبابي جالسًا على الأرض، يتجنب النظر إلى الرئيس، للمرة الأولى، بدا الحاكم تائهًا أمام نجم شعبي لا يحتاج إلى رمزية الدولة كي يكون محبوبًا.

إذا كانت الصورة السورية تنتج علاقة أبوية بين السلطة والشعب، فالصورة الغربية تنتج ما يشبه البرود العاطفي بين الطرفين، الحاكم هناك لا يبدو قويًا ولا محبوبًا، لكنه ليس مكروهًا بالضرورة، العلاقة أكثر عقلانية، لكنها تفتقر للحميمية التي تعودت عليها شعوبنا من علاقة الأب بالابن، أو الشيخ بالجماعة.

هنا يظهر السؤال الحقيقي: هل نحن بحاجة لاستعادة صورة "الأب" من جديد؟ أم أن ما نحتاج إليه هو إعادة تشكيل هذه الصورة؟ لا سلطة متعالية تعطي الناس "ظروف نقود"، ولا سلطة باردة تنفي مسؤوليتها كما يفعل رؤساء أوروبا، بل سلطة تستمد مشروعيتها من العلاقة مع الناس، دون أن تقطع تمامًا مع تقاليدنا، لكن أيضًا دون أن نعيد إنتاج نفس العقلية والسلوك.

ما نحتاج إليه هو هذه الحالة الوسط، ليس بالضرورة أن نتبنى النموذج الغربي كاملًا، ولا أن نعود لصورة الأب القاسي القديمة، بل أن نبتكر شكلًا جديدًا، كما تحاول أن تفعل تركيا مثلًا (ليس بالضرورة أن نتطابق معها تمامًا)، فلأردوغان مقطع فيديو شبيه وهو يمنح المال بأول أيام العيد، لكن يمنحه لأطفال صغار وليس لموظف حكومي: أب يعطي لكن ضمن إطار علاقة اجتماعية مقبولة مع الصغار، ومتماشية مع تقاليدنا، دون الإحساس بالفوقية، هنا أردوغان يطلب الولاء لا التبعية (نعم هناك فرق)، ويترك للناس مساحة يقولون فيها "نحن معك" لكن دون أن يشعروا بأنهم صغار أمامه.

في النهاية، الصورة تصنع العلاقة، لكن هذه المرة يجب أن نكون نحن من يصنع الصورة، لا أن نُستهلك فيها بلا وعي.

وزير المالية محمد يسر برنية لعنب بلدي:

سوريا مؤهلة لمنح بمليار دولار سنويًا

عنب بلدي – حوار: وسيم العدوي

بينما تنتظر سوريا قرار البنك الدولي بتقديم قرض لسوريا بقيمة 146 مليون دولار خلال اجتماع مجلسه المقرر في 24 من حزيران الحالي، يؤكد وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، أن المبلغ هو منحة وليس قرضًا، وأنها مخصصة لمشروع إصلاح خطوط نقل الكهرباء مع الأردن ومع تركيا.

ونفى أن تكون "هناك أي شروط يجب على سوريا الالتزام بتنفيذها لتقديم المنحة لها".

يؤكد الوزير برنية في حوار مع عنب بلدي أن "الدولة السورية ليست بوارد الاقتراض من أي مؤسسة مالية دولية في الفترة الحالية".

وتعهد في حال قررت سوريا الاقتراض بالشفافية قائلًا، "في حال قررنا أن نقترض يومًا فسوف نصارح شعبنا ونكون شفافين في شرح الأسباب".

يتوقع الوزير برنية أن تحصل سوريا على منحة أخرى هامة المقبل وما بعده، و"قد تصل بعد ثلاث سنوات إلى مليار دولار سنويًا".

ويشدد برنية في حواره مع عنب بلدي على أن "الدولة السورية حريصة على نزاهة إنفاق المال العام".

وتحدث برنية حول ظروف المنح من جهة واشتراطات البنك الدولي في حالات الاقتراض، وفيما يلي تفاصيل الحوار:

منحة وليس قرضًا

• هناك لغط لدى البعض حيال هذه المنحة المزمع إعطاؤها من قبل البنك الدولي لسوريا، هل هي قرض (سيتم سداده بالتقسيط وبفوائد، وفي هذه الحالة ما المهلة لبدء عملية السداد) أم هي مساعدة مجانية، من قبل البنك لسوريا؟

– المنحة التي تقدمت سوريا بطلب للحصول عليها من البنك الدولي والبالغة 146 مليون دولار ليست قرضًا بل هي مساعدة مالية مجانية، وبالتالي ليس عليها فوائد أو رسوم أو أقساط، ولا يتعين سدادها بأي شكل من الأشكال، والدولة السورية ليست بوارد الاقتراض من أي مؤسسة مالية دولية في الفترة الحالية.

سوريا مؤهلة للحصول على العديد من المنح الدولية، وستعمل وزارة المالية على الاستفادة من كل المنح المتاحة من المؤسسات الإقليمية والدولية ومؤسسات الأمم المتحدة بما يخدم مصالحها واحتياجاتها، وذلك بالتنسيق مع الوزارات والهيئات السورية المعنية.

مخصصة للكهرباء

• هل ستسدد المنحة لسوريا دفعة واحدة أم على دفعات مشروطة بإنجاز كل مرحلة من مراحل إصلاح خطوط الكهرباء مع الأردن وتركيا مع تقديم تقرير مفصل حول كل مرحلة إنجاز، وهل انتهت الترتيبات من جانب سوريا لتقديم طلب المنحة للبنك الدولي؟

– نعم، أتمت الحكومة السورية الترتيبات الخاصة بطلب المنحة بشكل كامل بالتنسيق بين وزارة المالية ووزارة الطاقة، فقد أنهينا المناقشات المتعلقة باتفاقية المنحة والتوافق على جميع البنود الإدارية واللوجستية خلال جلستين من المناقشات المشتركة، والطلب الآن أصبح منظورًا أمام مجلس إدارة البنك الدولي، ومن المقرر أن يعقد المجلس اجتماعه في 24 من حزيران الحالي وينظر في المنحة المدرجة على جدول أعماله.

> بمجرد إقرار الموافقة على المنحة، سنبدأ الحكومة السورية إجراءاتها لإطلاق مشروع إصلاح خطوط نقل الكهرباء مع الأردن ومع تركيا.

إن "ملف طلب الحصول على المنحة واضح ومكتمل الأركان وليست هناك عقبات أو صعوبات تعوق الموافقة على المنحة لأن سوريا مؤهلة للحصول عليها، ونعبر عن شكرنا لتعاون إدارة البنك الدولي والدول الشقيقة والصديقة، وبمجرد إقرار الموافقة على المنحة، سنبدأ الحكومة السورية إجراءاتها لإطلاق مشروع إصلاح خطوط نقل الكهرباء مع الأردن ومع تركيا.

> الولايات المتحدة الأمريكية المساهم الأكبر في البنك الدولي تدعم طلب المنحة السورية.

دعم من الولايات المتحدة

• في 24 من حزيران الحالي، سينظر مجلس إدارة البنك الدولي في طلب المنحة، ما المعايير المطلوب من سوريا تنفيذها لإقرار هذه المنحة.

– الحكومة السورية أنجزت جميع المتطلبات والمعايير للحصول على المنحة من تقديم المشروع بصورة متكاملة، واستكمال الدراسات الفنية المقترحة من وزارة الطاقة، ومناقشة اتفاقية المنحة، كما سبق وتم ذكره، واستكمال الإجراءات الإدارية الخاصة والمراسلات، وتم إرسال الطلب من طرفي بصفتي محافظًا للجمهورية العربية السورية لدى البنك الدولي، ولا أتوقع وجود أي صعوبات لإقرار المنحة، مع العلم أنه حتى ما قبل رفع العقوبات لم يكن هناك أي صعوبات بهذا الشأن، والولايات المتحدة الأمريكية المساهم الأكبر في البنك الدولي تدعم طلب المنحة السوري.

> الدولة السورية ليست بوارد الاقتراض من أي مؤسسة مالية دولية في الفترة الحالية.

منح قد تصل إلى مليار دولار سنويًا

• يرى محللون بشأن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن القروض المقدمة من البنك والصندوق هي بوابة لفرض رؤيتهما المالية والاقتصادية الإنمائية على الدول المقترضة، وقد نشطت هذه التحليلات في الدول الاشتراكية التي ترى أن الحصول على قرض من البنك والصندوق سيفتح المجال واسعًا أمام التدخلات الدولية في الاقتصاد الوطني لهذه الدول، ما مدى صحة ذلك في الحالة السورية؟

– هناك الكثير من اللغط وسوء الفهم حيال الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدة الدول في ظل وجود وجهة نظر عامة يشوبها غياب الفهم الحقيقي والواقعي والعملي لدور هذه المؤسسات في خدمة دول العالم، ونحن هنا لسنا بمعرض الدفاع عن هذه المؤسسات المالية الدولية، فهناك قصص تكللت بالنجاح، وهي الأكثر في العلاقة بين دول العالم والصندوق والبنك، وقصص لم يحالفها النجاح من جهة السياسات والبرامج، ولسنا بمعرض تقييم هذه المؤسسات ودورها في مساعدة دول العالم، ونرى أن الجزء الأكبر من أنشطة البنك والصندوق مفيد ويخدم ويساعد دول العالم على التقدم في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي، وتأهيل القطاعات كافة، وبناء القدرات والتدريب، وإن نجاح الإصلاحات أو فشلها يعود بالدرجة الأولى للدول.

الشروط التي يطلبها البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي تتعلق فقط عند طلبات الحصول على قروض، وهذه الشروط تهدف إلى أمرين، أولهما التأكد من قدرة الدولة المقترضة على السداد، وثانيهما مساعدة الدولة المقترضة على إصلاح الأوضاع التي دفعتها إلى اللجوء للاقتراض، فإذا كان لديها اختلال في ميزان المدفوعات أو عجز في الموازنة العامة أو اختلالات هيكلية في الاقتصاد فعندها يقدم الصندوق برامج للدولة المقترضة بالتوافق معها لإصلاح السياسات، ومن حق الصندوق والبنك التأكد من قدرة الدولة المقترضة على السداد، وفي جميع هذه الحالات يجب لنجاح عملية الاقتراض وجود قبول شعبي لها، وأن تكون الدولة المقترضة قادرة على تنفيذ برامج الإصلاح.

> سوريا ليست بوارد الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المرحلة الحالية، وبالتالي فإن جميع المنح التي تتلقاها سوريا من هاتين المؤسستين هي مساعدات مجانية.

وأجدد التأكيد على أنه بغض النظر عن كل ما تقدم، فإن سوريا ليست بوارد الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المرحلة الحالية، وبالتالي فإن جميع المنح التي تتلقاها سوريا من هاتين المؤسستين هي مساعدات مجانية على شكل أموال ودعم فني وبناء قدرات وتدريب وتأهيل للكوادر السورية، وليس هناك أي شروط يجب على سوريا الالتزام بتنفيذها لتقديم المنحة لها.

إن "برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي في سوريا تنطلق من أنفسنا وقناعاتنا وقدراتنا وإدراكنا لأوضاعنا، وهذه البرامج كلها ملك الدولة السورية، وهي من تضعها وتنفذها وتشرف عليها وتتابع تنفيذها وتتلقى النصح والمشورة التي تراها مناسبة لها، ونعبر عن تقدير سوريا وشكرها للدعم المقدم من صندوق النقد والبنك الدوليين، وحرصهما في الأسابيع الماضية على تقديم كل ما يلزم للمساعدة في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي ومساعدة سوريا في بناء الإصلاحات بالقطاعات كافة، كما نعبر عن أملنا بأن تتجنب كل وسائل الإعلام سوء الفهم حول العلاقات بين سوريا والمؤسسات المالية الدولية".

> ستكون هناك منح أخرى ستحصل عليها سوريا العام المقبل وما بعده، وقد تصل بعد ثلاث سنوات إلى مليار دولار سنويًا لإنفاقها في المشروعات التي تحددها سوريا بإرادتها.

بعد الحصول على المنحة في قطاع الكهرباء، ستكون هناك منح أخرى ستحصل عليها سوريا العام المقبل وما بعده، وقد تصل بعد ثلاث سنوات إلى مليار دولار سنويًا لإنفاقها في المشروعات التي تحددها سوريا بإرادتها، وفقًا للأولويات المطلوبة سواء في قطاع الطاقة أو المياه أو التعليم أو الصحة أو الشؤون الاجتماعية أو مكافحة الفقر، والدولة السورية هي من سيحدد أولويات الإنفاق لهذه المنح وتتأكد من صرفها بشكل سليم.

وفي حال قررنا أن نقترض يومًا فسوف نصارح شعبنا ونكون شفافين في شرح الأسباب، وأن التمويل المقدم يذهب لأغراض مشروعات استراتيجية لا يمكن تمويلها بشكل كامل من استثمارات خاصة.

> في حال قررنا أن نقترض يومًا فسوف نصارح شعبنا ونكون شفافين في شرح الأسباب.

النزاهة والكفاءة

• إذا تم إقرار المنحة من قبل البنك الدولي، هل سيتم تقديم طلب للحصول على منح أخرى مضاعفة من قبل البنك، أم أن الأمر رهن بالمتغيرات الاقتصادية في سوريا والإيرادات؟

– المنحة من البنك الدولي ستكون مقدمة للحصول على منح أخرى، وفي العام المقبل ربما يكون هناك مبلغ أكبر من المنحة قد يصل إلى حدود 250 مليون دولار، وكذلك الأمر في العام الذي يليه، ومع التقدم بالإصلاحات، ربما تكون سوريا مؤهلة للحصول على منح قد تصل إلى مليار دولار سنويًا فقط من مجموعة البنك الدولي (كما سبق وذكرت)، وهناك منح كثيرة ستستفيد منها سوريا من المؤسسات ووكالات التنمية الدولية.

نحن حريصون على صرف كل دولار من هذه المنح بالشكل والوجه السليم من الإنفاق للاستفادة من المنح بالحد الأقصى المتاح في المشروعات الحكومية ذات الأولوية، والتأكد من الكفاءة والنزاهة في الإنفاق بهدف بناء الثقة والمصداقية مع المؤسسات الدولية، والدولة السورية حريصة على نزاهة إنفاق المال العام وأن تظهر سوريا للعالم تقديرها لكل من يساندها.

> الدولة السورية حريصة على نزاهة إنفاق المال العام وأن تظهر سوريا للعالم تقديرها لكل من يساندها.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية هائلة وتزداد تعقيدًا في سوريا، حيث يحتاج 16.5 مليون سوري إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، وأكثر من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فيما يواجه قرابة ثلاثة ملايين سوري انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، وفقًا للإحاطة التي قدمها مدير التنسيق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) راميش راجاسينغهام، أمام مجلس الأمن الدولي عبر الفيديو من جنيف في 21 من أيار الماضي.

ماذا يعني دخول قطر كوسيط

فعالية عودة "سويفت" تتطلب تأهيل البنوك والشفافية المالية

بنك البركة في دمشق (فيس بوك /بنك البركة)

عنب بلدي – كريستينا الشماس

تترقب المرحلة الانتقالية في الاقتصاد السوري عودة منتظرة لإعادة اندماج تدريجي في النظام المالي العالمي، بعد 14 عامًا من العزلة المالية نتيجة العقوبات الأوروبية- الأمريكية السابقة التي فرضت على القطاع الاقتصادي. العقوبات الاقتصادية التي طالت مصرف سوريا المركزي والمصرف التجاري السوري، واللجوء لنظام "الحوالة" غير الرسمي، ألحقت ضررًا بالمواطنين الذين يعتمدون على التمويل الخارجي من السوريين في الخارج ومن المنظمات الإنسانية الدولية.

أسهمت العقوبات المفروضة على "المركزي السوري" في تقليل التدفقات المالية الخارجية بصورة كبيرة، ما يعني خنق نشاط المصارف السورية، وفقد سيطرتها على سعر الصرف، وهروب غالبية المصارف الأجنبية من البلاد، عدا المصارف الإسلامية والخليجية التي حافظت على علاقاتها وتصدرت المشهد المحلي للقطاع المصرفي رغم أنها حديثة العهد في سوريا.

وأثرت العزلة الاقتصادية على نمو وتطور المصارف الخاصة، رغم أنها لم تكن على قائمة المؤسسات المستهدفة في العقوبات، إذ إنها مرتبطة بمصارف لبنانية وأردنية، لكنها خسرت علاقاتها مع المصارف الغربية "الوسيطة" بسبب سياسات الامتثال وتجنب المخاطر.

"سويفت".. نافذة دولية

يعتزم مصرف سوريا المركزي العمل على إعادة ربط النظام المصرفي في سوريا بنظام التحويل العالمي "سويفت"، بعد رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا.

وقال حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حصرية، إن المصرف بدأ العمل على تفعيل نظام "سويفت" الخاص بالتحويلات الدولية، مشيرًا إلى أن هناك أكثر من 50 بنكًا عربيًا ودوليًا أبدى اهتمامه بفتح فرع له، والاستثمار في سوريا، قبل إعلان رفع العقوبات.

وأشار حصرية إلى أهمية رفع العقوبات الأمريكية لفك الحظر عن أموال المصرف المركزي، وأموال الدولة السورية، وإعادة بناء احتياطي لسوريا، وإمكانية إيداعه في بنوك خارجية، ما يخفف عبء الأموال (الكاش) وكسب الأرباح على إثر الإيداع.

نائب عميد كلية الاقتصاد للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب في جامعة حماة، الدكتور عبد الرحمن محمد، قال لعنب بلدي، إن عودة المصارف السورية إلى النظام المالي العالمي وعودة نظام "سويفت"، تعتبر خطوة مهمة وأساسية، ولذلك فإن عودة "سويفت" العديد من التحديات والإجراءات التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

ويرى الباحث الاقتصادي محمد السلوم، أن عودة البنوك السورية إلى نظام "سويفت" العالمي بعد سنوات من العزلة المالية، أحد أبرز التحولات في المشهد الاقتصادي السوري خلال العقد الأخير.

فهذه الخطوة، وإن بدت تقنية في ظاهرها، فإنها تنطوي على دلالات سياسية واقتصادية تتجاوز مجرد ربط المصارف بشبكة الاتصالات المالية العالمية، إذ تتيح إعادة تدفق التحويلات المالية من الخارج، لا سيما من السوريين المغتربين الذين كانوا يعتمدون في السنوات الماضية على قنوات غير رسمية ومرتفعة التكلفة، وصلت إلى حدود 40% إضافية في بعض الأحيان.

ومن جهة أخرى، تمثل إعادة تفعيل "سويفت" إشارة محتملة على انفتاح سياسي مقيد، يعكس استعداد بعض الأطراف الدولية لإعادة إدماج الاقتصاد السوري تدريجيًا، ولو من بوابة القطاع المصرفي، بحسب السلوم.

ونوه السلوم إلى أن التاريخ الاقتصادي يعلمنا أن إقصاء الدول عن النظام المالي العالمي يتم بسرعة، أما إعادة إدماجها فتتطلب سنوات من العمل المتواصل والشفافية، لذلك فإن عودة "سويفت" يجب أن تُقرأ كنافذة وليست كنجاة، وكفرصة استراتيجية وليست كضمانة تلقائية.

عودة تتطلب بناء الثقة

أوضح السلوم أن عودة سوريا إلى النظام المالي العالمي لا تتمثل فقط في إعادة "سويفت" لتحقيق الاستفادة المنشودة، بل تتطلب بنية مصرفية جاهزة فنيًا وتشغيليًا، قادرة على الالتزام بالمعايير الدولية لاستحقاقات الانضمام إلى النظام المالي العالمي.

وأشار إلى أن عودة "سويفت" لا تبنى فقط على ربط تقني، بل على استعادة الثقة من جديد على المستوى الداخلي والخارجي، وهي عملة نادرة في بيئة مشبعة بالتحديات والقيود التنظيمية.

"نجاح هذه الخطوة يتطلب مزيجًا من الإرادة السياسية للإصلاح، واستثمارات ذكية في البنية التحتية المالية، بالإضافة إلى شراكات إقليمية مرنة قادرة على تعويض النقص في القنوات الغربية"، قال السلوم.

ويشاركه الرأي الدكتور عبد الرحمن محمد، أن عودة المصارف السورية إلى النظام المالي العالمي، تتطلب جهودًا كبيرة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك تحديث الأنظمة، وتحسين الشفافية، وبناء الثقة مع المصارف الخارجية.

التحديث من الداخل

بيّن نائب عميد كلية الاقتصاد للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب في جامعة حماة، الدكتور عبد الرحمن محمد، أنه يجب على المصارف السورية لاستعادة الثقة على الساحة الدولية، القيام بإجراءات عديدة تتمثل بتحديث أنظمتها التقنية والامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وغيره، كما يتعين عليها تحسين الشفافية المالية وتقديم تقارير دقيقة.

الباحث الاقتصادي محمد السلوم، يتفق في الرأي مع حديث الدكتور محمد، قائلًا إن عودة "سويفت" تُعد بوابة الانفتاح، وتأهيل البنوك السورية هو المعبر الإلزامي للعبور.

ويشكل التحديث التقني ركيزة هذا المسار، فبات من الضروري اعتماد معايير "ISO 20022" الخاصة برسائل التحويل، وتطوير البنى الرقمية للمصارف لتتلاءم مع أنظمة الامتثال، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق متطلبات مجموعة العمل المالي (FATF).

كما يتطلب الأمر شفافية أكبر في الحوكمة المؤسسية، ونشرًا دوريًا للبيانات المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية، إلى جانب إعادة بناء الكوادر البشرية وتدريبها على التعامل مع التحويلات عبر شبكات عالمية.

ويرى السلوم أن التجربة اللبنانية في مرحلة ما بعد الأزمة المالية تقدم مثالًا واضحًا على أن الإصلاح الشكلي لا يكفي، إذ إن تحديث الأنظمة دون دعم السيولة وبناء الثقة مع المراسلين الدوليين قد يحول الإصلاح إلى عبء تنظيمي بلا أثر تنموي.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى دعم خارجي، وإقليمي خصوصًا، ليسهم في تسريع التأهيل البنيوي للبنوك السورية ويخلق مظلة مالية مرحلية، ريثما تستكمل البلاد استعدادها الكامل لإعادة الاندماج.

قطر تتدخل

أعلن وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، في مؤتمر صحفي حضرته عنب بلدي عقب عودته من قطر، في 3 من حزيران الحالي، أنه جرى بحث تعزيز التعاون وتطويره في قطاعات الطاقة، والاقتصاد، والتجارة، والمالية، والسياحة، والاتصالات وتقنية المعلومات، والتعليم العالي، وغيرها.

وبحسب الشيباني، تم الاتفاق على عدة بنود في القطاع الاقتصادي والمالي، بين الجانبين السوري والقطري، تضمنت:

• بدء البنوك القطرية بتقديم خدمات لمصلحة البنوك السورية بالريال القطري، بهدف ربط سوريا بالنظام المالي العالمي.

• إعادة تفعيل الشركة القطرية-السورية القابضة لتكون منصة استثمارية حقيقية.

• زيارة مرتقبة لوفد اقتصادي قطري لدمشق، خلال حزيران الحالي، لبحث مشاريع ذات أولوية.

• بحث دعم جهود الحكومة في معالجة الديون تجاه المؤسسات المالية الدولية.

• تعزيز مشاركة المؤسسات المالية القطرية في القطاع المصرفي السوري.

• تنظيم ملتقى استثماري سوري-قطري قريبًا لتعزيز الشراكة بين البلدين.

• دورات تدريبية للكوادر في الحكومة السورية بالمؤسسات القطرية.

أوضح الدكتور عبد الرحمن محمد، أن المصارف القطرية يتجلى دورها في تقديم خدمات المراسلة، وستقوم بتسهيل عمليات التحويلات المالية بين المصارف السورية والمصارف الدولية، ما يساعد في ربط سوريا بالنظام المالي العالمي.

عميد كلية الاقتصاد للشؤون الإدارية في جامعة حماة، الدكتور عبد الرحمن محمد، يرى أن تقديم قطر خدماتها للبنوك السورية بعملة الريال القطري، قد تكون له أهداف متعددة، منها تعزيز العملة القطرية في السوق السورية، وتسهيل التعاملات المالية بين البلدين.

ومن جهة أخرى، تطرق محمد إلى فكرة وجود مخاوف من المصارف الخارجية بشأن المخاطر المرتبطة بالتعامل مع المصارف السورية، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن.

لذا يمكن أن تلعب المصارف القطرية دورًا وسيطًا في إعادة الثقة من خلال تقديم ضمانات وتسهيلات، وضرورة أن يكون هناك استثمار حقيقي في تطوير البنية التحتية المالية، قد يساعد في إعادة العلاقات المصرفية مع المصارف الدولية، بحسب محمد.

نماذج تعاونية داعمة

لم تكن قطر الوحيدة على ساحة تقديم الدعم للقطاع المصرفي السوري، فبحسب تصريح حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حصرية، هناك ثلاثة مصارف أردنية تعمل في سوريا حاليًا، والهدف هو زيادة أعداد المصارف الأردنية في السوق السورية، لزيادة مساهمة القطاع المصرفي الأردني في الاقتصاد السوري.

اعتبر الباحث الاقتصادي محمد السلوم، أن الشراكات الإقليمية، لا سيما مع قطر والأردن، تلعب دورًا تكميليًا وضروريًا في هذه المرحلة الانتقالية للاقتصاد السوري، فالتعاون مع البنوك القطرية يوفر حسابات مراسلة بالريال، ما يخفف الضغط الناتج عن القيود المفروضة على استخدام الدولار في التحويلات.

كما يفتح المجال أمام تمويل التجارة الثنائية من خلال الاعتمادات المستندية، الأمر الذي قد يرفع حجم التبادل التجاري المشترك إلى حدود 300 مليون دولار سنويًا، إضافة إلى تسهيل استقبال تحويلات المغتربين القدرة بـ750 مليون دولار سنويًا.

ويمثل التعاون السوري- الأردني فرصة نوعية من خلال استخدام البنية المصرفية الأردنية الواسعة كقناة وساطة مؤقتة، تتيح تنفيذ التحويلات وتسريع المعاملات في قطاعات حيوية، أبرزها الدواء والزراعة.

وأشار السلوم إلى أن هذه النماذج التعاونية تظل محدودة من ناحية القدرة على تلبية الاحتياجات المالية لسوريا بمفردها، ما يفرض توسيع إطار التعاون ليشمل دولًا أخرى من الخليج وآسيا، واعتماد عملات إضافية مثل اليوان الصيني والدرهم الإماراتي، في ظل تعقيد التعامل مع الدولار بفعل العقوبات التي كانت مفروضة.

الجنسية..
هل ينصف العهد الجديد أبناء السوريات

بتطلع أبناء السوريات إلى تعديلات في القوانين السورية تصنعهم الجنسية (عنب بلدي/ بيسان خلف)

عنب بلدي – بيسان خلف

دراسة طب الأسنان في جامعة "دمشق" لم تكن إنجازًا بالنسبة لمهند أبو شقرا وأخيه حسام، وهما لبنانيا الجنسية ومن أم سورية.

يروي مهند أبو شقرا (35 عامًا) لعنب بلدي، الفارق الذي عاناه كمواطن لبناني من أم سورية، واضطراره للعيش في سوريا إثر وفاة والده.

يشعر مهند بالانتماء لسوريا أكثر من بلده الأم لبنان التي لم يزرها سوى مرتين.

ويقول، "أنتمي لسوريا، لكن سوريا لا تنتمي لي، سنواتي التي عشتها في سوريا لم تكن كافية لحصولي على الجنسية السورية".

دراسة مهند وأخيه التوأم حسام بقسم طب الأسنان في جامعة "دمشق" لم تكن تجربة جيدة، إذ اضطرت والدتهما لدفع الرسوم الجامعية بالعملة الأجنبية، فالطلاب العرب والأجانب يدفعون رسومهم الجامعية بالقطع الأجنبي (الدولار).

لم يكتمل إنجاز مهند وحسام بالتخرج، إذ وقفت جنسيتهما اللبنانية عائقًا أمام فتح عيادة تخصصية، إذ يحتاج ذلك إلى ترخيص باسم طبيب سوري أو من في حكمه (أي اللاجئ الفلسطيني السوري).

ولا يستطيع الشابان حتى العمل في المستشفيات التابعة للدولة، وبعد أربع سنوات من محاولات البحث عن عمل بعيادات أسنان تخصصية في سوريا، قررا السفر إلى لبنان، لكن لم يعلما أن شهادتهما في لبنان غير معترف بها وتحتاج إلى معادلة، حتى يتمكنا من فتح عيادة تخصصية هناك.

قال الأخوان، "نشعر بأننا بلا هوية، ومرفوضون حكوميًا في كلا البلدين".

قضى مهند وحسام سنتين لمعادلة شهادتيهما حتى يتمكنا من فتح عيادة لجراحة وطب الأسنان في بيروت.

لا مستقبل لأبناء السوريات

حال مهند وحسام أفضل من حال هاريار (24 عامًا) البلغاري الجنسية من أم سورية، الذي ولد في سوريا، وانفصل والداه ليعيش مع أمه في دمشق.

"بلغاري وتعيش في سوريا"، "سوريا ليست بلادك لماذا تعيش فيها؟"، وغيرها من العبارات لا تكاد تفارق هاريار طيلة حياته.

يقول الشاب، "في كل مرة أسمع هذه العبارات أضطر لشرح قصة انفصال والدي، وبأني لم ألتقِ بوالدي ولا أعرف عنه شيئًا".

كما عانى هاريار من التنمر بسبب جنسيته البلغارية، وبشرته الفاتحة وشعره الأصفر الذي يوحي بأنه أجنبي.

يدرس هاريار في كلية الهندسة المعمارية بجامعة "دمشق"، لكن والدته لا تخطط لإبقائه في سوريا بعد تخرجه.

"لا أريد أن يعيش ابني من دون حقوق أو عمل يحفظ له كرامته"، قالت أليس السرج والدة هاريار، لعنب بلدي.

وتنوي أليس السفر مع ابنها إلى الإمارات العربية المتحدة، حتى يتمكن مع إيجاد فرصة عمل.

وتابعت، "لو كنت رجلًا لمنحوا ابني الجنسية السورية، لكن العنصرية ضد النساء لن تختفي من سوريا لو تغير ألف نظام".

"الولد ابن أبيه، والأب هو رب الأسرة القوّام على زوجته"، هكذا تتعامل المجتمعات العربية مع الأمهات، تتساءل أليس، مضيفة، "كيف سيمنحون ابني الجنسية وهم لا يعترفون حتى بأن للأم الحق في ابنها".

وتنتقد أليس قانون الجنسية السورية، "القانون في فحواه غير منطقي، كيف لا تستطيع المرأة السورية أن تمنح ابنها الجنسية، إلا إذا كان ابنها مجهول النسب".

ينص القانون المدني السوري الذي جاء مع الدستور السوري لعام 1973 في مادته الثالثة (الفقرة أ) المتعلقة بمنح الجنسية السورية على:

يعتبر سوريًا حكمًا من ولد في القطر أو خارجه من والد عربي سوري، ومن ولد في القطر من أم عربية سورية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانونيًا، وفقًا لكتاب القانون المدني السوري.

الجنسية لأبناء السوريات خطوة لنبذ التمييز

ترى المحامية نادين غازي، في حديث إلى عنب بلدي، أن من الضروري والإنساني أن يُمنح أبناء السوريات الجنسية السورية كما يمنح الأب السوري الجنسية لأبنائه، فإصدار قانون يمنح أبناء السوريات الجنسية السورية ليس فقط مطلبًا عادلًا، بل استثمار في مستقبل سوريا، وخطوة نحو العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة.

التمييز الجندري وعدم منح الجنسية السورية لأبناء السوريات لا ينسجم مع مبادئ العدالة والمساواة، ولا مع التزامات سوريا الدولية في مجال حقوق الإنسان والطفل، إذ صدّقت سوريا على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وهذه الاتفاقيات تنص على حق الطفل في الجنسية وعلى المساواة بين الرجل والمرأة، بحسب نادين.

وقالت نادين، إن حرمان الطفل من حق الجنسية يجعله في حال قانوني هش، ما يحرمه من حقه في التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وحتى الشعور بالانتماء.

وتابعت أن واقع الحرب في سوريا أدى إلى زيجات مختلطة سواء داخل أو خارج سوريا، هناك الكثير من الأمهات السوريات تزوجن من غير سوريين، وبعض الأزواج انفصلوا أو توفوا وبقي الأطفال بلا هوية قانونية وباتوا "ضحايا واقع"، ويجب أن يواجَه ذلك بقانون يضمن حقوقهم.

وفقًا للاعتبارات القانونية التي يخضع لها قانون منح الجنسية السورية، أوضحت المحامية نادين غازي، أن قانون منح الجنسية يستند إلى مزيج من موروث قانوني تقليدي، وواقع اجتماعي قديم يميز بين الرجل والمرأة.

كما أكدت نادين أن قانون الجنسية في سوريا يخضع أيضًا لاعتبارات سياسية واجتماعية، الأولى تتعلق بأن الدولة تتعامل مع موضوع الجنسية من منظور سيادي حساس، إذ إن هناك حذرًا دائمًا من استخدام الجنسية كسلاح ديموغرافي أو سياسي، خاصة في حالات اللاجئين الفلسطينيين (الحفاظ على حق العودة)، والأقليات الدينية والعرقية، إضافة إلى زواج السورية من أجانب من دول غير صديقة.

أما الاجتماعية منها فترتبط بمراعاة تأثير منح الجنسية على البنية الاجتماعية والتركيبة السكانية أو التوزع العرقي، فيتم أحيانًا تجميد طلبات التجنيس في مناطق معينة لتجنب تغيير التوازن العرقي.

وهناك حالات تُمنح فيها الجنسية السورية دون تقديم طلب الحصول على جنسية، وفقًا لرسوم خاص من رئيس الجمهورية بمنح شخص معيّن الجنسية السورية، حتى وإن كان من أم وأب أجنبيين.

وفق القانون المدني السوري، يمكن منح الجنسية السورية لأي أجنبي مقيم في سوريا بعد استيفاء شروط معينة منها:

الإقامة المتواصلة لفترة خمس سنوات على الأقل في سوريا.
السيرة الحسنة.
عدم وجود سوابق أمنية أو جنائية.
المعرفة باللغة العربية.
المقدرة على الاندماج في المجتمع السوري.
الخلو من الأمراض السارية أو العاهات التي تمنع من مزاولة العمل.

النوادي الصيفية متنفس الأطفال "الأكثر أمانًا"

عنب بلدي – نادين جبور

مع بدء العطلة الصيفية، يتجه الأهالي في ريف دمشق إلى تسجيل أبنائهم في نوادٍ صيفية تنظمها مراكز خاصة، بحثًا عن مساحة آمنة تجمع بين التعليم والتسلية، ويستطيع من خلالها الطفل التفاعل مع أبناء جيله.

ويعاني بعض الأهالي في إيجاد وسيلة ترفيهية لأطفالهم خلال العطلة الصيفية، في ظل ارتفاع تكاليف التنزه والسفر، فالنوادي الصيفية توفر بيئة تساعد الأطفال على قضاء وقت بعيدًا عن الهواتف الذكية.

وفي حين تمكن بعض الأهالي من توفير فرصة تسجيل أولادهم في هذه النوادي، تعاني غالبية الأسر السورية من الفقر والعجز عن تأمين الأساسيات، كما أن كثيرًا من الأطفال تركوا مقاعد الدراسة وانخرطوا في سوق العمل لإعالة ذويهم أو مساعدتهم في تأمين ما يسد الرمق.

وقالت أمل، وهي مديرة مركز تعليمي في ريف دمشق، إن النادي الصيفي يشهد إقبالًا متزايدًا من الأهالي نتيجة للظروف العامة التي تمر بها البلاد، ما يعوق توجههم إلى الأماكن السياحية أو المنتزهات.

كما يلجأ الأهالي إلى هذه النوادي باعتبارها بيئة "أكثر أمانًا" تتيح للأطفال فرصة تفريغ طاقاتهم بطريقة مفيدة ومنظّمة.

تعليم عن طريق اللعب

تتجه بعض النوادي الصيفية إلى دمج التعليم مع اللعب، في خطوة لتطوير مهارات الطفل التعليمية، وأيضًا طريقة يستطيع من خلالها التفاعل مع محيطه وتمضية وقت مسلٍّ بعيدًا عن جدية المناهج التعليمية.

وقالت سلاف، وهي أم لطفلة (10 أعوام)، إنه لا مانع من إدخال بعض الأنشطة التعليمية بطريقة مسلية، لكنها تفضل الأنشطة الترفيهية، لأن الطفل يقضي معظم السنة الدراسية تحت الضغط، والمناهج الدراسية تعتمد "بشكل كبير" على التلقين والحفظ.

تأثير على سلوك الطفل

تلعب النوادي الصيفية دورًا في تشكيل شخصية الطفل وتنمية قيمه الاجتماعية، فيكسب الطفل من خلال تفاعله مع أقرانه ومعلميه سلوكيات تؤثر على نموه النفسي والاجتماعي.

ويؤكد الخبير الاجتماعي عبد المجيد الخطيب أن النوادي الصيفية من العوامل المؤثرة في تنشئة الطفل النفسية والاجتماعية، خاصة في مرحلة الطفولة بين عمر السنتين والعشر سنوات، والتي تعد "الأهم" في تشكيل وعي الفرد وسلوكياته، ومع أن هذه الأنشطة قد تكون ربحية أحيانًا، فإن ذلك يطرح تساؤلات حول جودة الأنشطة المقدمة، إذ لا يمكن ضمان نتائج فعالة إذا كانت تهدف للربح فقط.

كما أن تأثير النادي لا يقتصر على التعليم والترفيه، بل يمتد إلى بناء القيم وتكوين شخصية الفرد، بحسب طبيعة الأنشطة ونوعية المدربين، لذلك من الضروري أن يشرف على هذه النوادي مختصون مؤهلون يمتلكون خبرة في التعامل مع الأطفال، لضمان فاعلية الأنشطة وتحقيق نتائج مرضية.

تكلفة مقابل الجودة

يرى بعض الأهالي أن تكاليف النوادي الصيفية تعد مناسبة مقارنة بالأنشطة المقدمة، رغم وجود بعض الأنشطة المجانية، ولكنها غالبًا ما تقدم بشكل "نمطي" و"تقليدي" ولا تحفز الطفل على التفاعل أو الإبداع، بحسب ما قالته هنا وهي أم لثلاثة أطفال.

وتختلف جودة النوادي ومحتواها باختلاف الإمكانات المادية لكل عائلة، فهناك نوادٍ تقدم برنامجًا متكاملًا يجمع بين اللعب والتعليم والنشاطات الخارجية، وأخرى تقتصر على الحد الأدنى من الأنشطة، ويفضّل بعض الأهالي الأنشطة الحركية في أماكن مفتوحة كالملاعب والحدائق.

تستهدف النوادي الصيفية فئة الأطفال من عمر 6 إلى 13 سنة، وتغطي البرامج احتياجات وميول الأطفال، والتي تختلف باختلاف الفئة العمرية.

ويواجه القائمون على النوادي تحديات، أبرزها ارتفاع أجور المدربين المختصين، وتكاليف الأماكن الترفيهية التي تقام فيها البرنامج، مثل الملاعب والمسابح.

كما تشكّل أجور مواصلات نقل الطلاب عبئًا إضافيًا، خاصة عند تنظيم رحلات خارج مكان النادي الأساسي، ورغم ذلك تشهد مناطق ريف دمشق تزايدًا في أعداد النوادي الصيفية، ما يؤدي إلى تنافس بينها لتقديم برامج وأنشطة مميزة تجذب الأطفال، بحسب ما قالته أمل، مديرة مركز تعليمي في ريف دمشق.

نادر لكنه يستدعي العلاج..
كسر العُصعص

د. أكرم خولاني

يعتبر ألم العُصعص حالة مرضية مشهورة بين الناس، وهو عدم الراحة أو الألم الذي يشعر به الشخص في عظم العُصعص أسفل العمود الفقري، وقد ينتج هذا الألم عن أسباب عديدة كالإجهاد المتكرر أو الجلوس لفترات طويلة على أسطح صلبة وغير مريحة، وقد يحدث نتيجة التعرض لصدمة قوية قد تؤدي إلى كسر العُصعص.

ويعد حدوث كسر في العُصعص حالة قليلة ونادرة الحدوث لكنها تتطلب العلاج لتجنب المضاعفات التي يمكن أن تنجم عن هذا الكسر.

ما المقصود بكسر العُصعص

عظم العُصعص، أو ما يسمى بعظم الذنب أحيانًا، هو عظم مثلث صغير يقع عند قاعدة العمود الفقري ويتكون من ثلاث إلى خمس فقرات صغيرة ملتحمة معًا، وهو محميّ بشكل جيد من التأثيرات الخارجية من قبل مجموعة من العضلات، ويحيط به عدد كبير من الألياف العصبية الحساسة للغاية.

ويلعب عظم العُصعص دورًا حاسمًا في دعم وزن الجسم عند الجلوس، ويشارك بتوزيع النشاط الجسمي على الحوض، فعندما يميل الجسم في وضعية الجلوس إلى الأمام ينتقل الحمل إلى الجزء السفلي من عظام العمود الفقري، وعندما يميل منحنيًا للخلف يأخذ عظم العُصعص دورًا مهمًا كنقطة ارتكاز.

كسر عظم العُصعص (tailbone fracture) هو إصابة تحدث عندما يتصدع أو يتشقق عظم العُصعص.

ما الأسباب

من أشهر الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى كسر العُصعص التعرض لصدمة خارجية شديدة على المنطقة العُصعصية، مثل:

- **السقوط:** السقوط على الأرداف على الأرض أو على سطح صلب هو السبب الأكثر شيوعًا لكسر عظم العُصعص.
- **الحوادث الرياضية:** التعرض لضربة قوية مباشرة على المنطقة العُصعصية قد يؤدي إلى كسر العُصعص، كما يحدث في الألعاب الرياضية الاحتكاكية كالمصارعة وكرة القدم.

الاصطدام: الاصطدام المباشر في المنطقة العُصعصية، مثل حادث سيارة أو ما شابه.

ومن الأسباب الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى كسر العُصعص، الولادة الطبيعية نتيجة الضغط الذي تقوم به الأم حتى يخرج جنينها، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى كسر العُصعص.

ما الأعراض

العرض الرئيس الذي يدل على وجود كسر في منطقة العُصعص هو الألم في المنطقة العُصعصية، ويتصف بما يلي:

- ألم شديد.
- يمكن أن يحدّ عند الجلوس أو عند الضغط المباشر على المنطقة العُصعصية.
- يسبب صعوبة بالحركة.
- استحالة الجلوس على المؤخرة.
- صعوبة بالتغوط.
- ألم بالمنطقة العُصعصية في أثناء الحيض وعند الجماع عند المرأة.

ومن الأعراض أيضًا:

- حدوث تكدم بالقرب من المنطقة العُصعصية.

كيف يمكن التشخيص

يعتمد التشخيص على أخذ القصة المرضية ومعرفة كيفية بدء الألم، ثم الفحص السريري لتحديد مدى الألم والانتفاخ أو التكدم في منطقة العُصعص، وعند الاشتباه بكسر العُصعص يتم طلب الأشعة لتأكيد التشخيص:

- الأشعة السينية: قد يطلب الطبيب إجراء أشعة سينية لتحديد ما إذا كان هناك كسر أو لا، ولكن لا يمكن دائمًا رؤية الكسر على الصورة الشعاعية البسيطة لأن العظام الصغيرة في العُصعص تخفي مجموعة من الأنسجة الرخوة.
- التصوير المقطعي للعمود الفقري: الطريقة الأكثر إفادة وإتاحة لتفاصيل الهياكل الكثيفة.
- التصوير بالرنين المغناطيسي: بالإضافة إلى تحديد حالة أنسجة العظام فإنه يتيح إمكانية فحص سلامة الألياف والأوعية العصبية والعضلات والجلد.

كيف يتم العلاج

معظم حالات كسر عظم العُصعص لا تحتاج إلى علاج متقدم، ويلتئم الكسر في الغالب خلال مدة تتراوح بين 8 و12 أسبوعًا بحسب شدة الكسر، وتشمل خيارات العلاج ما يلي:

الراحة في الفراش: من الصعب أن نقوم بمنع العُصعص من التحرك خلال فترة الشفاء، لذلك ينصح المريض بملازمته للفراش قدر الإمكان، وذلك حتى لا يشعر بالألم ويتم التحسن بشكل أسرع، ولتخفيف آلام العُصعص في هذه الأثناء، قد يساعد القيام ما يلي:

- الميل إلى الأمام في أثناء الجلوس.
- الجلوس على وسادة على شكل حلقة أو وسادة إسفينية (على شكل حرف V).
- تعريض المنطقة المصابة للحرارة أو وضع الثلج عليها.

الأدوية: قد يصف الطبيب مسكنات الألم الفموية مثل باراسيتامول أو مضادات الالتهاب اللاستيرويدية (أيبوبروفين، ديكلوفيناك، أو غيرها) لتخفيف الألم حسب الحاجة، وقد يصف مخدرًا موضعيًا في بعض الحالات على شكل مرهم أو جيل.

من الممكن استخدام التحاميل الشرجية المستدة لتسكين الألم ومنع الإمساك (مثل تحاميل فولتارين)، ولمنع الإمساك وتجنب الخلع في الفقرات العُصعصية يمكن أيضًا وصف المليّنات أو الحقن الشرجية لتسهيل التغوط.

قد تخفف كذلك بعض مضادات الاكتئاب أو الأدوية المضادة للصرع من آلام كسر عظم العُصعص.

قد يساعد حقن مخدر موضعي في عظم العُصعص في تخفيف الألم ليضعة أسابيع.

العلاج الطبيعي: قد يساعد العلاج الطبيعي في تقليل الألم وإعادة تأهيل منطقة الحوض المصابة.

التعديل يدويًا: في بعض الحالات قد يحتاج الطبيب إلى تعديل مكان الكسر يدويًا من فوق الظهر.

الجراحة: في حال عدم نجاح الطرق السابقة في علاج الكسر والتخفيف من الألم فإن الطبيب قد يلجأ للعمل الجراحي، أو قد يتم اقتراح العمل الجراحي كعلاج أولي في الحالات الشديدة، ولكن في حالات قليلة فقط قد يكون من الضروري إجراء الجراحة لإصلاح الكسر، ويكون الهدف من الجراحة تصحيح التشوه وإزالة الجزء التالف من العظم العُصعصي.

وللحفاظ على تصحيح تشوه العُصعص بعد العلاج الجراحي ينصح المريض بالراحة في الفراش لمدة تصل إلى 10 أيام، مع نظام غذائي مناسب.

وقد تكون هناك عواقب للعملية مثل القيح والناسور والورم الدموي.

ما المضاعفات المحتملة

تشمل المضاعفات المحتملة ما يلي:

- **الألم المزمن:** قد يظل الألم في منطقة العُصعص لفترة طويلة.
- **ضعف قاع الحوض:** قد يؤثر كسر عظم العُصعص على عضلات قاع الحوض، مما يؤدي إلى مشكلات في التحكم بالمثانة.
- **التهابات:** قد تحدث التهابات في المنطقة المصابة إذا لم يتم التعامل مع الكسر بشكل صحيح.

ما سبل الوقاية

علينا العلم أنه من غير الممكن وقاية أنفسنا من كسور العُصعص، ولكن يمكننا أن نقلل من احتمالية الإصابة بها، ومن أفضل طرق الوقاية:

- **تجنب السقوط:** يجب الحرص على تجنب السقوط قدر الإمكان، وتجنب الاصطدام بأي جسم صلب.
- **ارتداء معدات الحماية:** يجب ارتداء معدات الحماية المناسبة في أثناء ممارسة الرياضات الاحتكاكية أو التي تنطوي على خطر الإصابة بالكسر.
- **الحذر خلال الأنشطة التي تتطلب الضغط:** يجب الحذر في أثناء الأنشطة التي تتطلب الضغط على منطقة العُصعص، مثل الجلوس لفترات طويلة أو حمل أشياء ثقيلة.
- **الرياضة:** ممارسة التمارين الرياضية التي من شأنها أن تقوي عضلات الحوض وعضلات الجسم بشكل عام.

"قوة مهمَلة"
توصيات للحفاظ على صحة العضلات

يرتبط الاهتمام بصحة العضلات بشكل عام بالقوة البدنية والمظهر الرياضي، إلا أنها تملك أدوارًا أساسية في صحة الإنسان ولا سيما مع التقدم في العمر.

ووصف موقع "Medscape" العضلات بأنها "قوة طبية مهمَلة"، محذرًا من تجاهل تأثيرها الكبير على صحة الإنسان، خصوصًا لدى كبار السن.

وفي دراسة نشرها الموقع في 13 من حزيران الحالي، ذكر أن العضلات الهيكلية هي أكبر عضو في الجسم من حيث الكتلة، حيث تشكل ما بين 30 إلى 50% من إجمالي كتلة الجسم، حسب العمر والجنس ومستوى اللياقة البدنية.

وبالرغم من أنها أعضاء صماء في الجسم، فإنها تؤدي دورًا أساسيًا واسع النطاق في تنظيم عمليات التمثيل الغذائي، وضبط مستويات السكر في الدم، ودعم المناعة، وحتى مقاومة الالتهابات المزمنة.

كما أكدت الدراسة أن العضلات تمثل أكبر خزان لاستهلاك الغلوكوز في الجسم، ما يجعلها خط الدفاع الأول ضد مرض السكري ومتلازمة الأيض.

يصل البالغون إلى ذروة كتلة العضلات لديهم بين العشرينيات والأربعينيات من العمر، قبل أن تبدأ بالتراجع تدريجيًا مع التقدم في العمر، بوتيرة تصل من 1 إلى 2% سنويًا بعد سن الـ50، وترتفع إلى نحو 3% بعد الـ60.

ويعرف هذا التراجع بـ"الساركوبينيا"، ويؤدي إلى ضعف الحركة، وارتفاع خطر السقوط، ومشاشة العظام، وتراجع القدرة على الاستقلالية، خصوصًا لدى كبار السن.

وقالت مديرة وحدة أبحاث التغذية البشرية في جامعة "ألبرتا" بمدينة إدمونتون الكندية، كارلا برادو، إن فرص البقاء على قيد الحياة أقصر لدى الأشخاص الذين يعانون من انخفاض كتلة العضلات في جميع مراحل الرعاية، سواء كانوا من كبار السن، أو المرضى، أو المصابين بالسرطان أو بأمراض الكبد.

وتوصي الدراسة بالحفاظ على الكتلة العضلية عبر تدخلات مبكرة واستباقية، إذ إن مقاومة البناء المرتبطة بالعمر أمر لا مفر منه دونها.

ويعتبر الدكتور والباحث بعلوم التمارين الرياضية في كلية "ليمان" بمدينة نيويورك، براد شوتفيلد، أن تمارين تدريب المقاومة (رفع الأثقال، التمارين باستخدام وزن الجسم) إلى جانب نظام غذائي غني بالبروتين، من أهم التدخلات التي يمكن القيام بها لتحسين الصحة بشكل عام، فهي تؤثر إيجابًا على جميع أجهزة الجسم تقريبًا، وهي أساسية لمنع فقدان الاستقلالية الجسدية مع التقدم في السن.

ورغم أهمية هذه التمارين، فإن إحصائيات مركز السيطرة على الأمراض (CDC) في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أن أقل من ربع البالغين يمارسون تدريبات القوة مرتين أسبوعيًا كما هو موصى به.

يرى مختصون أن من الضروري دمج "الصحة العضلية" في الفحوصات الطبية الروتينية، من خلال مؤشرات بسيطة مثل قياس قوة القبضة أو محيط الذراع والفخذ، مما يساعد على الكشف المبكر عن فقدان الكتلة العضلية، وتفادي تطور المضاعفات.

كلمات متقاطعة

أفقي

1- مخترع الموتور الكهربائي ○ سحب - 2. مخترع الغسالة - 3. مخترع النظارة الطبية - 4. متشابهان ○ الكل يسعى إليه في السباقات - 5. قام بهمة ونشاط ○ نصف نرحل - 6. شجر معمر معروف في لبنان ○ سال ○ زهر نذكره في تحية الصباح - 7. متشابهان ○ مخترع اللاسلكي - 8. رفاهية زائدة ○ عشب (معكوسة) - 9. دواء لوجع الرأس - 10. مخترع الدفع الرشاش ○ لعبة كرة المضرب

عمودي

1- مخترع مقياس الحرارة فهرنهايت - 2. إله الشمس والريح والخصوبة عند قدماء المصريين ○ مخترع التكييف (معكوسة) - 3. رجل (مبعثرة) ○ حرك وخض بشدة - 4. من هم في مستواه في التفكير ○ غير ناضج - 5. ضعف (عامية من الأجنبية) ○ موقع النزال والمنافسة (معكوسة) - 6. يزيد قليلاً ○ ربط أطراف القميص - 7. هدوء ○ حيوان أليف من العائلة السنورية - 8. مخترع البندقية ○ مخترع فرشاة الأسنان - 9. الموروث الحامل للصفات الوراثية في الأحياء ○ نشرب به القهوة - 10. غير ذي لياقة في التصرف وغير ذي هندام في الشكل ○ مخترع المنطاد

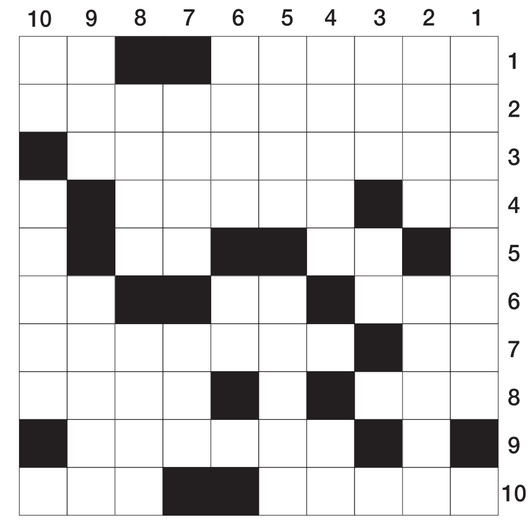

سودوكو

لعبة تتكون من 9 مربعات كبيرة 3×3، و81 مربع صغير 9×9. تكون بعض المربعات الصغيرة معبأة بالأرقام بدايةً، وعلى اللاعب إكمال باقي المربعات باستخدام الأرقام من 1 إلى 9، في كل واحدٍ من المربعات التسعة الكبيرة، وفي كل صفٍ أو عمود.

5			6			7		
7				2		4		5
		2	5		9		8	
	2			9	3		6	
9		6				8		3
	5		7	6			1	
	9		3		7	6		
6		7		8				9
		5			6			1

البحث عن الكلمة المفقودة

س	و	ق	ا	ل	خ	ض	ر	ا	و	ا
ت	م	س	ت	ش	ف	ى	س	ي	ا	ر
ة	ج	ا	م	ع	ة	ك	ه	ر	ب	ا
ء	ش	م	س	ز	ي	ت	و	ن	خ	ب
ز	م	ا	ء	ث	ل	ج	ر	غ	ي	ف
ق	ه	و	ة	ت	م	ر	د	ر	ج	ة
م	ك	ت	ب	ط	ب	ي	ب	م	ر	ك
ز	ح	د	ي	ق	ة	أ	ب	ي	ض	أ
س	و	د	ح	م	ا	م	ن	ا	ف	ذ
ة	ب	ا	ب	س	ل	ة	ش	و	ا	ر
ع	ق	م	ي	ص	ح	ي	ف	ة	م	ل

حل الألغاز التالية

			-	3	=					
			+			-				
			3	-		=				15
			=		+		=			-
	+		=	16			*	2	=	
+								-		=
1	+		=			33				5
=		+				-		=		
		10		29	/	29	=			
		=				=				
			-	23	=					

6	1	3	5	12	10	4	18	4	17
1	27	2	9	1					

منوعات

المنقلة.. لعبة تراثية تقاوم النسيان عبر كبار السن

يجلس "أبو محمد" (66 عامًا) في زاوية منزله البسيط، منهمكًا في تحريك الحصى الصغيرة بين الحفر الخشبية، مستغرقًا في تفاصيلها الدقيقة كأنها عالمه المصغر.

"صديقتي الوفية في أيام وحدتي"، هكذا يصف "أبو محمد" لعبة المنقلة التي باتت ملاذه الوحيد للأنس والتسلية، بعد أن هجره صخب الحياة، وغيّب الرفاق والضحكات القديمة.

تُعدّ المنقلة واحدة من أقدم الألعاب الشعبية التي ما زالت صامدة في وجه الزمن، رغم تراجع حضورها في المدن الحديثة، وقد اختلف الباحثون حول أصلها وجذورها المتعددة.

فبينما يُرجعها بعض الباحثين إلى تركيا، ينسبها آخرون إلى إفريقيا أو بلاد الشام، ومنها الأردن وسوريا.

هذا التعدد الجغرافي والإرثي للعبة دفع منظمة "يونسكو" إلى تصنيفها ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي غير المادي.

وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن لعبة المنقلة تعود إلى القرن السادس الميلادي، حيث عُثر على دلائل أثرية تثبت ممارستها في مجتمعات إفريقية زراعية، أما اسمها، فيُعتقد أنه مشتق من اللغة العربية، نظرًا لاعتمادها على "نقل" الحصى من حفرة إلى أخرى في اللوح الخشبي المصنوع يدويًا بعناية.

ذاكرة حية

لا تزال المنقلة حاضرة في بعض المناطق السورية، لا سيما في الجزيرة السورية والقلمون بريف دمشق، حيث يتناقلها كبار السن كجزء من إرثهم الثقافي، وغالبًا ما يُحتفظ بها في ديوان شيخ العشيرة أو القبيلة، ليس كلعبة فحسب، بل كرمز حي للتراث الشعبي المتجذر، الذي يقاوم النسيان ويعيد تشكيل الذاكرة الجماعية.

في أمسيات الصيف، يُخرج "أبو محمد" طاولته الخشبية القديمة إلى باحة البيت، يجلس مع جيرانه وتبدأ المباراة بابتسامة، ثم تسود الألفة، "هذه اللعبة لا تُلعب لتُربح، بل لتُحَب"، يقولها ضاحكًا بينما يشرح لأطفال الحي كيف توزّع الحصى في الحفر، منتشيًا باللحظة، وكأن الزمان توقف قليلًا.

كيف تُلعب المنقلة

تتكون المنقلة من لوح خشبي فيه صفّان من الحفر الصغيرة، بسبع حفر في كل صف، بالإضافة إلى حفرتين كبيرتين تُعرفان بـ"الخزنتين".

يبدأ كل لاعب بسبع حبات في كل حفرة من صفه، يقوم بتحريك الحصى وتوزيعها واحدة تلو الأخرى، وفي حال انتهت الحبة الأخيرة في حفرة تحتوي مسبقًا على حصى، يعيد اللعب، والهدف جمع أكبر عدد ممكن في "الخزنة" الخاصة به.

"المنقلة ليست مجرد لعبة، بل هي جزء من ذكرياتنا وتحمل لوحة الخشب هذه جزءًا من أرواحنا"، يقول "أبو محمد" وهو يحرك الحجر إلى "خزنته" ويبتسم، كأنه يسترجع عمرًا مضى.

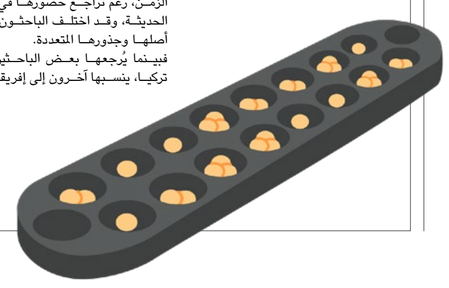

أداة "AI Overviews" من "جوجل" تهدد وسائل الإعلام

أطلقت شركة "جوجل" ميزة جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتوليد ملخصات فورية لنتائج البحث، ما أدى إلى تراجع حاد في عدد الزيارات لمواقع وسائل الإعلام، والتي كانت تصلها عبر محرك البحث الأكثر استخدامًا عالميًا.

الميزة التي أطلقتها "جوجل" في أيار 2024 تحمل اسم "AI Overviews"، وهي أداة لتلخيص نتائج البحث ضمن تجربة "Search Generative Experience"، وتم توسيعها لاحقًا لتشمل أكثر من 100 دولة، مع دعم لغات متعددة بما فيها العربية.

وفي آذار الماضي، بدأت التجارب على وضع الذكاء الاصطناعي "AI Mode"، الذي يعتمد على النموذج المتطور "Gemini 2.0/2.5"، ويدمج واجهة تشبه الدردشة لتلخيص واستجابة أكثر تفاعلية.

وتشير البيانات الحديثة من شركة "Similar Web" إلى تراجع مقلق في زيارات المواقع الإخبارية الكبرى، إذ انخفضت الزيارات القادمة من محركات البحث لموقع "هافينغتون بوست" أكثر من النصف خلال السنوات الثلاث الماضية، وواجهت صحيفة "واشنطن بوست" تراجعًا مماثلًا.

وحذر خبراء بارزون من أن الخطوة المثيرة للجدل التي اتخذتها شركة "جوجل" لتقديم ملخصات تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي إلى محرك البحث الخاص بها، قد تتسبب في أضرار "كارثية" للناشرين ومنشئي المحتوى الذين يعانون من ضائقة مالية، والذين يعتمدون على حركة المرور لتوليد إيرادات حيوية.

وقامت مجلة "بيزنس إنسايدر" بتسريح حوالي 21% من موظفيها الشهر الماضي، وهي خطوة وصفتها الرئيسة التنفيذية، باربرا بينج، بأنها تهدف إلى مساعدة المجلة على تحمل انخفاضات حادة في عدد الزيارات خارجة عن سيطرتهم، إذ انخفضت زيارات البحث العضوي لمواقعها الإلكترونية بنسبة 55% بين نيسان 2022 ونيسان 2025، بحسب بيانات موقع "Similar Web".

وقال الرئيس التنفيذي لصحيفة "واشنطن بوست"، ويليام لويس، إن التطور السريع للإجابات التي لا تحتاج إلى نقرة في محركات البحث "يشكل تهديدًا خطيرًا للصحافة لا ينبغي الاستهانة به".

وعلى الرغم من خسائر حركة المرور، زعمت "جوجل" أنها لا تزال تقوم بتوجيه حركة المرور إلى مواقع الأخبار من خلال البحث.

وقال متحدث باسم "جوجل"، "نرسل مليارات النقرات إلى مواقع الويب يوميًا، ولا يزال ربط المستخدمين بالإنترنت أولوية قصوى".

وأضاف، "تُحسّن التجارب الجديدة، مثل نظرة عامة على الذكاء الاصطناعي ووضع الذكاء الاصطناعي، عملية البحث، وتُوسّع نطاق الأسئلة التي يمكن للمستخدمين طرحها، ما يُتيح فرصًا جديدة لاكتشاف المحتوى".

الرئيس التنفيذي ورئيس تحالف وسائل الإعلام الإخبارية، دانييل كوفي، انتقد بشدة إطلاق "جوجل" لوضع الذكاء الاصطناعي الشهر الماضي، ووصفته بأنه "سرقة".

قال كوفي، "كانت الرابط آخر صفة إيجابية في البحث، وهي التي تُعطي الناشرين زيارات وإيرادات. أما الآن، فستولي (جوجل) على المحتوى بالقوة وتستخدمه دون أي مقابل، وهو ما يُعرَّف بالسرقة، ويجب على وزارة العدل معالجة هذا الأمر لمنع استمرار هيمنة شركة واحدة على الإنترنت".

سينما

"وما أدراك ما صيدنايا".. وثائقي يرصد مصانع الموت

حصد الفيلم الوثائقي "وما أدراك ما صيدنايا" برونزية الأفلام الوثائقية الطويلة في مهرجان "تيللي أوورد" الدولي، في أواخر أيار الماضي. ويوثق الفيلم معالم سجن "صيدنايا"، الذي يمثل معاناة كبيرة لأغلبية السوريين، الذين عانوا مرارة فقد أقاربهم داخله، ويعكس الناحية التاريخية لهذا السجن، الذي افتتح أواخر الثمانينيات كممركز عسكري، لكنه سرعان ما تحوّل إلى رمز للقمع والتعذيب.

ويعرض الفيلم كيفية استخدامه لقمع المعارضين السياسيين والعسكريين، خاصة مع بداية الثورة السورية، حيث تحول إلى مكان للإعدامات الجماعية والعنف.

يتناول الفيلم شهادات معتقلين سابقين، رووا معاناتهم، ويتطرق لتصميم السجن المعقّد، وزنزاناته الضيقة، وغرف الإعدام، كما يعرض سيناريو التعذيب اليومي، من الضرب والصعق الكهربائي، إلى التجويع والتعذيب النفسي.

مخرج العمل عبدو مدخنة، قال لعنب بلدي، إن دوافع إنتاج الفيلم تمحورت حول ما لفته مع سقوط النظام، وهو التزامن بين تحرير دمشق وتحرير السجناء عمومًا، وسجن "صيدنايا" على وجه الخصوص.

"ومنذ هذه اللحظة، بطبيعة الحال، وضعنا نصب أعيننا (صيدنايا) كنموذج عن معسكرات الاعتقالات التي تحولت الى مصانع للموت. ولنرصد رحلة المعتقل من لحظة اعتقاله"، بحسب ما أوضح مدخنة.

ويعتبر سجن "صيدنايا" النموذج الأكثر تعبيرًا عن قسوة النظام، ناهيك بشهرة هذا المعتقل، وامتداد أحداثه البارزة إلى عقدين قبل الثورة.

النقطة الأساسية التي انطلق منها الفيلم، وفق توصيف مدخنة، هي الابتعاد عن الأفكار المسبقة، والتعامل مع المكان كمسرح جريمة، ترفع من خلاله بصمات الأحداث بعد دخوله مباشرة عقب التحرير.

صرخة في وجه الاستبداد

يعتبر "ما أدراك ما صيدنايا" محطة وثائقية مؤلمة، تحمل في طيات مشاهدها ذاكرة القسوة واللوعة، إذ تروي العديد من الحكايات خلف قضبانها.

المخرج مدخنة، أكد أن الفيلم يركز على قصة السجن كنموذج يعبر عن السجون باعتبارها أداة قمع رئيسة بيد النظام، مارس من خلالها أبشع الفظائع بحق السوريين وغير السوريين.

وشرح الفيلم أقسام السجن ومراحله التاريخية، وبحث عن معتقلين من كل مراحل السجن، مبتعدًا عن الفهم السابق له، وبدأ صناعه رصد مرافقه بعيون ولسان أشخاص، لديهم قدرة خاصة على سرد وتكثيف الأحداث التي عايشها السجن خلال 37 سنة.

وأشار مدخنة إلى أن رسالة الفيلم موجودة بخاتمته، وهي صرخة في وجه الاستبداد، وشهادة دفع المجتمع السوري لنبذ الاستبداد، مهما كان شكله أو لونه.

ولفت إلى أن الفيلم يشارك في عدة مهرجانات وفعاليات دولية، آخرها مهرجان "تيللي أوورد" الدولي، الذي حصد فيه برونزية الأفلام الوثائقية الطويلة.

الأفلام الوثائقية

تعد الأفلام الوثائقية أكثر من مجرد صناعة فنية، فهي سجل حي للواقع، وسلاح فعال في مقاومة التجهيل، وتحقيق العدالة.

ومع تزايد إنتاج هذه الأفلام وانتشارها عبر المنصات الرقمية، تظل رؤيتها كوسيلة توثيق مهمة لضمان سماع صوت الحقيقة، في زمن تتراكم فيه المعلومات وتختلط الحقائق بالخيالات.

المخرج مدخنة، اعتبر أن الفيلم الوثائقي هو جنس لا يموت مع الزمن، ربما بعكس الكثير من الأنواع الأخرى، التي تعيش لفترات أقل، ومن هنا تنبع أهميته، لا سيما أنه يلتقط اللحظة دون أن يتدخل في صناعتها، ومن هنا يكسب مصداقيته.

وفي هذا الفيلم، "اكتشفنا نحن والكاميرا بذات الوقت، غرف الإعدام، وهذا كان واضحًا، واستطاع أن ينقل هول المكان، لأنه وثائقي، ومن هنا تبرز أهمية الفيلم الوثائقي"، بحسب مدخنة.

وعن متطلبات الصناعة الوثائقية، يعتقد مدخنة أن الفيلم الوثائقي كفيره من الفنون، يحتاج إلى سقف مرتفع من الحريات، وتسهيلات الوصول إلى المعلومات والوثائق السرية، وتوفر قدرات مالية ترفع من مستوى الإنتاج ليرتقي إلى مستوى عالمي.

كتاب

وما زال النرد يدور

بين ألم الذكريات والغربة

رواية "وما زال النرد يدور" للكاتب السوري سامر النجار، صدرت عام 2020، وهي سيرة نفسية تتقاطع مع التاريخ السياسي والاجتماعي المعاصر، خصوصًا في سياق الثورة السورية.

تتناول الرواية في صفحاتها الذات الفردية بالحكاية الجماعية، وتعكس الشخصيات بين مرآة الداخل ومرآة الواقع المشتعل، وتتطرق إلى فكرة أن لا شيء ثابت سوى انكسارات الإنسان في وجه آلة القمع والانهيار.

تدور أحداث الرواية حول شخصية "آدم"، شاب تتشكل حياته على وقع خسارات متتالية، تبدأ بفقدان والديه في حادث سير وهو في سن الرابعة، ليتكفله الجد الذي سرعان ما يرحل بدوره، تاركًا إياه في مواجهة الطرد من بيت العائلة، والنفي المبكر نحو التشرد، ليجد مأوى أولًا لدى صديق والده، ثم يبدأ رحلة الاستقلال الذاتي في مجتمع يكثر فيه القمع والخوف.

تدخل الثورة السورية عام 2011 على حياة "آدم" كمنعطف وجودي، إذ ينخرط فيها مع رفاق الجامعة وابنة عمه "دارين"، وتمضي الحكاية من زخم الحلم إلى عنف الواقع، حين يُعتقل الرفاق وتُغتصب "دارين" قبل أن تنهي حياتها، وينجو "آدم" من الملاحقة الأمنية، ويبدأ رحلة الهرب من بلد إلى آخر، حاملًا معه ذاكرة فاجعة لا تهدأ، ووطنًا يتآكل في داخله.

تتكرر المشاهد وتتبدل الأمكنة، لكن ظل الحرب والمطاردة لا يزول، ولا يتبدد شعور الغربة ولا الإحساس باللاجدوى.

يسكن "آدم" في الغربة جسدًا فقط، فيما روحه تظل أسيرة لما مضى، وتغدو الذاكرة رفوفًا تحط عليها الأحزان، بعضها فوق بعض.

وفي وسط هذه الدوامة، يتسلل الحب إلى حياته كضوء خافت في نفق طويل، كأن الرواية بأكملها كانت تهيئ لهذا الالتقاء، حيث لا يكون الخلاص تامًا، ولا النهاية وردية، بل مساحة أمل هشّ تُقاوم وسط الركام.

يرى الكاتب في الثورة ولادة جديدة لشعب كان يتنفس تحت الركام، ولكنه يدرك في الوقت نفسه أن الثورة ليست فقط حراكًا سياسيًا، بل أيضًا صراع داخلي للإنسان السوري مع ماضيه وخوفه وذاكرته.

يتلخص فحوى الرواية بأنها مرآة لانهيار الأحلام، ومعترك للمعاناة الإنسانية في وجه الفقد والمنفى، دون أن تُغفل لحظات التوق إلى السلام والانتماء، فهي سيرة جيل كامل، لا فرد يُلقي به القدر في فوضى التاريخ، ويظل النرد يدور.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

بحاجة لدعم وأختام تسجيل

سباقات الخيول تنشط في رأس العين وتل أبيض

عنب بلدي – حسن إبراهيم

رغم الظروف الاقتصادية الصعبة وانعدام الدعم الحكومي، لا يزال شغف تربية الخيول حاضرًا في مدينتي رأس العين وتل أبيض، حيث يحتفظ عدد من المربين بخيول عربية أصيلة، تعود أنساب بعضها إلى سلالات مشهورة في الجزيرة السورية.

وخلال السنوات الخمس الماضية، أُقيمت عدة سباقات خيول في منطقتي رأس العين وتل أبيض، كان أحدثها في 9 من حزيران الحالي، بريف رأس العين.

ورغم إقامة عدة سباقات، تفتقر هذه الرياضة لتنظيم جيد من حيث تجهيز المضمار وشروط السلامة للخيول والفرسان.

جهود ذاتية

حملت البطولة اسم "رأس العين للخيول العربية"، ويحصل الفائزون فيها على كؤوس وميداليات مقدمة من مكتب الرياضة والشباب في المجلس المحلي.

وتُنظم السباقات والبطولات بجهود ذاتية من قبل مربي الخيول دون دعم رسمي، والغاية منها استعراض قدرات الخيول التي يملكونها، ومن يحقق المركز الأول في البطولة، فإن سعر حصانه يرتفع من 2000 و3000 دولار أمريكي إلى قرابة الـ7000 دولار أمريكي.

وتغيب الأرقام الرسمية حول العدد الحالي للخيول الأصيلة في المدينتين، وتقتصر البيانات المتوفرة على إحصائيات محلية، حيث قدّر مربو الخيول عددها بـ40 حصانًا، منها 25 في رأس العين و15 في تل أبيض.

وتلعب السباقات دورًا مهمًا في تعزيز قيمة الخيل، إذ تُعد فرصة لاستعراض مهاراتها وأصالتها، وليس فقط بهدف الفوز بالجوائز، كما تسهم هذه السباقات في رفع مكانة الخيل وزيادة قيمتها في السوق بشكل ملموس، وفق متسابقين قابلتهم عنب بلدي.

حفاظًا على الفروسية

ورث شحادة العيفان (45 عامًا) تربية الخيل من والده وجده، حيث اعتادوا منذ الصغر رعايتها من السقاية والتنظيف إلى التدريب، كجزء أساسي من حياتهم وموروث مهم.

يحاول شحادة، الذي يملك خمسة أحصنة، الحفاظ على هذا الإرث رغم غياب الدعم الرسمي، متحملًا تكاليف العلف والعلاج، وغالبًا ما يلجأ لطرق بدائية لنقص الأطباء البيطريين.

وقال شحادة لعنب بلدي، إن سباقات رأس العين وتل أبيض السابقة عانت من ضعف التنظيم وغياب ميادين مخصصًا برأس العين يليق بتاريخ تربية الخيول العربية، التي يزيد عمرها على 200 عام في المنطقة، محذرين من أن غياب الدعم قد يؤدي إلى فقدان هذا التراث وعدم توريثه للأجيال القادمة.

بحاجة تسجيل رسمي لحفظ الأنساب

مصطفى العايد (56 عامًا) من مدينة تل أبيض ويعمل في تربية الخيول الأصيلة منذ أكثر من عقدين، قال لعنب بلدي، إن الخيول الأصيلة حديثة الولادة تحتاج إلى تسجيل رسمي وختم من منظمة "WAHO" لضمان الحفاظ على نسبها .

يمتلك مصطفى سبعة أحصنة أصيلة، أربعة منها مسجلة وتحمل أرقامًا دولية بلدي، في حين لم تُسجَّل الخيول التي وُلدت بعد عام 2013، بسبب اقتصار التسجيل حينها على وزارة الزراعة التابعة للنظام السوري السابق.

وبيّن أن تسجيل الخيول يمنحها أرقامًا دولية وأختامًا رسمية تحفظ نسبها وتمنع التلاعب، ويفتح أمام المربين فرصة تسويقها وبيعها خارج البلاد، في حين أن غياب التسجيل قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة عند محاولة البيع.

وأضاف أنه يشارك كل 15 يومًا في سباق محلي ينظمه مربو الخيول في بلدة سلوك، كوسيلة للحفاظ على تقاليد الفروسية وتنشيط الحركة بين المربين، رغم ضعف الإمكانيات وغياب الدعم الحكومي.

واعتبر مصطفى أن وضع الخيول الحالي "كارثي"، إذ انخفضت أسعار الخيول المسجلة من 5000 دولار إلى نحو 2600 دولار، بينما تراجعت أسعار الخيول غير المسجلة إلى ما بين 1000 و1500 دولار فقط، ويعود ذلك إلى موجات الجفاف التي أثرت على المراعي، وغياب أي دعم حكومي أو مؤسساتي للمربين.

غياب الرعاية الطبية للخيول

أدى غياب الرعاية الطبية في تل أبيض ورأس العين إلى تفاقم أمراض الخيول بسبب نقص الفحوصات والعلاجات المناسبة، ما أثر سلبًا على تراث تربية الخيول، وأدى إلى زيادة معدلات نفوقها وتهديد استمرارية تربيتها.

الطبيب البيطري قصي العلي، من مدينة تل أبيض، قال لعنب بلدي، إن الخيول تواجه عدة أمراض شائعة، مثل التهاب الأوتار، والتهابات الجهاز التنفسي، وأمراض الجهاز الهضمي، إضافة إلى الإصابات الناتجة عن الإجهاد والعدوى الجلدية.

وأوضح أن غياب الرعاية البيطرية المتخصصة وفحوصات الكشف المبكر يزيد من تفاقم هذه الأمراض، إذ لا يحصل العديد من المربين على العلاج المناسب في الوقت المناسب، ما يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة.

وأضاف العلي أن غياب الأطباء البيطريين المتخصصين وغياب المراكز الطبية المجهزة يعرقل توفير الرعاية الضرورية، خاصة خلال السباقات التي تشهد إصابات متكررة.

وأشار إلى أن مدينة تل أبيض سجلت خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من سبع حالات نفوق خيول، بينما سجلت رأس العين تسع حالات، بسبب نقص الرعاية الصحية اللازمة، ما أثر سلبًا على صحة الخيول.

منذ 200 عام

مدير الزراعة والثروة الحيوانية في رأس العين، مجد كسار، قال لعنب بلدي، إن اهتمام سكان المنطقة بتربية الخيول يعود إلى أكثر من 200 عام، ويُعد من التقاليد الراسخة لديهم.

وأوضح أن المجلس المحلي، وضمن الإمكانيات المتاحة، يسعى إلى دعم مربي الثروة الحيوانية بشكل عام، ومن بينهم مربو الخيول، لكنه لا يملك القدرة على إنشاء مكان مخصص للخيول بسبب تكلفته العالية وقلة الخبرات المتوفرة في هذا المجال.

وأضاف أن المجلس المحلي، في عام 2022، ضم الخيول إلى قائمة المستفيدين من توزيع الأعلاف خلال موجة الجفاف، حيث حصل المربون حينها على الكيلو بسعر ثلاث ليرات تركية، ما يعادل حاليًا نحو 700 ليرة سورية.

وأشار إلى أن المجلس وضع خطة لإنشاء مضمار خاص بالخيول، لكن المشروع تأجل بسبب تكلفته المرتفعة، على أمل تنفيذه مستقبلًا عند تحسّن الوضع المالي.

وختم بالقول، إن جهود المجلس في الوقت الحالي تتركز على تأمين الأدوية والأعلاف للخيول، خاصة في ظل الجفاف وشح الأعلاف المتوفرة.

وفي رأس العين وتل أبيض، تشتهر الخيول العربية الأصيلة بأسماء (مثل الشقحاط، الحسامي، الصقلاوي، العبيسي، الحميري، الكحيلان، والمغوي)، وتُعرف بقوتها وجمالها وتراثها العريق في المنطقة.

وتلعب الخيول العربية الأصيلة دورًا مهمًا في مناطق رأس العين وتل أبيض، فهي مرتبطة بشكل وثيق بعروض الفروسية وأنماط الركوب المختلفة، مثل سباقات التحمل وقفز الحواجز التي تعد هواية بالنسبة لكثيرين.

تنشط سباقات الخيول العربية في رأس العين شمال غربي الحسكة – حزيران 2025 (عنب بلدي)

الرياضة النسائية السورية تعاني قلة الدعم وغيابها عن الإعلام

عنب بلدي – سدرة الحريري

رغم وجود وزارة مخصصة للشباب والرياضة في سوريا، لا تزال الرياضات النسائية بعيدة عن دائرة الاهتمام الرسمي والإعلامي، ففي كرة القدم والسلة والطائرة وألعاب القوى، تحضر اللاعبات في الهامش، وتغيب عنهن البنية التحتية، والدعم المالي، والتغطية الإعلامية.

على امتداد البلاد، تواجه الرياضيات السوريات واقعًا مركبًا، بين نظرة اجتماعية تقليدية، وضعف في التخطيط الرسمي، وتجاهل مزمن من وسائل الإعلام، وبينما تتفاخر الجهات المعنية بإنجازات محدودة لفئات الرجال، تبقى مشاركات النساء المحدودة، بلا برامج تأهيل، ولا فرص تطوير، ولا منافسات حقيقية تضمن استمرارية الأداء.

لا استراتيجية

لا تزال الرياضة النسائية في سوريا تواجه تهميشًا مزمنًا، وتعكس تصريحات مها جنود، أول مدربة كرة قدم في سوريا، هذا الواقع بوضوح، إذ قالت في حديث إلى "DW"، "لم يكن هناك دعم كبير، ولا حتى دوري".

وأضافت جنود أنه لم يكن هناك سوى مجموعة صغيرة من اللاعبات المتحمسات للعب كرة القدم، دون تقديم أي دعم مالي أو وضع استراتيجية أو دوري لكرة القدم. ورغم إصدار الاتحاد الآسيوي لكرة القدم في عام 2018 قرارًا يُلزم الاتحادات الوطنية بتأسيس أقسام فنية لكرة القدم النسائية، بقيت الخيارات محدودة داخل سوريا، حيث لم تتوفر الكوادر المؤهلة ولا بنية تنظيمية داعمة، ولم يكن يوجد مدربة سوى جنود تمتلك الخبرة الكافية لتمثيل سوريا.

دعم خجول وأعباء ذاتية

اللاعبة لامار البدوي، وهي ثالث أفضل لاعبة "تنس" في سوريا، أشارت إلى استمرار غياب الدعم رغم مشاركاتها الطويلة.

قالت البدوي في حديث إلى عنب بلدي، "بدأتُ لعب التنس في عام 2020، ولم أتلقَّ أي دعم مادي من الاتحاد الرياضي، لا لفئة الرجال ولا النساء".

وأضافت، "حتى اليوم، أحتاج إلى دفع تكاليف التدريب وحجز الملاعب من مالي الخاص، رغم أنني مصنفة ضمن الأفضل".

وتعكس شهادتها واقعًا مشتركًا بين لاعبات الرياضات المختلفة، حيث تبقى المبادرات الفردية هي الأساس، بينما يظل الدعم الرسمي جزئيًا وغير منتظم، ولا يغطي احتياجات اللعبة أو اللاعبين.

تغطية إعلامية غائبة

لا يقتصر تهميش الرياضة النسائية في سوريا على البنية التحتية والدعم الفني، بل يمتد إلى التغطية الإعلامية التي بقيت ضعيفة وغير منهجية، ما أدى إلى تغييب الإنجازات النسائية الرياضية عن الفضاء العام.

في الوقت الذي تُسلَّط فيه الأضواء على البطولات الذكورية، تظل البطولات النسائية على هامش التغطية، فبعض وسائل الإعلام تتجاهلها بدافع قلة التفاعل الجماهيري أو ضعف "الإثارة البصرية"، بينما يرى بعضها أن الإنجازات النسائية تُصوّر إما كـ"حدث نادر" أو "استثناء بطولي"، بما يضمن بناء منظومة متكاملة من اللاعبات والمدربات والحكام.

– دعم مشاركة الفرق النسائية في المنافسات العربية والدولية لرفع مستوى الاحتكاك وتطوير الأداء.

– تعزيز الوعي المجتمعي بدور المرأة الرياضية من خلال الأنشطة المجتمعية والبرامج الإعلامية.

وهو ما يعبر عن رؤية الوزارة في رسم خطة تضع المرأة في قلب العملية الرياضية، سواء كانت لاعبة أو مدرّبة أو إدارية أو حتى قيادية في المؤسسات الرياضية، بحسب الخطيب.

وأوضح أن الوزارة تعمل على تقديم الدعم المادي لجميع اتحادات الألعاب بغية إعداد منتخبات قوية، بحيث تُراعى فيها احتياجات الفرق النسائية.

وهذا الدعم يتنوع ما بين تغطية تكاليف المشاركة في البطولات، وتوفير المستلزمات والتجهيزات الرياضية، ودعم الأنشطة التدريبية والتأهيلية، وإقامة المعسكرات التدريبية الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم أن الأرقام التفصيلية تخضع للآليات الإدارية والمحاسبية في الوزارة، فإن التوجه العام واضح في ضمان وجود تمويل كافٍ لدعم الرياضة النسائية، ويُعتبر ذلك جزءًا من التزامات الوزارة تجاه تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الرياضة.

وعن دور الوزارة في الشق الإعلامي وإبراز صورة المرأة الرياضية السورية في الإعلام، ودعم الرياضة النسائية إعلاميًا قال الخطيب، إن الوزارة تدرك أهمية الإعلام في إبراز إنجازات الفرق النسائية وتشجيع حضورها في المشهد الرياضي، ولهذا السبب، تقوم الوزارة بالتنسيق مع الإعلام الرسمي والرياضي لتغطية البطولات التي تشارك فيها الفرق النسائية، وتشجيع الاتحادات على نشر الأخبار والصور والنتائج الخاصة باللاعبات والفرق النسائية عبر وسائل الإعلام والمنصات الاجتماعية والصفحة الرسمية للوزارة، وهو ما بدأت نتائجه تظهر تدريجيًا من خلال الاهتمام المتزايد والمتابعة الإعلامية الجادة.

انتقادات تطول "الأداء الفوضوي" لمنتخب سوريا أمام أفغانستان

عنب بلدي – مارينا مرهج

حقق منتخب سوريا الأول فوزه الثاني ضمن التصفيات الآسيوية المؤهلة إلى نهائيات كأس آسيا 2027، بعد تغلبه على منتخب أفغانستان.

المنتخب السوري فاز على نظيره الأفغاني بهدف نظيف، في المباراة التي أقيمت على ملعب "مدينة الأمير عبد الله بن جلوي الرياضية" بمدينة الإحساء بالسعودية، في 10 من حزيران الحالي، ضمن الجولة الثانية من التصفيات المؤهلة إلى كأس آسيا لكرة القدم عام 2027.

وسجل المنتخب السوري هدفه الوحيد عن طريق اللاعب عمر السومة، في الدقيقة السادسة من زمن المباراة، عبر ركلة حرة مباشرة نفذها من فوق الحائط الدفاعي لتعانق الشباك.

بهذا الفوز، رفع منتخب سوريا رصيده إلى ست نقاط من مباراتين، متصدرًا المجموعة "ب" بفارق الأهداف عن منتخب ميانمار، الذي حقق بدوره فوزًا صعبًا على باكستان بهدف دون مقابل، وبقيت أفغانستان وباكستان دون رصيد.

أداء ضعيف وانتقادات

رغم الفوز الذي حققه المنتخب السوري في مواجهته مع أفغانستان، واجه موجة من الانتقادات التي رصدتها عنب بلدي على منصات التواصل الاجتماعي، بعضها يتعلق بالأداء الضعيف للمنتخب خلال وقت المباراة، وآخر ينتقد الفرص التي أضاعها اللاعبون والتي كانت بمنزلة أهداف إضافية، فقد شهدت المباراة بعد هدف السومة إضاعة فرص متتالية من قبل لاعبي المنتخب السوري.

المحلل الرياضي حسين مصطفى، كان قد توقع في وقت سابق لعنب بلدي، أن حظوظ منتخب سوريا بالفوز على منتخب أفغانستان هي الأفضل، إذ يعاني الأخير عددًا من الغيابات، ووجود مدرب جديد.

مصطفى انتقد أداء المنتخب السوري، معتبرًا خلال حديثه لعنب بلدي، أن المنتخب الوطني لم يكن موجودًا على أرضية الملعب، ما جعل الخصم الأفغاني يلعب لوحده ضد حارس المنتخب السوري إلياس هدايا.

واستطاع هدايا، الذي وصفه مصطفى بـ"رجل المباراة"، التفوق على منتخب أفغانستان وصد أهدافًا، إلا أن "ذلك شكل فضيحة للمنتخب السوري" في الوقت نفسه، أمام خصم تصنيفه 200، إذ لا يزال المنتخب السوري يظهر بشكل "شاحب" مع مرور الوقت وتتالي المباريات التي يخوضها، بحسب ما ذكره حسين مصطفى.

وحول البدائل الممكنة لتحقيق الفوز أمام ميانمار، والتأهل إلى كأس آسيا، أوضح مصطفى أن البدائل معروفة وواضحة للجميع، مبينًا أن المنتخب بالأسماء الحالية قد يتعثر أمام منتخب ميانمار، وبالتالي يفشل المنتخب في التأهل إلى كأس آسيا.

وأضاف أن هذه الأسماء قد تسهم "حتمًا" بمغادرة المنتخب الوطني لكأس العرب من الدور التمهيدي.

وكان المحلل حسين مصطفى، ذكر في وقت سابق أن منتخب سوريا يضم حاليًا أكثر من سبعة لاعبين فوق سن الـ30 عامًا، وهذا رقم "مزعج"، إذ لم يبق لديهم شيء جديد لتقديمه للمنتخب .

ويقترح مصطفى إبعاد اللاعبين القدامى عن المنتخب الوطني، والاعتماد على أبرز لاعبي منتخب سوريا الأولمبي، بالإضافة إلى أهم الأسماء الموجودة بالمنتخب الأول حاليًا، مشددًا على أهمية عودة اللاعبين المغتربين لمنتخب سوريا، فالمنتخب دون هذه الأسماء "مثير للشفقة"، حسب تعبيره.

وتابع، "أتمنى تغيير جلد المنتخب قبل فوات الأوان، وحينها لن ينفع الندم"، وبحسب توقعاته، تنتظر سوريا فترة حساسة ستواجه فيها منتخبي ميانمار وجنوب السودان، وقد يخسر المنتخب فرصة التأهل لكأس آسيا وكأس العرب بهذا "الأداء الفوضوي".

واعتبر أن من "سخرية القدر" أن تخشى سوريا منتخبي ميانمار وجنوب السودان، لذلك من الضروري في الوقت الحالي إبعاد جيل 2017 من اللاعبين عن المنتخب، وجلب المغتربين كما تفعل فلسطين ودول المغرب العربي، وحينها حتمًا سيعود المنتخب السوري ليقدم لنا مستوى ونتائج إيجابية.

حظوظ التأهل لكأس آسيا

ينتظر المنتخب سوريا مواجهة ميانمار، في 9 من تشرين الأول المقبل، ويعود لمواجهته مرة أخرى على أرض الأخير، وفي 18 من تشرين الثاني المقبل، يلتقي مع باكستان، ثم تخوض سوريا آخر مبارياتها في السعودية ضد المنتخب الأفغاني، في 31 من آذار 2026.

وكان الصحفي الرياضي مازن الريس، توقع في حديث سابق لعنب بلدي أن مجموعة منتخب سوريا ليست سهلة، خاصة عندما نتحدث عن عدم ثبات أداء لاعبي المنتخب أنفسهم، فالمنتخب الذي تعادل مع ميانمار في تصفيات كأس العالم 2026، وانتصر عليها بالسبعة بعد خمسة أيام، لا يمكن أن يعطيك صورة واضحة عن مستواه.

كما توقع الريس أن يخطف المنتخب السوري صدارة المجموعة ويتأهل لكأس آسيا، ولكن الفكرة بطريقة التأهل كمتصدر، وهل سيعاني منتخب سوريا قبل التأهل.

وكان قد توقع أن أصعب مباراة يمكن أن يخوضها المنتخب السوري هي أمام أفغانستان.

في السياق ذاته، قال الصحفي الرياضي همام كدر، إن من حسن حظ المنتخب السوري أن هناك فرصة أخرى لبلوغ كأس آسيا، بعدما أهدر بطريقة غريبة فرصة التأهل المباشر من الدور الثاني.

وأضاف كدر لعنب بلدي، أن المنتخب السوري الأقوى ليس فقط في المجموعة، ولكن بين جميع المنتخبات الـ24 التي تلعب هذا الدور من التصفيات، فهو الأعلى تصنيفًا (95)، وبالتالي أي نتيجة غير صدارة المجموعة والتأهل والفوز بعدد نقاط عالٍ، "يعد فشلًا جديدًا للكرة السورية".

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحـد 15 حزيران / يونيو 2025
العـدد 695 – السنـة الرابعة عشرة
www.enabbaladi.net
24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

غجر سوريا.. مجتمع بلا قيد

عنب بلدي – سدرة الحريري

زينة، امرأة في أواخر الثلاثينيات، بملامح غجرية وهوية ضائعة، قد تبدو قصتها عادية في ظاهرها، لكن ما لا يُرى أكثر مما يُرى.
زينة مكتومة القيد، تعيش كظلٍّ يتنفس، بلا اسم قانوني، بلا حقوق أو وجود رسمي في بلدٍ وُلدت فيه لكنها لم تُولد على الورق.
"حلمي أن أمتلك جواز سفر، وأن أسافر دون خوف"، تقول زينة، معبّرة عن أحلامها البسيطة بامتلاك أوراق ثبوتية تسمح لها بامتلاك منزل، أو السفر، أو حتى الحصول على شهادة تعليمية لم تتمكن من تحصيلها لأنها غير موجودة في سجلات الدولة.

وصمة وأحلام مدفونة

"يعرف الناس عن مجتمعنا الغجري أنه مجتمع منغلق، يعمل أبناؤه في الرقص والغناء، لا أحد يعلم أننا حاولنا أن نعمل في أماكن أخرى"، تقول زينة بصوت متوتر، يخفي خلفه سنوات من الخيبة.
زينة، التي فقدت "حب عمرها" كما تسميه (زوجها الذي استُشهد خلال الثورة السورية في مدينة حمص)، تتحدث عن لحظة نادرة من الشعور بالاستقرار قائلة، "لم أكن أحتاج إلى أحد وهو معي، لأول مرة شعرت بالأمان".
تتنهّد، ثم تتابع، "بعد استشهاده، لم يبقَ أمامي إلا أن أعود إلى المكان الوحيد الذي قبلني، النوادي الليلية".

لا إحصاءات دقيقة

اليوم، تعمل زينة نادلة في مطعم، تقضي أكثر من 12 ساعة يوميًا في عمل مُجهد براتب زهيد، تتعرض فيه لإهانات متكررة.
"يطلب مني المدير أن أُغري الزبائن كي يعودوا للمكان، وحين أرفض، ينهال عليّ بالشتائم. لا أملك خيارًا، لا أريد سوى إطعام طفلي".
يعيش الآلاف من الغجر في سوريا دون إحصاءات دقيقة ترصد أعدادهم الرسمية، يطلقون على أنفسهم اسم "الدوم" أو "الضوم"، بينما يُعرفون في ألسنة الآخرين بألقاب شتى مثل "النور"، و"اللور"، و"القرباط"، وهي أسماء غالبًا ما تحمل في طيّاتها تمييزًا أو نظرة دونية.
لطالما تمركز الغجر في أرياف حمص وحلب واللاذقية وأطراف دمشق وعفرين، وعاشوا حياة متنقلة في الخيام، يمتهنون الرعي أو بعض المهن اليدوية الهامشية.
وفي بدايات القرن الـ20، تسببت عواصف ثلجية قاسية بنفوق مواشيهم ما أجبر كثيرين منهم على هجر مهنتهم الأم، والبحث عن بدائل داخل المدن.
وفي مقاربات تقديرية، يصل عدد الغجر في محافظة دير الزور التي تجاور الحدود العراقية إلى نحو 1700 عائلة، وفي محافظة الرقة يرتفع العدد إلى الضعف تقريبًا، ومثله في محافظة حلب، إلا أن عددهم يزداد بكثرة ملحوظة في باديتي حمص وحماة، ففي حماه يصل عددهم إلى 4000 عائلة، بحسب مجلة "المجلة".
وتشير دراسة بعنوان "المهمّشون في سورية أواخر القرن العشرين.. شهادات شفوية" للباحث عبد الله حنا، إلى أن أغلبية غجر سوريا يعيشون في فقر وتهميش اجتماعي مزمن، رغم أن قلة منهم استطاعت تحسين أوضاعها عبر العمل في مجالات الترفيه والفن.

ومع اندلاع الحرب السورية في 2011، تفاقمت أوضاعهم بشكل ملحوظ.
لم يكن للغجر موقف سياسي واضح من النزاع، لكن ذلك لم يحمِهم من تداعياته، نُهّرت مناطق سكنهم في أطراف المدن، مثل حي جورة العرايس غرب حمص، فيما أُجبر من تبقى منهم على الانتقال بخيامهم نحو ساحات دمشق، هاربين من القصف والتشريد، وباحثين عن مكان لا يلفظهم.

إجراءات وزارة الداخلية

يُصنّف مكتومو القيد في سوريا إلى نوعين رئيسين، الأول يشمل الأفراد الذين ليس لديهم أي سجل في السجلات المدنية الرسمية، لا هم ولا آباؤهم أو أجدادهم، وهؤلاء يحتاجون إلى الحصول على جنسية، ويتم التعامل مع قضيتهم على أنها حالة غير مسجلة بالكامل، بحسب ما صرح به المكتب الإعلامي لوزارة الداخلية لصحيفة عنب بلدي.
أما النوع الثاني، فيتعلق بالأفراد الذين لهم أصول مسجلة في السجلات، لكن لم يُسجلوا بشكل رسمي لأسباب متعددة، مثل السفر أو غيره، وعادةً ما يكون هؤلاء فوق سن الـ18.
وفيما يخص إجراءات تسجيل مكتومي القيد، ذكر المكتب الإعلامي بوزارة الداخلية، أن القانون يشترط تقديم ملف "مكتوم قيد"، وإجراء فحص طبي لتحديد العمر، بالإضافة إلى ضرورة توفير بيان عائلي وأوراق تثبت تسجيل أفراد الأسرة في السجلات المدنية. إذا كان آباؤهم مسجلين، يمكن لهؤلاء الأفراد استكمال إجراءات التسجيل استنادًا إلى بيانات آبائهم.

وجهة نظر القانون

في الجانب القانوني لقضية مكتومي القيد، يوضح المحامي محمود الزرازرة، أن مكتومي القيد لا يملكون أي وثيقة رسمية تثبت هويتهم، باستثناء بطاقة تعريف يمنحها المختار، تُستخدم فقط لتسهيل حركتهم داخل البلاد، لكنها لا تخوّلهم الحصول على أي وثائق رسمية أخرى، كجواز السفر أو البطاقة الشخصية.
ويُبيّن الزرازرة أن إمكانية تسجيل مكتومي القيد تختلف تبعًا للوضع القانوني للوالدين، ففي حال كان الأب مسجّلًا والأم مكتومة القيد، يمكن تسجيل الطفل على قيود الأب، أما في الحالات التي يكون فيها كلا الوالدين مكتومي القيد، تصبح القضية أكثر تعقيدًا، وتتطلب أحيانًا العودة لتتبع أصول العائلة للعثور على فرد مسجل يمكن الاستناد إليه لتثبيت البقية.
ويضيف أن مثل هذه القضايا مرهقة ومكلفة، إذ تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، فضلًا عن الدقة العالية المطلوبة في إثبات النسب والقرابة.
من جهته، يوضح المحامي نبراس وطفة، أنه لا يوجد في القانون السوري أي نص يمنع الغجر من تسجيل قيودهم المدنية، لكن ما يمنعهم فعليًا هو مزيج من العوامل الاجتماعية والثقافية، أبرزها العادات والتقاليد السائدة داخل المجتمع الغجري، إلى جانب "ضعف الوعي القانوني لديهم".
ويشير وطفة إلى أن مشكلة مكتومي القيد في هذا المجتمع تُعدّ تراكمية بطبيعتها، إذ تبدأ بوالدين غير مسجلين في سجلات الدولة، ما يؤدي تلقائيًا إلى بقاء أطفالهم مكتومي القيد أيضًا، فتتسلسل المشكلة جيلًا بعد جيل.
ويستذكر المحامي العقبات الأمنية التي كانت تواجه الغجر تحديدًا قبل الثورة السورية، فيقول، "حتى لو بادر الوالدان إلى تسجيل أطفالهما فور الولادة، فقد كان ذلك يتطلب موافقة أمنية من فرع الأمن السياسي، وذلك بسبب النظرة الأمنية والتمييز المرتبط بأصولهم العرقية".
تمشي زينة كل صباح إلى عملها، لا تحمل في جيبها بطاقة تعريف، ولا في قلبها أملًا كبيرًا، لكنها تمشي.
تمشي لأن الجوع لا ينتظر، ولأن طفلها لا يعرف أن أمه غير مرئية في سجلات الدولة.
حلمها ليس كبيرًا، لا تطلب قصرًا ولا شهرة، فقط ورقة تُثبت أنها ابنة هذا الوطن، وأنها موجودة.
في بلد مزّقته الحرب، ما زال هناك من يُحرم من أبسط الحقوق، أن يكون له اسم، أن يكون له قيد، أن يُحسب إنسانًا.

انتبه.. ستحاسبك الأجيال القادمة

خطيب بدلة

نمتلك، نحن الأدباء، قدرًا كبيرًا من الأوهام.. والأوهام، لعلمكم، نافعة، فهي تساعدنا على الاستمرار بالكتابة، لأننا، لو أدركنا حجم عزوف الناس عن متابعة ما "نقترف" من شعر، وقصص، وروايات، لأقلعنا عن الكتابة حالًا، وذهبنا نبحث عن شيء نعمله، ذي قيمة، أو مردود.
أذكر أن الطبعة الأولى من مجموعتي القصصية، "حكى لي الأخرس"، أثارت انتباه بعض العاملين في الوسط الثقافي، حين صدورها سنة 1987، ولكن نسخها بقيت معروضة على رفوف المكتبات، سنين طويلة، مع أن حجمها صغير، وثمنها رخيص.. ولم يكن هذا الكساد خاصًا بي، وحدي، بل كان ظاهرة عامة، حتى إن صديقي الشاعر فايز خضور، قال لي، ذات مرة، بجرأته وصراحته المعهودتين: نحن في اتحاد الكتاب العرب، نطبع كتبًا لا قيمة لها، ونكدسها في مستودعات الاتحاد، حتى ضاقت بها المستودعات، وعدنا لا نعرف كيف نرحلها.
بعد مرور سنوات، تذكرتُ ما قاله لي الصديق فايز، فقد أصدر اتحاد الكتاب قرارًا، يقضي بتخفيض أسعار مطبوعاته إلى حدود ما يَصطلح عليه بائعو الخضار، عند اقتراب المساء "شو ما قالوا شالوا"، وفيما بعد سمعنا بإعلان مناقصة لبيع كتب الاتحاد القديمة بالبالات، لاستعمالها في شؤون أخرى غير القراءة، والعلم، والثقافة.
ويبدو أن نظرية فايز خضور لم تكن مقتصرة على مطبوعات اتحاد الكتاب، فالكساد عم معظم الكتب المطبوعة، فكانت مبيعات معارض الكتاب السنوية تتصدرها الكتب الدينية، وبعض الكتب السياسية المزورة، مثل كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون"، وكتب الأبراج، بالإضافة إلى دواوين نزار قباني، وروايات حنا مينة، وأشعار عمر الفرا.. وهذا كله كان قبل اختراع الكمبيوتر، والإنترنت، وظهور الكتاب الإلكتروني، فأصبحت قراءةُ الألوف من الكتب متاحة لمن يشاء، دون دفع قرش واحد، فإذا جمعتَ مع هذه العوامل، حقيقةَ أن شعوب بلادنا لا تهوى القراءة، تفهم كيف تشكلت أوهامنا، نحن الكتاب، بأننا نؤثر في الناس، ونعمل على تحقيق التغيير المنشود، نحو الأفضل.
ما تحدثت به، أعلاه، ينحصر بالإبداعات التي يفترض أنها راقية، وتحررية، وتفيد الناس على نحو أكيد، ولكن، ماذا بشأن الكتابات التي تتزين باللغة، والبلاغة، وحسن الصياغة، وتخبئ في ثناياها التعصب، ومعاداة المرأة، والتمييز ضد أبناء الشعب؟ وماذا بشأن الكتب الدينية المتشددة التي تثير الفتن، وتسوغ القتل والتهجير؟ ألا يكون حال ذلك الشعب الغلبان أحسن، لو أن مبدعيها سكتوا، أو انتقلوا للعمل في مجالات أخرى غير الإبداع؟
تحضرني، هنا، حكاية، يمكن أن تلخص المسألة كلها: كان يعيش بيننا، نحن الكتاب المتوهمين بأن إبداعاتنا تحتل موقع الصدارة بين القراء، قاص لا يجيد صياغة نص قصصي متميز، وفوق هذا كله يخطئ في الإملاء، ولم يكن ليعثر على صحيفة تنشر قصصه، ولا حتى في "بريد القراء"، وذات مرة، أرسل قصة في البريد، إلى صحيفة، وبعدما أرسلها انتبه إلى وجود خطأ في قفلتها، فأرسل رسالة أخرى إلى الصحيفة، طلب منهم أن يستدركوا الوضع، ويصححوا القفلة، وعندما حكى لنا ما جرى، قال: تصوروا، لو أبقيتها كما هي، كيف ستنظر إلي الأجيال القادمة؟!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper